Al-Iktissad Wal-Aamal
ARAB BUSINESS MAGAZINE
Issue 358 / Year 31 / October 2009
تشرين الأول / أكتوبر 2009 / السنة الواحدة والثلاثون / العدد 358

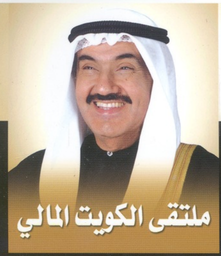
الاقتصاد والأعمال



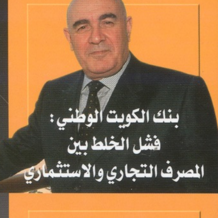
- الملتقى السعودي اللبناني (27 أكتوبر)
- ملتقى القاهرة للاستثمار (14 ديسمبر)

سنة على الأزمة:

- الركود انتهى... متى يبدأ النمو
- الخليج: المطلوب نمط اقتصادي جديد
- هل بدأ نزوح البنوك الأجنبية من المنطقة؟

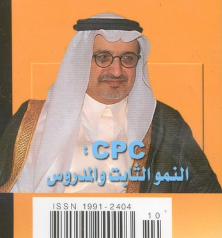


ملتقى الكويت المالي



بنك الكويت الوطني: فشل الخلط بين المصرف التجاري والاستثماري

أزمة مجموعة سعد: نجاح التدخّل السعودي وفشل التنسيق الخليجي



CPC: النمو الثابت والمدروس



محافظ "المركزي" البحريني: التفاؤل سابق لأوانه

ISSN 1991-2404

الشركة العربية للصحافة والنشر والاعلام
ابيكو ش.م.ل.
يصدر عنها مجلة
الاقتصاد والأعمال

رئيس التحرير: رؤوف أبو زكي
المدير المسؤول: إميل خوري

The Arab Press for publishing and Info. Co.
APPICO S.A.L. Publishes
Al-Iktissad Wal-Aamal
Arab Business Magazine

Editor-in-Chief:
RAOUF ABOU ZAKI

HEAD OFFICE:
Lebanon: Beirut, Minkara Center
P.O.Box: 113/6194 Hamra-Beirut 1103 2100
Tel : + 961 1 353577/8/9 - 780200
Fax: + 961 1 354952 - 780206
Email: info@iktissad.com

SAUDI ARABIA:
P.O.Box: 5157 Riyadh 11422
Tel: + 966 1 293 2769
Fax: + 966 1 293 1837

U.A.E:
P.O.Box: 55034 Dubai
Tel : + 971 4 2941441
Fax: + 971 4 2941035
Email: info@iktissad.com

www.iktissad.com

Advertising contact:
E-mail: advert@iktissad.com
Fax: +961 1 863958
Contact person: Fawaz Kaddouh

سعر العدد

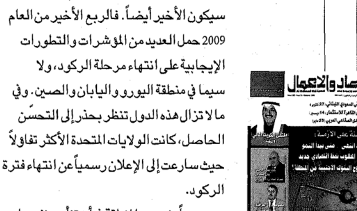
• لبنان 7500 ل.ل • سورية 150 ل.س • الاردن 4 دينارات
• السعودية 25 ريالاً • الكويت 2 دينار • البحرين 2,5 دينار
• قطر 25 ريالاً • الامارات 25 درهماً • عُمان 2,5 ريال
• اليمن 500 ريال • مصر 10 جنيهات • ليبيا 9 دنانير
• تونس 7 دنانير • المغرب 70 درهماً

• FRANCE - GERMANY - GREECE - ITALY - SPAIN - SWITZERLAND 8 Euro
• CYPRUS 4 LC • U.K. 4 LS . CANADA 11 $
• AUSTRALIA 10 $ Aus • U.S.A. 8 $

الاشتراك السنوي:

الدول العربية 80$
الدول الاوروبية 80 Euro
الدول الاميركية 100$
الدوائر الحكومية والمؤسسات 150$

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات
طباعة: شمص للطباعة والنشر ش.م.ل



هذا العدد

يتزامن صدور هذا العدد مع مرور عام على اندلاع الأزمة المالية العالمية وما رتّبته من تداعيات ومن دروس وعبر. وبحسب المؤشرات والمعطيات المتوافرة، يبدو أن عام الأزمة الأول سيكون الأخير أيضاً. فالربع الأخير من العام 2009 حمل العديد من المؤشرات والتطورات الإيجابية على انتهاء مرحلة الركود، ولا سيما في منطقة اليورو واليابان والصين. وفي ما لا تزال هذه الدول تنظر بحذر إلى التحسّن الحاصل، كانت الولايات المتحدة الأكثر تفاؤلاً حيث سارعت إلى الإعلان رسمياً عن انتهاء فترة الركود.

عربياً، نجحت المنطقة في أن تنأى بنفسها عن التأثيرات المباشرة للأزمة. ويُسجل للحكومات العربية تدخّلها السريع والحازم لتدارك تداعيات الأزمة على مختلف القطاعات وعلى القطاع المصرفي تحديداً. ومع بدء الربع الأخير من العام، بدأت تتضح بوادر الانتعاش في البلدان العربية ولاسيما الخليجية منها. ويُتوقع ان يلعب اتجاه الدول الخليجية الى زيادة الإنفاق الحكومي، أو الحفاظ على معدلات الإنفاق السابقة دوراً حاسماً في تسريع النمو المرتقب. والواقع أن الارتفاع في سعر النفط هو من أهم التطورات الإيجابية مع ما يعنيه من أن العجز المتوقع في موازنات بعض الدول المصدّرة للنفط سينقلب على الأرجح إلى فوائض، وإن معتدلة بالمقارنة مع سنوات ما قبل الأزمة.

وعلى صعيد آخر، فإن الأزمة يُفترض ان تشكّل حافزاً للدول العربية لاعادة نظر جذرية في السياسات الاقتصادية والأنظمة المالية والمصرفية ولتقييم جديد للمخاطر وكيفية إحتسابها، مع التركيز على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية بعيداً عن المضاربات في أسواق الأسهم والعقار.

محتويات تشرين الأول / أكتوبر 2009 الاقتصاد والأعمال العدد 358

اقتصاد وأعمال

الغلاف

مقال

مقابلة

إقتصاد عربي

مصارف

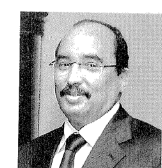
صناعة

عقار

سياحة

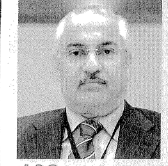
معلوماتية واتصالات

سيارات



58

91

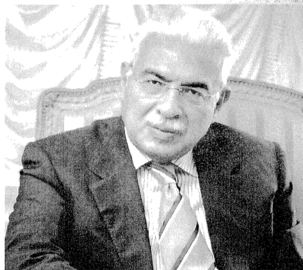


108



120

رئيس الوزراء المصري: تجاوزنا أسوأ مراحل الازمة وإنشاء أربع مدن جديدة قريباً


د. احمد نظيف

أكّد رئيس الوزراء المصري د. **أحمد نظيف** «انّه وعلى الرغم من انخفاض معدّل النمو الاقتصادي في البلاد من 7 في المئة إلى ما يقارب الـ4 في المئة نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، إلاّ أنّ مصر تعاملت بشكل جيّد مع الأزمة»، مضيفاً: «تلافينا أسوأ ما في هذه الأزمة، وبدأنا نرى النور الآن، فالمؤشرات تدل على حصول تحسن في معدلات النمو في مصر فارتفعت من 4.1 في المئة في ديسمبر 2008 إلى 4.7 في المئة في يونيو الماضي، كما حافظنا على عجز الموازنة عند 6.9 في المئة من الناتج المحلي».

وعزا **نظيف** في حديث لصحيفة الأهـرام، قـدرة مصـر على تحمّل التداعيات بشكل فاق التوقعات مقارنة بالدول الأخرى إلى عدم اندماج اقتصادها بالاقتصاد العالمي بشكل كامل، إضافة إلى عملية الإصـلاح غير المسبوقة التي طاولت القطاع المصرفي في الفترة (2004–2008) إلى جانب إقرار الحكومة حزمة من الحوافز التشجيعية تمّ خلالها إنفاق نحو 15 مليار جنيه، وذلك لتعويض الانخفاض المتوقع في الإنفاق الخاص وفي تدفقات الاستثمارات الأجنبية بعد الأزمة، من دون إهمال عامل انخفاض الأسعار العالمية وانخفاض دعم الطاقة الذي ساعد كثيراً في هذا المجال.

وفي ما يتعلّق بوضع القطاع الصناعي قال: «أصبح القطاع قادراً على توسيع الأسواق داخل وخارج مصر، وبتنا نسمع عن صادرات صناعية جديدة كأجهزة التكييف والصناعات الهندسية والغذائية والكيميائية والدوائية وصناعات مواد البناء والبتروكيميائيات. ويساهم القطاع الصناعي حالياً بنحو 8 في المئة من الناتج المحلي وهي نسبة عالية. صحيح أنّ قيمة الصادرات انخفضت نتيجة لانكماش الأسواق العالمية، لكن الانخفاض لم يطل الكمية أو النوعية، ما معناه أننا حافظنا على أسواقنا لكننا اضطررنا إلى تخفيض الأسعار، وأعتقد أنّ القطاع سيشهد من جديد معدّلات نمو عالية مع انتهاء الأزمة».

وعن القطاع الزراعي أوضـح: «أستطيع التأكيد أن إنتاجنا الزراعـي يزيد بمعدلات جيدة تصل إلى نـحو 3 في المئة سنوياً، وصادراتنا الزراعية تزيد، وكذلك التصنيع الزراعي الذي يعمل حالياً بكثافة». وأشار إلى جهود لتطوير الزراعة كالتوسع في المكننة وتطوير نظم الري.

وأعلن رئيس مجلس الوزراء عن بدء الخطوة الأولى من مشروع القاهرة 2050، حيث تمّ بالفعل تقسيم القاهرة الكبرى إلى 5 محافظات بعد أن كانت 3 فقط، وأكد أنّ العمل جار على تطوير شبكات الطرق الحالية وإنشاء شبكة جديدة بالمواصفات العالمية لاستيعاب الزيادة في الحركة على الطرق التي تضاعفت تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية.

وكشف **نظيف** عن وجود مخطط سيتم إقراره قريباً لإنشاء مدن عملاقة عدة أو ما يسمّيه «الجيل الرابع» من المدن المصرية الجديدة، واحدة في شرق بورسعيد داخل سيناء، ومدينة على الساحل الشمالي الغربي، ومدينة ثالثة عند وادي النطرون ومدينة رابعة عند العياط بين محافظتي بني سويف والفيوم، ليس بهدف توفير أماكن للسكن والإقامة فحسب وإنما للبحث في أفضل الأنشطة الاقتصادية التي تقوم عليها وترتبط بها كل مدينة.

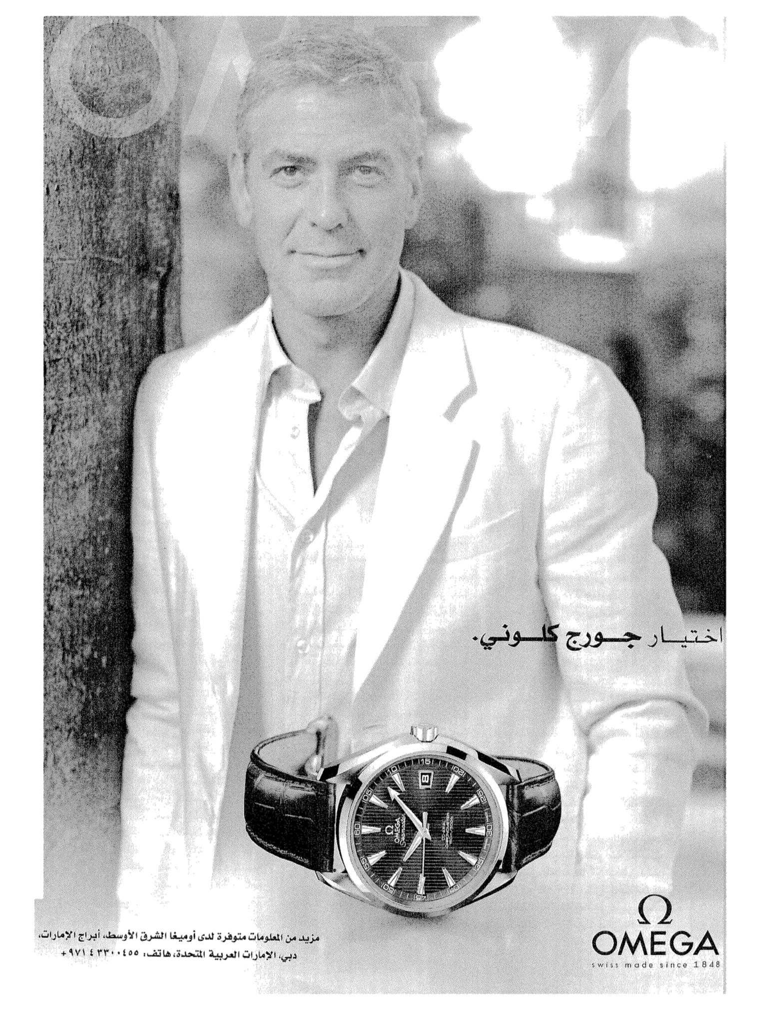
أسامة صالح رئيساً لهيئة الاستثمار المصرية


أسامة صالح

أصدر رئيس مجلس الوزراء المصري د. **أحمد نظيف** قراراً بتعيين **أسامة صالح** رئيساً جديداً للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لمدة عام. وكان **صالح** شغل قبل ذلك منصب رئيس الهيئة العامة للتمويل العقاري لمدة 4 أعوام.

كما تمّ تعيين كل من **نيفين الشافعي** و**وفاء صبحي** في منصب نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

في المقابل، أشار وزير الاستثمار د. **محمود محي الدين** إلى أن القرار تضمن تعيين مجموعة من أصحاب الخبرة والمستثمرين كأعضاء في مجلس إدارة الهيئة لمدة عام وهم: المهندس **حسين صبور**، **د. خالد صيام**، **شريف سمير**، **طارق توفيق**، **كامل مجدي صالح**، **محمد نجيب**، **نادر رياض**، **هاني سري الدين**، و**ياسر القاضي**.



ملتقى الكويت المالي

مشاركة عربية ودولية واسعة تضمّ وزراء مالية ومحافظي بنوك مركزية

أكد العديد من الوزراء والشخصيات الرسمية ومحافظي المصارف المركزية العربية مشاركتهم في ملتقى الكويت المالي الذي ينعقد برعاية رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ **ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح**، يومي 1 و2 نوفمبر المقبل في فندق شيراتون-الكويت، وتنظمه مجموعة «الاقتصاد والأعمال» بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت وبدعم من اتحاد الشركات الاستثمارية في الكويت.

ويتقدم الحضور الأمين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية **عبدالرحمن بن حمد العطية**، ووزراء المالية والاقتصاد السادة: **مصطفى الشمالي** (الكويت)، الشيخ **أحمد بن محمد آل خليفة** (البحرين)، إضافة إلى أمين عام وزارة المالية العمانية **درويش بن إسماعيل البوشي**، كما أكد عدد من محافظي المصارف المركزية العربية مشاركتهم في الملتقى وهم: **الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح** (الكويت)، **رياض سلامه** (لبنان)، **رشيد محمد المعراج** (البحرين)، **د. أمية طوقان** (الأردن)، **وحمود بن سنجور الزدجالي** (سلطنة عمان).

ونظراً لأهمية الحدث وتوقيته، من المتوقع أن يستقطب هذا الملتقى المزيد من وزراء المالية العرب ومحافظي المصارف المركزية والقيادات التنفيذية والكوادر القيادية في معظم البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية والاقتصادية في العالم العربي ومديري المصارف الدولية الناشطة في المنطقة والمصارف الإسلامية فضلاً عن الخبراء في المنطقة.

ويكتسب الملتقى أهمية خاصة كونه ينعقد في وقت تواجه فيه الصناعة المصرفية العربية تحديات غير مسبوقة تبدأ بالخسائر المباشرة التي نجمت عن الأزمة المالية الدولية ولا تنتهي بنذر الركود الاقتصادي الطويل وتأثير الخسائر التي أصابت العديد من عملائها واحتمالات تباطؤ حركة المشاريع وتراجع الربحية والتحولات الجذرية المتوقعة في الأطر القانونية والرقابية للعمل المصرفي والاستثماري.



رئيس مجلس الوزراء الكويتي
الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح

محافظ بنك الكويت المركزي
الشيخ سالم عبد العزيز الصباح

ويتناول الملتقى مجموعة قضايا رئيسية أهمها: إعادة بناء المستقبل في ضوء دروس الأزمة، الاقتصاديات العربية في مرحلة ما بعد الأزمة، النموذج الرقابي الجديد والدور المتوقع من المصارف المركزية. كذلك يناقش الملتقى تحديات المصارف العربية في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي وشح السيولة وتراجع نوعية الأصول، وفجوة التمويل وانعكاساتها على حركة المشاريع والأعمال، واتجاهات الاستثمار العالمي والإقليمي والدروس المستخلصة من الخسائر الكبيرة لمحافظ الاستثمار السيادية. كما يتضمن ورش عمل عن تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في الصناعة المصرفية وأنظمة المدفوعات وإدارة المخاطر.

يحظى الملتقى برعاية كبرى المؤسسات الكويتية والإقليمية

ويحظى ملتقى الكويت المالي برعاية كبريات المجموعات والمؤسسات الدولية والإقليمية والكويتية وهي: بنك الكويت الوطني، شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)، البنك الأهلي الكويتي، بنك عوده، المركز، الامتياز للاستثمار، البنك التجاري الكويتي، الشركة الكويتية للاستثمار، بنك برقان، BNP Parisbas ، فيما تشارك كل من محطة CNN كراع إعلامي دولي، وقناة العربية كراع إعلامي عربي وصحيفة القبس كشريك إعلامي للملتقى.

الملتقى السعودي اللبناني
200 مشارك يتقدمهم وزراء ومسؤولون

تحت رعاية رئيس الوزراء اللبناني المكلّف **سعد الحريري**، ينعقد «الملتقى السعودي اللبناني» في دورته الخامسة يومي 27 و28 أكتوبر الجاري في فندق فينيسيا انتركونتيننتال-بيروت. وينظم الملتقى مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية واتحاد غرف التجارة والصناعة في لبنان ومجموعة الاقتصاد والأعمال. ويأتي هذا الملتقى ليؤكد على عمق العلاقات بين البلدين ولتعزيز وتطوير هذه العلاقات في شتى المجالات، خاصةً وأن المملكة العربية السعودية ترتبط بعلاقات عريقة ووثيقة ومتنامية مع لبنان.

وكان عقد مؤتمر صحفي في بيروت للإعلان عن انعقاد الملتقى السعودي اللبناني. وشارك في المؤتمر كل من: السفير السعودي في لبنان **علي سعيد آل عواض عسيري** رئيس الهيئات الاقتصادية في لبنان **عدنان القصار**، رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية **محمد الفضل**، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية **محمد الزعتري**، رئيس غرفة بيروت **غازي قريطم**، ومدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال **رؤوف ابو زكي**.

وأشار السفير **عسيري** إلى أنه «إذا كانت العلاقات على مستوى القطاع الخاص بين البلدين على جانب كبير من التعاون والتبادل، فان العلاقات على المستوى الرسمي كانت تشكل على الدوام الإطار الحاضن والمشجّع والمحفّز للتعاون المشترك على مستوى رجال الأعمال والمستثمرين». أما **القصار** فاعتبر أن «الملتقى يشكل فرصة لبلورة فرص ومجالات عمل جديدة وتعاون مشترك بين رجال الأعمال السعوديين واللبنانيين بما يعود بالفائدة عليهم وعلى اقتصاد البلدين وشعبيهما، هذا وخصوصاً وأن البلدين يمضيان في تنفيذ مشاريع استثمارية كبرى في قطاعات اقتصادية حيوية عدة لنموها وتطورها». بدوره، رأى **الفضل** أن «العلاقات بين القطاع الخاص في البلدين، تمتد إلى أكثر من 5 عقود وفي جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والسياحية وهذا بفعل النظام

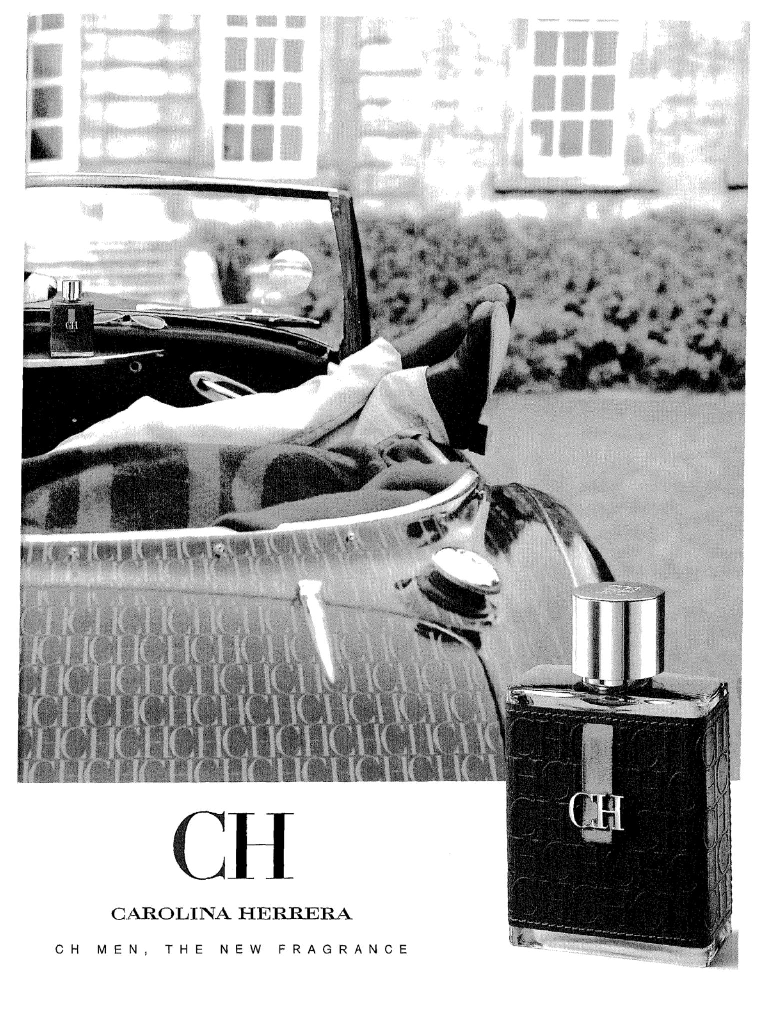


السفير علي عسيري في الوسط ويبدو من اليمين السادة: محمد لمع، محمد الزعتري، محمد الفضل، عدنان القصار، غازي قريطم، رؤوف أبوزكي وفيصل الزواوي

الاقتصادي الحرّ بين البلدين. إن الأزمة المالية الحالية برهنت على نجاح وحكمة السياسات الاقتصادية في كل من السعودية ولبنان، ما يوجب علينا إبراز مجالات الاستثمار والتعاون الاقتصادي في جميع الأعمال في لبنان والسعودية. إن رجال الأعمال في البلدين ليسوا بحاجة إلى تشجيع وهم يعرفون بعضهم البعض جيداً ويستطيعون أن ينشئوا كيانات اقتصادية تعود بالنفع عليهم وعلى وطنهم؛ ولكن علينا أن نتابع ونرصد العوائق التي يمكن أن تنشأ ونرفعها إلى قيادات البلدين لتذليل أي عقبات تواجهنا».

في المقابل، وجد **الزعتري** ان «الملتقى يساهم في التأسيس للمزيد من التقدم في العلاقات الثنائية انطلاقاً من الظروف المؤاتية في كل من البلدين. فالاقتصاد اللبناني يستقطب الودائع والاستثمارات رغم الأزمة المالية، في حين أن الاقتصاد السعودي الذي كان الأقل تأثراً بالأزمة ماض في خطط ومشاريع التنمية التي توفر فرصاً واسعة ومتنوعة للأعمال والاستثمار». وفي حين توقع **أبو زكي** أن يستقطب الملتقى نحو 200 مشارك من السعوديين واللبنانيين يتقدمهم وزراء ومسؤولون، أوضح أن «الملتقى تحوّل، بفعل تكراره الدوري، إلى إطار مؤسسي للعلاقات الاقتصادية اللبنانية السعودية في قطاعيها العام والخاص. وبالطبع فإن مبادرات مجموعة الاقتصاد والأعمال في مجال تعزيز العلاقات السعودية اللبنانية والعربية عامة لا تقتصر على هذا الملتقى، إذ أن المسؤولين ورجال الأعمال والمستثمرين السعوديين يشاركون باستمرار وبكثافة في ملتقيات المجموعة التي تنعقد في بيروت وفي العواصم العربية والأجنبية».

ويتضمن برنامج الملتقى عدداً من المحاور أبرزها: الاقتصاد السعودي في مرحلة ما بعد الأزمة العالمية: عناصر القوة وآفاق المستقبل، تطورات الاقتصاد اللبناني وآفاق المرحلة المقبلة والتحديات الأساسية، تطور بيئة الاستثمار في المملكة ولبنان والمزايا المقارنة. كما يلقي الضوء على فرص وآفاق الاستثمار والتعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والتجارة والنقل، وفرص وآفاق الاستثمار والتعاون بين البلدين في قطاعات السياحة والخدمات والتطوير العقاري، وفرص الأعمال والاستثمار المتوافرة في البلدين خاصة في مجالات مشاريع البنى التحتية والمشاريع الكبرى الأخرى. وينعقد الملتقى الخامس بعد أربع دورات سابقة في كل من جدّه وبيروت والرياض في الأعوام 1996 و2001 و2003 و2004 علماً أن الدورتين الأخيرتين كانتا برعاية وحضور أمير منطقة الرياض الأمير **سلمان بن عبد العزيز** ورئيس الوزراء اللبناني الأسبق الشهيد **رفيق الحريري** ومشاركة لبنانية وسعودية واسعة من القطاعين العام والخاص. ■



CH
CAROLINA HERRERA
CH MEN, THE NEW FRAGRANCE



باستثمارات 40 مليار جنيه :
«الديار» القطرية تطلق 3 مشروعات في مصر

غانم بن سعد

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة الديار القطرية **غانم بن سعد** أن الشركة بدأت في تنفيذ ثلاثة مشروعات عقارية ضخمة في مصر تصل استثماراتها الى 40 مليار جنيه.

وقال إن مجلس ادارة الشركة قرر البدء الشهر المقبل بتنفيذ مشروع منتجع سياحي في مدينة شرم الشيخ على مساحة 437 ألف متر مربع ويشمل فندقي خمس نجوم وشاليهات ووحدات سكنية باستثمارات تبلغ نصف مليار دولار (نحو 2.9 مليار جنيه)، ويقع في قلب مركز المنتزه امام جزيرة تيران ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذ المشروع سنتين.

وأشار **غانم بن سعد** أن المشروع الثاني وهو «سانت جيس كايرو» فيقع على كورنيش النيل والذي تقدر تكاليفه بنحو مليار دولار (5.5 مليارات جنيه) ومن المتوقع افتتاحه العام 2014 وهو عبارة عن برجين يشملان 286 غرفة فندقية واجنحة بالاضافة الى 217 وحدة سكنية ومجموعة من المطاعم العالمية ومركز للياقة البدنية.

وأضاف أن العمل بدأ فعلياً بالموقع في المرحلة الأولى التي تشمل اعمال الاساسات واقامة 4 طوابق تحت الأرض كمواقف للسيارات.

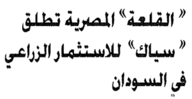
أما المشروع الثالث فيقام في مركز شرم العرب على البحر الأحمر على مساحة 30 مليون متر مربع بواجهة بحرية طولها 7 كيلو مترات، وهو عبارة عن مدينة سياحية متكاملة تشتمل على فندق ومارينا ومدارس ووحدات سكنية وترفيهية ومراكز تجارية وخدماتية وقطع أراض للبيع. وأوضح أن المشروع سيتم تنفيذه على مراحل عدة على مدار 15 عاماً وأن الدراسات المبدئية اكتملت وفي انتظار الحصول على الموافقات والتراخيص النهائية لبدء التنفيذ.

وفي ما يتعلق بالمشكلات التي تواجه الشركة في مشروع اقامة منطقة صناعية في برج العرب في الاسكندرية قال أنه من المفترض تخصيصها للصناعات المتوسطة والخفيفة ولكن نتيجة الأزمة العالمية وتقاعس الشريك السنغافوري في المشروع، قررنا تأجيل التنفيذ حتى نهاية العام وهناك مفاوضات مع هيئة التنمية الصناعية لاعادة صياغة المشروع بما يتفق مع مصالح الجانب المصري.

وقال إن الأزمة العالمية أثرت على معظم المشروعات العملاقة وأن شركة الديار تقوم بتنفيذ مشروعات باستثمارات قدرها 60 مليار دولار في 35 دولة وأن الأزمة العالمية فرضت اعادة جدولة مشروعات الشركة واعادة ترتيب الأولويات.

وأكد أن الديار القطرية تبحث أيضاً في اقامة علاقات شراكة ستراتيجية مع رجال الأعمال المصريين وخصوصاً في قطاع الزراعة، مشيراً الى أنه تم تأسيس شركة «حصاد» باستثمارات قدرها مليار دولار لاقامة مشروعات زراعية وتم الاتفاق على زراعة 250 مليون متر مربع في السودان وتوقيع عقد طويل الأجل لزراعة القمح مع أوستراليا وكذلك عقد آخر لزراعة الأرز في فييتنام وكمبوديا، وتوقيع مذكرات تفاهم مع سورية وتركيا لانشاء مزارع لتربية المواشي.

«القلعة» المصرية تطلق «سياك» للاستثمار الزراعي في السودان





د. أحمد هيكل

انتهت مجموعة القلعة للاستثمارات المالية من اجراءات تأسيس شركة سياك «SEAC» التي قامت من خلالها مؤخراً بالاستحواذ على قطعة أرض زراعية جديدة في السودان بنظام حق الانتفاع تبلغ مساحتها 250 ألف فدان لتتجاوز بذلك مساحة أراضي مشروعات المجموعة الزراعية في السودان الى نصف مليون فدان.

ويقول رئيس مجموعة القلعة **د. أحمد هيكل**، إن رأس مال الشركة الجديدة يبلغ 30 مليون دولار وتتوزع ملكيتها بواقع 96 في المئة للقلعة و4 في المئة لشريك سوداني في حين تصل التكلفة الاستثمارية للسنة الأولى من المشروع الى نحو 40 مليون دولار وتبلغ مدة حق الانتفاع 30 عاماً قابلة للتجديد لمدة مماثلة.

وكانت «القلعة» قد حصلت في سبتمبر الماضي على حق انتفاع بقطعة أرض زراعية تبلغ مساحتها 254 الف فدان تقع في ولاية النيل الأبيض وتتمتع بواجهة على النيل مباشرة يصل طولها الى 55 كيلومتراً وتبعد نحو 300 كيلومتر عن الخرطوم. وتضمّن الاتفاق قيام «القلعة» بسداد مبلغ مليون دولار كرسوم تسجيل بالاضافة الى نصف دولار سنويا لكل فدان مقابل حق الانتفاع.

وكشف رئيس القلعة أنه تم اسناد ادارة المشروع الجديد لفريق أوسترالي متخصص نظراً لأنه سيتم البدء بزراعة المراحل الأولى للمشروع باستخدام مياه الأمطار على أن يتم التحول بعد ذلك الى الري بمياه النيل حيث يبعد المشروع نحو 2 كيلومتر فقط من أحد روافد بحر الغزال. وسيتم تخصيص انتاج المشروع في المرحلة الأولى للاستهلاك المحلي قبل البدء في التصدير خلال المراحل اللاحقة.



بنك لبنان والمهجر ش.م.ل
أفضل مصرف في الشرق الأوسط
للعام ٢٠٠٩*

نتـــائج أعمـــال الستة أشهر الاولى من العام ٢٠٠٩:

الأول في لبـنـان

أكبر حجم أرباح في لبنان: ١٣٨،٣ مليون دولار أميركي (خلال الـ ٦ أشهر الاولى من ٢٠٠٩)،
بزيادة ٥،٨٪ عن الفترة نفسها من العام ٢٠٠٨

أعلى مردود على اموال المساهمين (الأسهم العادية): ١٩،٧٣٪ (بين المصارف المُدرجة)

أعلى مردود على السهم وفقاً" لسعر تداوله في نهاية حزيران ٢٠٠٩: ١٦،٣٩٪ (بين المصارف المُدرجة)

أكبر حجم سيولة في القطاع المصرفي اللبناني

بلغ حجم الأموال الجاهزة الصافية ١٠،٩ مليار دولار أميركي

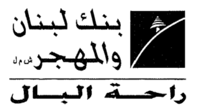
استمرار النمو القوي في كافة بنود الميزانية

الموجودات: ١٩،٤٢٠ مليار دولار أميركي، بزيادة ١،٥٢٣ مليار دولار أي بزيادة ٨،٥١٪
(في الـ ٦ أشهر الاولى من العام ٢٠٠٩)

الودائع: ١٦،٦٩١ مليار دولار أميركي، بزيادة ١،٥٨٢ مليار دولار أي بزيادة ١٠،٤٧٪
(في الـ ٦ أشهر الاولى من العام ٢٠٠٩)

المصرف اللبناني الأوسع انتشارا" إقليميا" ودوليا"

لبنان | فرنسا | إنكلترا | سويسرا | مصر | سورية | دبي | الشارقة | أبو ظبي (مكتب تمثيلي) |
الأردن | رومانيا | قبرص | قطر | المملكة العربية السعودية|



* حصل بنك لبنان والمهجر على هذا اللقب من المؤسسة العالمية Banker Middle East
وهي المرة الأولى التي يحوز فيها مصرف لبناني على هذا اللقب.

www.blom.com.lb

تسوية ديون مجموعة سعد في السعودية

نجاح التدخل السعودي وفشل التنسيق الخليجي

بعد أشهر من المساعي الصامتة والحثيثة التي قادتها اللجنة الحكومية الخاصة المكلّفة بملف مجموعة سعد التي يرأسها معن الصانع، توصلت مجموعة من المصارف السعودية إلى اتفاق مع مجموعة سعد يقضي بإعادة تمويل قسم من ديون المجموعة. ومنح الاتفاق مجموعة سعد مزيداً من الوقت لتسديد ما مجموعه 2.7 مليار دولار مستحقّة عليها. ونص اتفاق إعادة التمويل على إعطاء الجهات الدائنة الحق في بيع الأصول التابعة للمجموعة والمقدّمة كضمان للقروض في حال التخلف عن تسديد الدين في المهل الجديدة المتفق عليها.

الملفت أن اتفاق إعادة الجدولة لم يشمل المصارف الأجنبية الدائنة، إذ أعطى الاتفاق الأولوية في استرداد الديون للبنوك السعودية المحلية المشمولة بالتسوية، علما أن هذه البنوك كانت دخلت في اتفاقات لتسنيد قسم من ديون مجموعة سعد قبل توقّفها عن الدفع في أبريل الماضي. كما لم يتم الكشف عن البنوك السعودية التي دخلت في التسوية وتفاصيل الديون العائدة لكل منها.

وسمح اتفاق إعادة الجدولة لمجموعة سعد ببيع أصول عائدة لها بهدف توفير السيولة اللازمة لتسديد الديون وفق الجدول المقرر، وهذا يعني ضمناً أن مؤسسة النقد العربي السعودي وافقت على رفع الحجز عن الأصول الشخصية العائدة لـ **معن الصانع** رئيس مجموعة سعد، على أن يتم استخدام حصيلة البيع لتسديد الديون المترتبة على المجموعة. وعلى سبيل المثال فقد باعت مجموعة سعد جزءاً من الحصة التي كانت تملكها في مجموعة «سامبا» المالية (7.8 في المئة) إلى صندوق الاستثمارات العامة الحكومي الذي ارتفعت حصته من 12.4 إلى 15 في المئة، وهذا يعني أن الصندوق اشترى 26 في المئة من حصة المجموعة. لكن يُعتقد أن جهات أخرى اشترت أيضاً جزءاً من الحصة بدليل رفع اسم مجموعة سعد من لائحة المساهمين الذين يملكون 5 في المئة أو أكثر من البنك وهي النسبة التي يفرض البنك عندها الإفصاح علناً عن هوية المالك.

وتشير آخر المعلومات إلى أن مجموعة سعد، مدينة بنحو 6.5 مليارات دولار لعدد من المصارف المحلية والدولية من بينها مجموعة «سيتي غروب» وبنك «بي.إن.ب – باريبا» الفرنسي. وكانت المجموعة التي تمتلك شركات عاملة في مجالات المصارف والعقار، توقفت عن دفع التزامات مستحقة على البنك التابع لها في البحرين وهي ردّت ذلك يومها إلى «أزمة سيولة مؤقتة».

يمكن القول أن التسوية الأولية التي رتّبتها السلطات السعودية المعنية ما بين مجموعة سعد والمصارف الدائنة، لها دلالات عدة كما تستدعي عدداً من الملاحظات أهمها:

– إن مجموعة سعد كانت سبّاقة حتى الآن في معالجة مشكلاتها المالية مع المصارف، وهي أظهرت حرصها على التفاوض لإغلاق ملفها وذلك على أساس تسوية ما تحفظ ما أمكن من حقوق الطرفين. في المقابل لا يبدو أن مجموعة القصيبي حققت تقدماً واضحاً في مجال تسوية نزاعها مع المصارف، إذ ركّزت المجموعة حتى الآن على النزاع القانوني المفتوح بينها وبين «الصهر» **معن الصانع** من جهة، وبينها وبين بنك المشرق (الذي تتهمه بالتواطؤ مع **الصانع** في عمليات «سواب» على العملات).

ويبدو أن موقف مجموعة القصيبي حتى الآن يقوم على اعتبار أن المشكلة الأهم ليست مع المصارف بل بينها وبين الشريك السابق الذي سبب لها الخسائر والنقص الفادح في موجوداتها. بمعنى آخر تريد مجموعة القصيبي إقناع المصارف بأنها وقعت ضحية عملية تلاعب أدت إلى أزمة السيولة والملاءة لديها، وأن على تلك المصارف انتظار ما آل اليه النزاع القانوني (الذي قد يطول). لكن هذا يعني أن المجموعة قد تبقى أسيرة القيود الناجمة عن الحجز على أموالها وتوقف خطوط الاعتماد لها من المصارف وهو ما

إجراءات إماراتية وكويتية

كشف محافظ البنك المركزي الإماراتي سلطان بن ناصر السويدي، على هامش اجتماع محافظي البنوك المركزية العربية الذي عُقد في أبوظبي أواخر شهر سبتمبر الماضي، أن عدد البنوك الإماراتية المنكشفة على مجموعتيّ سعد والقصيبي وشركاتها التابعة بلغ 13 مصرفاً. موضحاً أنه «لدينا 4 فئات للانكشاف، وسنعلن عن درجة المخصصات التي على البنوك اتخاذها في كل منها».

أمّا في الكويت، فقد هدّدت 6 بنوك يبلغ إجمالي ديونها على مجموعة سعد نحو مليار دولار باللجوء إلى القضاء للمطالبة بأموالها، حيث بادر البنك الأهلي فعلياً باتخاذ إجراءات قانونية، وبدأت البنوك الأخرى بالترتيب للمضيّ قُدُماً في رفع دعاوى قضائية. وبحسب مصدر مصرفي معني فإن ما أثار حفيظة البنوك الكويتية هو عمليات التسوية التي تمّت بين مجموعة سعد والبنوك السعودية من دون معاملة المصارف الكويتية الدائنة بالمثل أو إطلاعها على عملية التسوية على الأقل.

سيؤثر على نشاطاتها. كما يعني أيضاً أن على المجموعة التحوّل وفي وقت قريب، إلى العمل على خط مواز لخط المنازعات القانونية وهو بلورة تسويات مع المصارف الدائنة تمكّن المجموعة من متابعة أعمالها بصورة طبيعية.

-إن تركيز مجموعة سعد على التفاوض، وفي مهلة قصيرة نسبياً، ساعدها على الحصول في المقابل على تنازلات مهمة من المصارف لجهة فترات السماح أو نسبة الحسم الذي قد تكون حصلت عليه في مقابل المسارعة في تسديد التزاماتها للمصارف والجهات الدائنة الباقية.

-إن بلورة التسوية بين مجموعة سعد وبين المصارف السعودية يعتبر نجاحاً مهماً للجنة الحكومية السعودية التي كلفت بمعالجة ملف ديون مجموعتي سعد والقصيبي، لكنه يعكس أيضاً الثقل الذي قد تكون الحكومة السعودية وضعته في ميزان النزاع بهدف حث الطرفين على بلورة التسوية الممكنة وعدم إضاعة الوقت في الجوانب غير المجدية للقضية. ومن الواضح أن الحكومة السعودية اعتبرت انه من غير المقبول السماح بانهيار مجموعات كبيرة مثل مجموعة سعد أو القصيبي في المجتمع السعودي، وأن المطلوب القيام بما يلزم لمعالجة الملف، وفي الوقت نفسه الإفادة من الدروس التي تقدمها ازمة المجموعتين للمصارف وللسلطات الرقابية في المملكة.

-إن نجاح اللجنة الحكومية الخاصة ببلورة التسوية بشأن ملف مجموعة سعد يجعلها قادرة على التحول لمعالجة الملف الثاني الأكثر تعقيداً وهو ملف إعسار مجموعة القصيبي، لأن هذا الملف يتضمن من جهة مسألة الديون المترتبة على المجموعة للمصارف والمقدّرة بأكثر من 9 مليارات دولار، لكنه يتضمن أيضا ملف النزاعات القائمة بين المجموعة وبين مجموعة سعد من جهة، وبينها وبين بنك المشرق الإماراتي وعدد من المصارف الأخرى من جهة أخرى.

-إن اقتصار التسوية مع مجموعة سعد على تأمين حقوق البنوك السعودية استدعى ملاحظات من بعض الجهات المصرفية الخليجية التي اعتبرت أن تفضيل البنوك السعودية مجحف بحق البنوك الأخرى خصوصاً في الإمارات التي يترتّب لها ديون يقدرها البعض بنحو 3 مليارات دولار على مجموعة سعد. إلا أن مصادر سعودية مقرّبة من اللجنة المكلفة تسوية الملف، ألمحت إلى أن الأسلوب الذي اتبع في السعودية هو الذي اتبع في أمكنة أخرى مثل الإمارات والكويت، حيث سمح البنك المركزي للمصارف بالحجز على الموجودات أو الأموال المودعة لديها لحساب أي من المجموعتين واستخدامها في تسديد الالتزامات المترتبة عليهما. هذا الترتيب أخذت به أيضاً المصارف الأجنبية التي تمتلك أصولاً عائدة لمجموعة سعد كتأمين لديونها وقامت هذه البنوك، لحد الآن، ببيع حصص عائدة لمجموعة سعد في عدد من الشركات الأجنبية.

في جميع الحالات وبغض النظر عن صحة النقد الموجّه للتسوية السعودية، فإن الطريقة التي تمت بها معالجة ملف مجموعتي سعد والقصيبي كشفت عن وجود خلل كبير وانعدام التنسيق بين السلطات النقدية في عدد من دول الخليج في معالجة ملف بهذه الضخامة، والانعكاسات المحتملة على الثقة بأسواق المنطقة. ذلك أن قضية سعد والقصيبي هي بطبيعتها قضية ذات أبعاد خليجية، وكان يفترض وبعد سنوات من قيام مجلس التعاون الخليجي وفي وقت يستمر السعي لتحقيق الوحدة النقدية الخليجية، أن تكون هناك آليات تنسيق طبيعية يتم من خلالها تحليل المشكلة واستيعابها بصورة تأخذ في الاعتبار حقوق الجميع ومصالحهم. ■

ملتقى القاهرة للاستثمار

14 و 15 ديسمبر



الرئيس حسني مبارك

برعاية رئيس جمهورية مصر العربية محمد حسني مبارك، تنعقد الدورة الرابعة من ملتقى القاهرة للاستثمار في 14 و15 ديسمبر 2009 في فندق سميراميس انتركونتيننتال – القاهرة، وتنظمه وزارة الاستثمار المصرية والهيئة العامة للاستثمار ومجموعة الاقتصاد والأعمال.

ويستقطب الملتقى، كما في دوراته الثلاث السابقة، مشاركة واسعة من الوزراء والمسؤولين في مصر والبلدان العربية وحشداً من رجال الأعمال والمستثمرين وقادة المصارف والمؤسسات والشركات العاملة في مختلف القطاعات. ويكتسب الملتقى في دورته الرابعة، أهمية خاصة في ضوء مستجدات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، علماً أن مسيرة النمو والإصلاح الاقتصادي استمرت في مصر بدليل اختيارها ضمن الدول العشر الأكثر انجازاً" للإصلاحات الاقتصادية على مستوى العالم.

وسيناقش الملتقى مجموعة من القضايا أبرزها: أداء الاقتصاد العربي بعد الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على السياسات الاقتصادية مستقبلاً، مناخ وفرص الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاستثمار في البنية الأساسية في مصر والعالم العربي وما تتيحه من فرص للأعمال، مستقبل قطاع النفط والغاز ومدى تأثره بالأوضاع الحالية، الاستثمار في الصناعة والزراعة ومستقبل المناطق الصناعية الجديدة، اتجاهات القطاع المصرفي والمالي في مواجهة الأزمة، السياحة والاستثمار العقاري في ظل الأزمة العالمية.

هل بدأ نزوح البنوك الأجنبية من المنطقة؟

السؤال مطروح بمناسبة عدد من التطورات التي تشير إلى أن المصارف الأجنبية التي كانت في عز التفاؤل بالمستقبل مطلع الصيف الماضي، بدأت تعيد النظر في تكلفة تواجدها في المنطقة مقارنة مع ما يمكن تحقيقه من عوائد.

وبين التطورات ذات الدلالة في هذا المجال استقالة رئيس مصرف مورغان ستانلي الشرق الأوسط جورج مخول، من مهامه وسط معلومات عن توجهه للعمل كمستشار استثمار خاص لبعض المجموعات العائلية في المنطقة.

على الرغم من أن **مخول** لم يوضح الأسباب الفعلية لاستقالته، فإن هناك مؤشرات تربط بين الاستقالة وبين تراجع آفاق عمل المصارف الدولية في المنطقة جراء مجموعة من العوامل، منها الأزمة المالية العالمية وما تركته من آثار على ثروات الأفراد، ومنها أيضاً ركود أسواق المال وتقلّص العمليات الجديدة وضعف الموارد المتوافرة في أسواق الرساميل، فضلاً عن تراجع كبير في الطلب على أسواق الدين المشتركة والتي تشكل عادة مصدراً رئيسياً لدخل المصارف وشركات الاستثمار.

إنفاق سخي على المراكز الإقليمية

ومن المعروف أن شركات مثل «أتش إس بي سي» و«مورغان ستانلي» و«دويتشه بنك» كانت بدأت عمليات توسع طموحة لفريقها في المنطقة ودعمت رهانها على الأسواق الإقليمية بتعيين عدد من كبار مصرفييها للإشراف على عملية التوسع وتسويق الخدمات وبناء شبكة العملاء والزبائن بين مجموعات الأعمال والمؤسسات الاستثمارية بما فيها الصناديق السيادية. وفي هذا السياق تم إنفاق مبالغ ضخمة على عملية تأسيس الوجود الإقليمي، وفي الوقت نفسه تم دفع رواتب خيالية لعدد من المصرفيين الرئيسيين الذين اختيروا لإدارة المراكز الجديدة لتلك المصارف خصوصاً في دبي والسعودية.

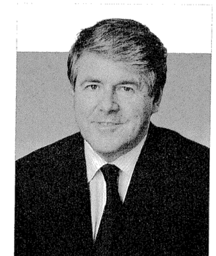
ولكن عملية التوسع المكلفة هذه جاءت في أسوأ توقيت ممكن، إذ أنها حصلت عشية الأزمة المالية، التي أدت إلى تجفيف السيولة وإصابة المستثمرين بخسائر كبيرة وتجميد الأسواق. ونتيجة لذلك فإن الآمال بتحقيق عائدات مقبولة أو واعدة تبخّرت مع الفصل الأخير من العام الماضي ليحلّ محلها أرقام مخيبة جعلت العديد من المصارف الدولية تعيد النظر في حساباتها. فقد تراجع العائد على خدمات الاستثمار التي تقدمها المصارف الدولية في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 45 في المئة إلى 103 ملايين دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2009 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2008. وذلك نتيجة لاستمرار آثار الأزمة المالية الدولية على ثروات الأفراد وعلى فرص الاستثمار وعقد الصفقات الآمنة في المنطقة وخارجها، بل إن العائد تراجع بقوة أكبر إذا ما قورن بالعمولات القياسية التي حققتها المصارف وشركات الاستثمار في الفصل الثالث من العام 2008، أي فترة الذروة التي سبقت الأزمة، عندما بلغ الدخل الإجمالي لتلك الشركات نحو 296 مليون دولار. وكان الدخل من العمليات الاستثمارية بلغ أدنى مستوى له في الفصل الرابع من العام 2008 أي في عز الأزمة المالية وحالة الذعر ونضوب السيولة، إذ هبط يومها إلى 87 مليون دولار بتراجع نحو 70 في المئة عن الفصل السابق.

وتقول مصادر مصرفية أن معظم الدخل الذي تحقق لمصارف الاستثمار الدولية خلال الفصل الأول من 2009 جاء من عمليات إعادة جدولة ديون الشركات في دبي والكويت بينما حققت عمليات القروض المصرفية المشتركة نحو 14 في المئة فقط من مجموع الدخل وحققت خدمات أسواق الرساميل نحو 8 ملايين دولار.

والملفت أن موجة التوافد على أسواق المنطقة قويت بصورة خاصة قبل قليل من الأزمة المالية الدولية، وبالتحديد في الفترة الفاصلة بين انفجار أزمة السندات الأميركية المغطاة بالرهن العقاري Sub-prime وبين انهيار «ليمان برازرز». إذ تميزت تلك الفترة بشح كبير في سيولة الأسواق الغربية، كرد فعل مباشر على أزمة الرهن العقاري، لكن من دون أن يكون قد ظهر في الأفق فعلاً احتمال أن يتفاقم الوضع إلى الزلزال المالي الذي شهده العالم في ما بعد. خلال تلك الفترة عززت المصارف الدولية حركتها نحو المنطقة العربية ←



ليمان برازرز


جوزف أكرمان (دويتشه بنك)


يوسف نصر (HSBC)


جورج مخول

التي بدت بين الواحات القليلة في العالم التي تزخر بالسيولة وبالموارد القابلة للاستثمار.

وفي طليعة البنوك التي كانت قد وفدت إلى المنطقة بنك «ليمان براذرز» الذي اختفى من الوجود في سبتمبر من العام الماضي ومن بينها أيضاً مصارف «سيتي غروب» و«دويتشه بنك» و«يو بي إس» UBS السويسري.

عوائد محدودة

حتى في ذلك الوقت، بدا التوافد الكبير موضوعاً للاستفهام عند البعض الذي تساءل إذا كانت المنطقة باقتصادها غير المتطور وأسواق الرساميل الناشئة توفّر من الأعمال وفرص الصفقات لهذه المصارف عالية الكلفة بما يكفي لتحقيق الأرباح وبالتالي تبرير الاستثمار السخي في المراكز الإقليمية ومجموعات المصرفيين. وعلى هذا السؤال أقرّت بعض المصارف الأجنبية يوماً بأن الدخل الذي كانت تحققه في المنطقة من خدمات الاستثمار هزيل نسبياً إذا ما قورن بما يمكن لهذه المصارف تحقيقه في العمليات الضخمة التي تجري لحساب الشركات والمجموعات الصناعية الأوروبية أو الأميركية. وعلى سبيل المثال فإن كلاً من مصرفي «مورغان ستانلي» و«غولدمان ساكس» حقق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2009 دخلاً لم يزد على 19 مليون دولار من الخدمات المصرفية والاستثمارية التي قدّمها في دول مجلس التعاون الخليجي الست، بينما حقق مصرف «إتش إس بي سي» HSBC في الفترة نفسها 17 مليون دولار وبنك «أوف أميركا – ميريل لينش» 14 مليوناً وحقق «يو بي إس» السويسري 13 مليوناً. على الرغم من ذلك، فإن النظرة السائدة بين المصارف الأجنبية كانت في الصيف الماضي أن الحضور القوي في المنطقة هو نوع من الاستثمار الذي قد لا يؤتي ثماره في وقت قريب، لكنه ضروري لتأمين حصة من تدفقات الأموال الخاصة والحكومية التي تزخر بها المنطقة والتي تبحث عن مجالات استثمار وتحتاج بالتالي للمشورة الاستثمارية، فضلاً عن عمليات التملك والاندماج وترتيب الإصدارات وغيرها من الفرص المتصلة بتطور أسواق المال الإقليمية وتشعّب دورها. أضف إلى ذلك، إن المصارف الدولية كانت تتوقع أن تلعب دور الجسر المباشر بين السيولة الفائضة في المنطقة وبين فرص الاستثمار في تملك الشركات في الدول الصناعية Private equity أو غيرها من الاستثمارات البديلة. وقد أقدم عدد من شركات الاستثمار مثل «كارلايل غروب» مثلاً على إطلاق صندوق شرق أوسطي للاستثمار، في تملّك الشركات برأس مال قدره 750 مليون دولار. كما قام «باريبا» بطرح صندوق بتمويل 400 مليون دولار للاستثمار في دول الخليج، وقام «انفستكورب» بإطلاق صندوق الاستثمار في فرص النمو الخليجي بتمويل مليار دولار. لكن حتى في تلك الحالات فإن حجم الشركات وعددها في المنطقة لا يعطيان الامل بقيام عمليات ضخمة تحقق العمولات الوفيرة للمصارف وشركات الاستثمار، كما أن تكاثر عدد المصارف وشركات الاستثمار الطامحة لأخذ قطعة من الكعكة يقلّص الحصص المتاحة لهؤلاء اللاعبين الكبار.

■■

جاء التوسع الكبير للمصارف عشية الأزمة، التي «بخرت» الآمال بتحقيق العوائد المتوقعة

■■

تراجع ثروات الأفراد وركود سوق الديون المشتركة، أبرز التحديات التي واجهتها المصارف الأجنبية

■■

أخيراً، أظهرت دراسة لشركة «دلويت» أن معظم الاستثمارات في الشركات الخاصة في الغرب تتولاها شركات ذات منشأ إقليمي وليس شركات دولية وذلك بسبب علاقات الثقة التي تربط هذه الشركات بالمستثمرين في الخليج، ومعرفة تلك الشركات العميقة بسيكولوجية العملاء وكيفية التعامل معهم. كما أن الأزمة المالية الدولية وما تبعها من انهيار مجموعات عائلية في المنطقة، أدت إلى تأكيد مخاوف المصارف الدولية من الدخول في تعاملات مع مجموعات لا يتوافر عنها أي معلومات شفافة ولا يسهل بالتالي تقييم أوضاعها ومخاطر التعامل معها. ■

"الإمارات للحديد": مصنع للمقاطع الإنشائية الثقيلة

وقعت شركة الإمارات لصناعات الحديد عقداً مع شركة «دانيللي» الإيطالية بقيمة 470 مليون دولار (1.73 مليار درهم) منحت بموجبه الأخيرة إنشاء مصنع لإنتاج المقاطع الإنشائية الثقيلة، بطاقة إنتاجية تبلغ مليون طن سنوياً.

ووقع العقد رئيس ديوان ولي عهد أبوظبي، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة العامة الشيخ **حامد بن زايد آل نهيان** ورئيس شركة «دانيللي» الإيطالية **بناديتي**.


الشيخ حامد بن زايد آل نهيان


حسين جاسم النويس

وقال الشيخ **حامد بن زايد آل نهيان** إن خطط التوسعة وستراتيجيات النمو التي اعتمدتها الشركة الإماراتية، تعبّر عن رؤية حكومة أبوظبي وخططها طويلة المدى لتحقيق التنمية وتنويع اقتصاد دولة الإمارات.

وأضاف أن إنشاء خط لإنتاج المقاطع الإنشائية الثقيلة خطوة مهمة وحيوية نحو بناء مجمّع صناعي متكامل في أبوظبي.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة العامة رئيس مجلس إدارة شركة الإمارات لصناعات الحديد **حسين جاسم النويس** «أن تمويل المشروع سيتم من خلال ثلاث قنوات أولها مساهمة الشركة بقسط فيه من رأس مالها وقرض تحصل عليه من مصارف محلية وعالمية وقرض من الحكومة الايطالية».

وأشار **النويس** إلى أن حجم الطلب في دول مجلس التعاون على المقاطع الإنشائية الثقيلة التي تدخل في بناء المطارات والموانئ والجسور وأبراج محطات تحويل الطاقة وغيرها نحو مليون ونصف مليون طن سنوياً تستحوذ الإمارات منه على نحو 44 في المئة.

دائرة التنمية الاقتصادية و"أدنيك": اتفاقية لتطوير إجراءات التراخيص



وقّعت دائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي اتفاقية تعاون مشترك مع شركة أبو ظبي الوطنية للمعارض (أدنيك) بهدف تنمية وتطوير البيئة الاستثمارية، من خلال إيجاد نظام عمل يحقق تبسيط وتسهيل وتطوير الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص الاقتصادية في الإمارة.

وبحسب الاتفاقية، يلتزم الطرفان بإطار متكامل للتعاون في النواحي الفنية والمالية والإدارية التي تمكّن كل طرف من ممارسة الصلاحيات المنوطة به، وفق آليات متفق عليها ومن خلال حلول فنية متكاملة تؤدي إلى تقديم الخدمة المتميزة للعميل وفق معايير تعزز بيئة حماية الأعمال في أبو ظبي وتحقق رؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030.

واعتبر وكيل دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي **محمد عمر عبد الله** أن أهمية هذه الاتفاقية تكمن في تطوير وتسهيل الإجراءات اللازمة لمنح التراخيص التجارية واختصار الوقت وسرعة الإنجاز ورفع كفاءة الأداء لأرقى مستويات الخدمة والتميز للوصول إلى إرضاء المستثمرين، ما يعود بالفائدة على الإمارة.

وأشار إلى أن الدائرة بدأت بالتعاون مع لجنة أبو ظبي للنظم والمعلومات بتنفيذ مشروع مركز أعمال متكامل يقوم على خدمة رجال الأعمال، من خلال توفير نافذة واحدة تقدّم لرجال الأعمال جميع الخدمات المطلوبة من دون الحاجة إلى التنقل بين أكثر من جهة أو نافذة أخرى.

بدوره، أشار العضو المنتدب لشركة أبوظبي الوطنية للمعارض **علي بن حرمل الظاهري** إلى أن تسهيل الإجراءات لدى رجال الأعمال بهدف حصولهم على رخصتهم التجارية بأقل وقت وجهد ممكنين يتطلب بناء شراكة توعية بين الدائرة وأدنيك من خلال ربط أنظمة التراخيص الالكترونية في كل منهما.


Audi
Vorsprung durch Technik

مصر:
قوانين وإجراءات لتشجيع الاستثمار

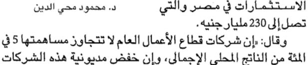
أعلن وزير الاستثمار المصري د. **محمود محي الدين** عن قانونين جديدين يتم إعدادهما لتقديمهما إلى مجلس الشعب، هما قانون الإفلاس وقانون للاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص، وذلك لتشجيع الاستثمار في كافة القطاعات بخاصة البنية الأساسية والطاقة والمشروعات المساندة للبيئة.

وقال الوزير **محي الدين** إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر تراوحت خلال السنوات الثلاث الماضية ما بين 7 مليارات و13 مليار دولار، وبلغت العام الحالي 8 مليارات دولار رغم الأزمة المالية العالمية، متوقعاً أن تصل إلى 10 مليارات دولار. وكشف عن وجود 52 مشروعاً بتكلفة إجمالية قدرها 113 مليار جنيه تقوم الوزارة بالترويج لها، لافتاً إلى أن هناك اهتماماً من عدد من صناديق الاستثمار في الصين وسنغافورة وبعض الدول الخليجية للمساهمة في تنفيذ هذه المشاريع.

وكشف د. **محمود محي الدين** أيضاً عن إعداد مشروع قانون لتخفيض الفائدة المصرفية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، داعياً القطاع الخاص إلى زيادة استثماراته بعد أن شهدت تراجعاً نتيجة الأزمة المالية العالمية من 134 مليار جنيه إلى 113 ملياراً. وأوضح أن الحكومة المصرية ترمي إلى زيادة حصة القطاع الخاص من 130 مليار جنيه إلى 150 ملياراً من إجمالي الاستثمارات في مصر والتي تصل إلى 230 مليار جنيه.



د. محمود محي الدين



وقال: «إن شركات قطاع الأعمال العام لا تتجاوز مساهمتها 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وإن خفض مديونية هذه الشركات من 32 مليار جنيه إلى أقل من 8 مليارات أدى إلى تحقيقها ربحا بقيمة 5.1 مليارات جنيه خلال العام المالي 2007-2008».

إطلاق "الشركة الدولية للاستثمار الزراعي والغذائي" في السعودية



الكردي متحدثًا خلال المؤتمر الصحفي

أطلق مستثمرون سعوديون الشركة الدولية للاستثمار الزراعي والغذائي برأس مال قدره 2 مليار ريال سيتم استثماره في مجال المشاريع الزراعية داخل السعودية وخارجها.

ولفت رئيس فريق إطلاق الشركة ونائب رئيس مجلس المطورين المهندس **أسامة الكردي** خلال مؤتمر صحفي عُقد في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض إلى أن الشركة «ستركز على ثلاثة مجالات في استثماراتها، هي الاستثمارات الداخلية ومن المتوقع أن تشمل الدواجن وطحن الحبوب والبيوت المحمية واستيراد وتصنيع الأعلاف، حيث سيتم تخصيصها 500 مليون ريال». والثاني هي الاستثمارات الخارجية، ويجري حالياً دراسة عدد من الفرص»، مشيراً الى انّ «الاستثمار الثالث سيكون في الصناديق المالية الدولية وخصوصاً في قطاع الزراعة والغذاء، لأن هذا القطاع سيشهد الكثير من التطورات في السنوات المقبلة».

وتوقّع **الكردي** أن تنتهي إجراءات تأسيس الشركة في شهر ديسمبر المقبل، على أن تبدأ أعمالها مع بداية مارس 2010.

بنك أبوظبي الوطني:
اصدار سندات يغطى بمعدل 4.8 مرات

نجح «بنك أبوظبي الوطني» في إصدار سندات متوسطة الأجل بدخل ثابت مستحقة السداد بعد 5 سنوات، بقيمة 850 مليون دولار، وبسعر 190 نقطة فوق سعر الليبور أو 228 نقطة فوق معدل سندات الخزينة الأميركية. وذلك ضمن برنامج البنك للسندات متوسطة الأجل بقيمة 5 مليارات دولار. وتولى إدارة الإصدار كل من «باركليز كابيتال» و«رويال بنك أوف إسكوتلاند» و«بي أن بي باريبا» و«بنك أبوظبي الوطني». ويعتبر هذا الإصدار أول إصدار سندات متوسطة الأجل في الأسواق العالمية من مؤسسة مالية من دول الخليج والشرق الأوسط بعد الأزمة العالمية. وشهد الاصدار إقبالاً ملحوظاً أدى إلى تغطيته بمعدل 4.8 مرات، حيث حصلت المؤسسات المديرة للاكتتاب على 284 طلباً بقيمة 4.22 مليارات دولار.



مايكل تومالين

وعززت ستراتيجية التسويق للسندات متوسطة الأجل في دولة الإمارات وأوروبا وآسيا، من نجاح عملية الإصدار. كما ساهم الأداء المالي لـ «بنك أبوظبي الوطني» مدعوماً بامتلاك «مجلس أبوظبي للاستثمار» أكثر من 70 في المئة من رأس مال البنك، في زيادة إقبال المستثمرين العالميين والمؤسسات المالية على الاستثمار في هذه السندات، وشكل المستثمرون من خارج منطقة الشرق الأوسط أكثر من 71 في المئة من إجمالي الطلبات.

وقال الرئيس التنفيذي لـ «بنك أبوظبي الوطني» **مايكل تومالين**، «إن نجاح الإصدار أكد أن المؤسسات المالية التي تتمتع بمكانة مالية متينة وستراتيجية واضحة مثل «بنك أبوظبي الوطني» يمكنها تنويع مصادر التمويل بجذب انتباه المستثمرين العالميين».

صفقة «زين» والتحالف الهندي الماليزي تساؤلات وشكوك

ماذا يجري في مجموعة زين؟

السؤال بات مشروعاً وبهذه الصيغة المثيرة للشكوك، في ظل الموجات المتتالية من التسريبات والشائعات عن بيع حصة مؤثرة تعود بشكل رئيسي لمجموعة الخرافي. وفي حين كان متوقعاً أن يضع الإعلان عن توقيع اتفاقية مع تحالف يضم شركتين حكوميتين هنديتين للهاتف النقّال ورجل أعمال ماليزي، لبيع نحو 46 في المئة من الأسهم بصفقة تبلغ قيمتها نحو 13.7 مليار دولار، حداً لموجة الشائعات، فقد أطلق موجة اكبر من الشكوك. إذ لم يكد يجفّ حبر التوقيع، حتى تبين أن شركة «فافاسي» التي وقعت العقد باعتبارها قائدة التحالف هي شركة حديثة غير معروفة وان رئيسها كان مادة دسمة لتقارير صحافية تشكك في صدقيته. وزادت موجة الشكوك بإعلان الشركتين الهنديتين أنهما لم تحسما قرارهما بالشراء، لتسارع «فافاسي» بالاعتراف انها أجرت «محادثات أولية» فقط مع الشركتين.

ويبقى السؤال الأكثر أهمية هو هل هناك اهتمام فعلي بشراء «زين» استناداً إلى النجاحات المحققة، أم ان الأمر هو محاولات «لبيع اضطراري» من قبل مجموعة الخرافي.

تساؤلات حول الصفقة

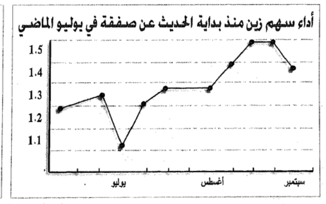
تعتبر مصادر مطّلعة ان الإعلان عن الصفقة كان متسرعاً، ما اضطر كل من



من اليمين: فريد عارف الدين (ممثل التحالف الهندي الماليزي) وبدر الخرافي بعد توقيع إتفاقية الصفقة يتوسطهما السفير الهندي في الكويت اجاي مانوهترا

شركة «بهارات سانشار نيجام» (BSNL)، وشركة ماهاناجر تليفون نيجام (MTNL) الحكوميتين، إلى اصدار «نفي مهذب» للصفقة، بإعلانهما انهما «لم تحسما القرار النهائي بالشراء». هذا الواقع فتح الباب للتساؤل حول كيفية إقحام شركتين حكوميتين ضمن الاتفاق قبل الحصول على موافقة الحكومة الهندية. وفي الوقت الذي ما بدا الأمر وكأنه محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وللتخفيف من حالة الشكوك، أطل السفير الهندي لدى الكويت **أجاي مانوهوترا** ليقول ان الشركتين الحكوميتين في طور الفحص الفني النافي للجهالة. ولم يكن منسوب الغموض أقل مع الطرف الثالث في الصفقة المتمثل برجل الأعمال الماليزي **مختار البخاري**، الذي لم يصدر عنه أي تعليق حول الصفقة.

وارتفع منسوب الغموض في الصفقة ليصل إلى حد التشكيك مع إعلان الرئيس التنفيذي لشركة «فافاسي» **فريد عارف الدين** والذي قام بتوقيع العقد مع **بدر الخرافي** بوجود السفير الهندي، بأن «المحادثات التي أجراها مع الشركتين الهنديتين هي محادثات أولية» وحسب، وهو الأمر الذي طرح جملة تساؤلات من ضمنها كيف يمكن لشركة حديثة التأسيس ان تقود تحالفاً يضم شركات حكومية عملاقة. وما زاد من حدة الشكوك حول الرجل، ما أثارته بعض التقارير إلى عدم موثوقيته في بعض المشاريع الاستثمارية



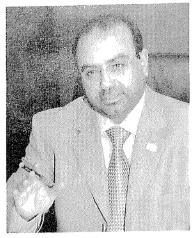


التي حاول إتمامها سابقاً، في حين ان مسؤولاً في إدارة تقنية المعلومات الهندية يعمل مع الحكومة الفيدرالية، أشار في معرض تعليقه على مشروع لشركة «فافاسي» في راجستان ان لدى الحكومة العديد من الأسئلة التي تحتاج إلى توضيح حول الشركة المذكورة مع إشارته إلى انها لا تملك عمليات معروفة. يضاف إلى هذه الشكوك تساؤلات حول كيفية توفير التمويل لصفقة بقيمة 13.7 مليار دولار.

متى وكيف اتخذ قرار البيع؟

بدأ الحديث عن صفقة تدور في فلك «زين» قبل نحو 3 أشهر، وتركزت التسريبات آنذاك، حول نية الشركة بيع أصولها في أفريقيا، بدءاً مع «فيفندي» الفرنسية، مروراً بـ «ريلاينس كومنيكشنز الهندية» (RCom) ومنافستها «بهارتي إيرتيل». كما دار الحديث عن اهتمام من «أم تي أن» (MTN)، قبل ان يتم الانتقال للحديث عن بيع حصة ستراتيجية في «زين» الأم ووجود اهتمام من مؤسسة الإمارات للاتصالات، ومن ثم تمّ زج جهاز أبو ظبي للاستثمار في الصفقة، قبل ان تعود هذه الشركات جمعياً وبمراحل مختلفة إلى نفي اهتمامها أو التحدث عن تراجع رغبتها بالشراء.

إذا كانت هذه التطورات معلومة لدى الكافة، إلا ان ما قد يكون غير معلوم هو أن الجانب الكويتي هو من عرض البيع، ما يعني ان المشترين المحتملين لم يتقدموا من تلقاء أنفسهم. هذه الواقعة يؤكدها أمران: **الأول** ان أحد رؤساء مجلس إدارة شركة إقليمية للهاتف النقال في المنطقة، أكد في مجلس خاص انه «تم عرض «زين» على شركته» وذلك خلال شهر أبريل الماضي، أي قبل ان تتسرب الأخبار إلى وسائل الإعلام. أما **الثاني** فيتجلى في ما كشف عنه وزير الاتصالات الفيدرالي الهندي **سيداهارتا بيهيورا** في اتصال هاتفي مع وكالة بلومبيرغ الإخبارية قائلاً: «ان «زين» هي التي أجرت الاتصال بشركتي (BSNL) و (MTNL) الحكوميتين». هذا في الشكل، أما في المضمون فإن المطّلع على تطور الأمور داخل «زين» يستشف من واقعة أخرى ان قرار البيع كان متخذاً مسبقاً، وهو ما تجلى في كواليس الجمعية العمومية في مارس الماضي، والتي دار خلالها نقاش محموم بين الإدارة وبعض المساهمين على خلفية اتخاذ قرار بشراء أسهم خزينة تفوق قيمتها القيمة السوقية آنذاك. يومها لفت رئيس مجلس الإدارة **أسعد البنوان**: «ان



سعد البراك

هذه الخطوة تمت من منطلق استثماري بحت خصوصاً وان القيمة الحقيقية للسهم ليست تلك التي تعبر عنها قيمته السوقية آنذاك»، ما يعني أن الإدارة العليا كانت تخطط لشراء أسهم الخزينة رغم ان سعرها يفوق القيمة السوقية للسهم، لأنها كانت على يقين بأن قيمة السهم ستصل إلى مستويات قياسية مع تسريب أخبار البيع.

أبعاد قرار البيع

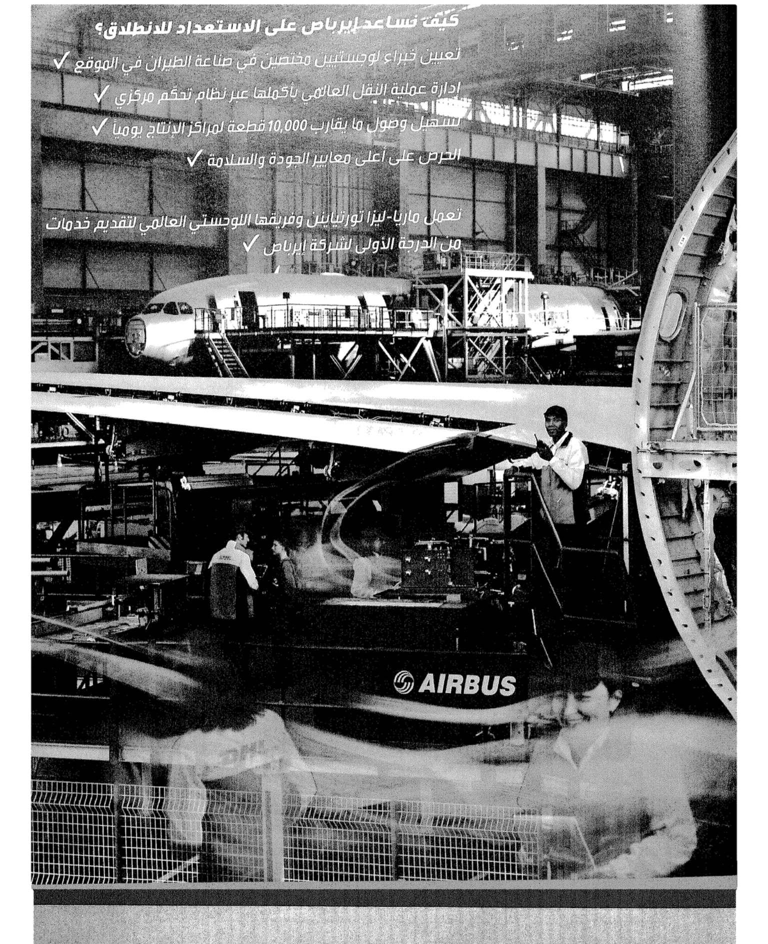
هذه المعطيات تقود إلى طرح سؤال آخر، وهو لماذا اتخذ قرار البيع، في وقت كانت فيه الإدارة التنفيذية للشركة تفاخر أن «زين» كانت سبّاقة في دخول السوق الأفريقية، وحققت من استثماراتها هناك عوائد مجزية، هذا الكلام أكده الرئيس التنفيذي في الشركة **د.سعد البراك** في الجمعية العمومية المشار إليها قائلاً: «ما يؤكد إيجابية خطوة «زين» هو تهافت مشغلين عالميين وإقليميين عدة للتوسّع نحو أفريقيا، مشيراً إلى النمو في هذه الأسواق انعكس في ارتفاع عدد عملاء شركة «سلتل» التابعة لـ«زين» خلال 4 سنوات من 4 إلى 41 مليون عميل». وإذا كان هذا الكلام يعكس صحة الخيارات الاستثمارية للشركة، وتحقيقها لعوائد مجزية من استثماراتها في وقت كانت فيه أفريقيا في المراحل الأولى للنمو ولم تبلغ مرحلة التشبع الأولية فإن ذلك يعني ان قرار البيع لم يتم من منطلق استثماري محض، بل أتى نتيجة الحاجة الماسة للمساهمين، وفي مقدمهم مجموعة الخرافي، اضافة إلى سيولة نقدية بعد التداعيات التي تركتها الأزمة المالية العالمية، وما يعني ذلك من عدم إمكانية دعم الشركة مستقبلاً بعد التوسعات الكبيرة وآخرها كان نحو السعودية، إذ بلغت كلفة الرخصة الثالثة نحو 6 مليارات دولار، في وقت لم يأتِ الاستثمار في هذه السوق على قدر التوقعات بالنظر إلى حدة المنافسة هناك. هذا السؤال يقود إلى طرح آخر وهو إلى أي مدى باتت المجموعة أسيرة إتمام هذه الصفقة وعدم إمكانية التراجع عنها، وهل شكّلت بالفعل عبئاً عليها بعد الضجة التي أثيرت حولها على مدى 3 أشهر، وباتت في عجلة من أمرها لإتمامها؟

صغار المساهمين والرقابة

من جهة أخرى طرحت الصفقة قضيتين في السوق الكويتية، الأولى هي حقوق صغار المساهمين، خصوصاً وان تجربة بيع أسهم الشركة الوطنية للاتصالات قبل نحو عامين طرحت الإشكالية نفسها، كون القوانين المحلية لا تفرض على الجهة المتقدمة بالعرض تقديم عرض مماثل لشراء أسهم صغار المساهمين، ما يعني عملياً أن شريحة كبيرة منهم ستبقى خارج الصفقة وذلك على الرغم من إعلان نائب رئيس مجموعة الخرافي للنشاط الصناعي وتكنولوجيا المعلومات **بدر الخرافي**: «إن رئيس المجموعة **ناصر الخرافي** أصدر توجيهاته من أجل إتاحة الفرصة أمام صغار المساهمين للبيع بالسعر نفسه تقديراً لدورهم في دعم مسيرة الشركة». وعلى الرغم من هذه الجهود إلا ان نسبة 30 في المئة من الأسهم بقيت خارج إطار الصفقة.

أما القضية الثانية فتتعلق بالغياب المدوّي للجهات الرقابية. فعلى مدى 3 أشهر من الأخذ والرد حول صفقة محتملة والأخبار والتسريبات، لم تحرك إدارة سوق الكويت للأوراق المالية ساكناً، في حين كانت الهيئة تبادر إلى وقف تداول سهم أي شركة في حال ورود أي خبر، ولا يعاد السهم للتداول إلا بعد صدور توضيح من الجهة المعنية. فكيف إذا كان الأمر متعلقاً بأكبر شركة مدرجة؟ هذا الواقع يؤكد مرة أخرى على ضرورة الإسراع في إقرار قانون هيئة سوق المال الذي ما زال منذ نحو 3 سنوات يخضع للتجاذبات. من جهة أخرى لفت تقرير لشركة «الشال للاستشارات الاقتصادية» ان سهم زين حقق مكاسب قيمة بنسبة 8 في المئة في نحو 3 أشهر، إذ أنه كان يبلغ 660 فلساً في شهر يونيو قبل ان يغلق عند مستوى 1.480 دينار في جلسة 27 / 08 / 2009. ولفت التقرير إلى ان ما يحتاج تفسيراً لما جرى استمرار الإشاعة بالتأثير بهذا القدر ولمدة زمنية طويلة مذكراً بموقف لجنة الأوراق المالية الأميركية (SEC) من بعض الشركات الكويتية قبل شهر. ■


DHL


كيف نساعد إيرباص على الاستعداد للانطلاق؟
تعيين خبراء لوجستيين مختصين في صناعة الطيران في الموقع ✓
إدارة عملية النقل العالمي بأكملها عبر نظام تحكّم مركزي ✓
تسهيل وصول ما يقارب 10,000 قطعة لمراكز الإنتاج يومياً ✓
الحرص على أعلى معايير الجودة والسلامة ✓
تعمل ماريا-ليزا تورتيانين وفريقها اللوجستي العالمي لتقديم خدمات
من الدرجة الأولى لشركة إيرباص ✓
AIRBUS

ميناء "مدينة الملك عبدالله الاقتصادية": من "موانئ دبي العالمية" إلى "مجموعة بن لادن"

طرح الإعلان عن اتفاق شركة «إعمار المدينة» ومجموعة بن لادن على تأسيس شركة تتولّى تمويل وتطوير وتشغيل الميناء في «مدينة الملك عبد الله الاقتصادية» أكثر من تساؤل حول مصير مذكرة التفاهم الموقّعة مُسبقاً مع «موانئ دبي العالمية» للغاية نفسها، إذ لم يصدر أيّ بيان توضيحي من الطرفين يفيد بإلغاء الشراكة مع موانئ دبي التي تمر بمرحلة حرجة لجدولة ديونها البالغة نحو 12 مليار دولار.

وبحسب الاتفاق الجديد، ستتولّى الشركة المُشتركة بين «إعمار المدينة» ومجموعة بن لادن تطوير الميناء، الذي يُنتظَر أن يكون الأكبر في الشرق الأوسط بمساحة إجمالية تُناهز الـ13،8 مليون متر مربع وبطاقة استيعابية تصل إلى 20 مليون حاوية نمطية، حيث من المقرر أن تنتهي المرحلة الأولى في العام 2012 بطاقة أوّلية تُقدّر بنحو 1.7 مليون حاوية، وبكلفة 4 مليارات ريال، وتشتمل على أعمال الحفر وبناء حوض السفن ورصيف الحاويات والشحن العام ورصيف الخدمات البحرية والساحات ومناطق التخزين، إضافة إلى الطرق الداخلية وربطها بالطريق السريع.

وعلى صعيد آخر، وقّعت شركة «إعمار المدينة الاقتصادية» عقداً مبدئياً مع مجموعة الأحلام للسياحة البحرية لبناء وتطوير وتشغيل مرسى ونادي اليخوت في «قرية البيلسان» على مساحة تقدّر بـ 23 ألف متر مربع.

ولفت عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة **فهد الرشيد** الى انّ «إنشاء المراسي البحرية يعدّ عاملاً مهماً في تنويع قنوات الاستثمار داخل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، إضافة إلى تلبية احتياجات شريحة كبيرة من ممارسي الرياضات البحرية»، مشيراً إلى أهمية هذه الصناعة، ومؤكّداً على أنّ «نادي اليخوت سيصبح معلماً مهماً من معالم المدينة الاقتصادية، وسيكون مقصداً لزيارة الوفود السياحية».



فهد الرشيد

وفي المقابل، ألغت شركة «إعمار المدينة» العقد المبرم مع مجموعة بن لادن، والذي سبق الإعلان عنه في شهر أبريل 2008، والذي ينص على بناء مجموعة بن لادن لنحو 16 برجاً سكنياً إضافياً في «قرية البيلسان» داخل «مدينة الملك عبد الله الاقتصادية». وعلّلت الشركة قرار الإلغاء بأنه «جاء بناءً على التغييرات الأخيرة في معطيات السوق، والتي ساهمت في هبوط أسعار مواد البناء وتكاليف المقاولين بشكل ملحوظ مما استوجب إعادة النظر في خطة تطوير الـ 16 برجاً المذكورة للاستفادة من هذه التغيرات».

يذكر أن «إعمار المدينة» دفعت 120 مليون ريال من إجمالي قيمة العقد المذكور حتى الآن للمرحلة الأولى من المشروع نظير أعمال التصاميم وأعمال الأساسات والإنشاءات المبدئية. «وستستفيد الشركة مستقبلاً من هذه الأعمال عند إعادة طرح المشروع»؛ بحسب البيان الصادر عنها.

أول صفقة استحواذ بين شركتين سعوديتين مدرجتين "المراعي" تشتري "حائل للتنمية الزراعية"

بات مصير صفقة استحواذ شركة المراعي على شركة حائل للتنمية الزراعية «هادكو» بيد مساهمي هذه الأخيرة، وبالتالي يبقى إتمام عملية الشراء البالغة قيمتها 253.2 مليون دولار، بحسب هيئة السوق المالية، منوطاً بموافقة أكثر من 50 في المئة من مساهمي «هادكو» خلال الجمعية العامة غير العادية، سواء الأولى أو الثانية.

وفي هذا السياق، أفاد بيان لـ«هادكو» انّه بإمكان المساهمين البدء بالتصويت ابتداءً من 10 أكتوبر ولغاية 14 منه. إلى ذلك، دعت الشركة مساهميها لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية في 15 من هذا الشهر للنظر في جدول الأعمال المتضمن بنداً وحيداً وهو: التصويت على العرض المقدم من شركة «المراعي» للاستحواذ على كامل أسهم رأس المال المصدرة والمدفوعة في «هادكو»، على أن يحصل جميع مساهمي «هادكو» على سهم واحد في «المراعي» مقابل كل خمسة أسهم في «هادكو»، إضافة إلى مبلغ نقدي قدره 50 هللة لكل سهم مملوك في «هادكو».

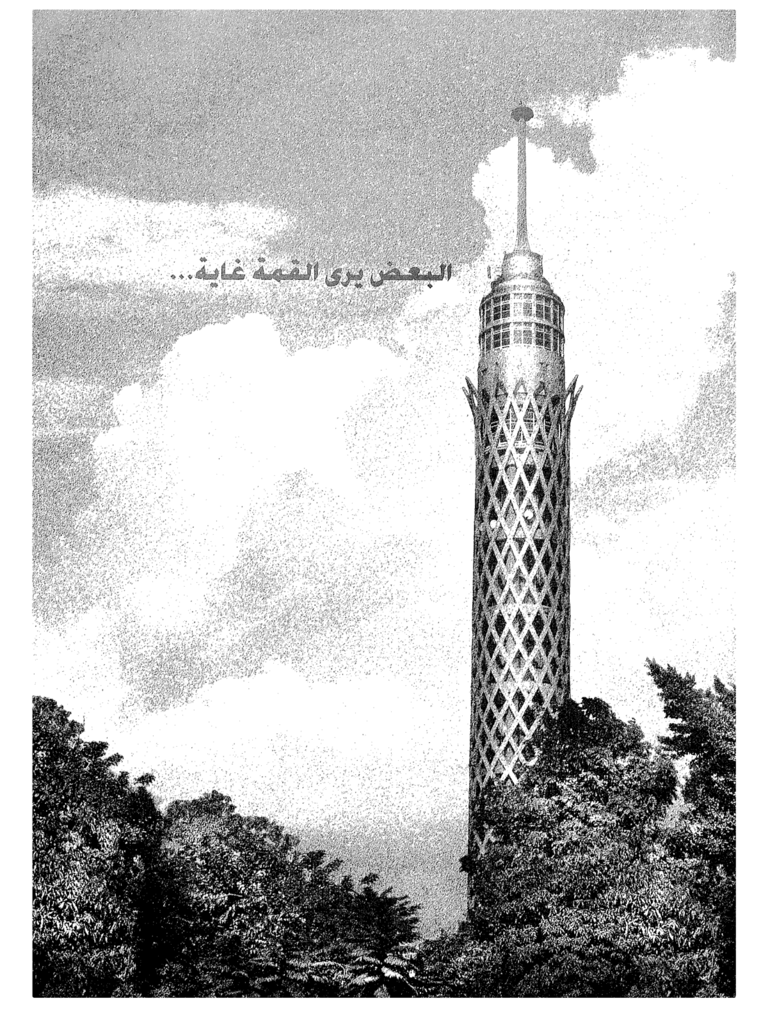
تأتي هذه الخطوة بعد موافقة هيئة السوق المالية على زيادة رأس مال شركة المراعي من 1.09 إلى 1.15 مليار ريال، وذلك بعد استيفائها المتطلبات النظامية للإفصاح المنصوص عليها في قواعد التسجيل والإدراج ولائحة الاندماج والاستحواذ، حيث ستكون أسهم زيادة



رأس المال البالغة 6 ملايين سهم مقتصرة على مساهمي شركة «حائل للتنمية الزراعية» كجزء من مقابل قيمة أسهمهم.

الجدير ذكره انّ الشركتين اتفقتا على انّ يكون 30 نوفمبر المقبل آخر موعد لإتمام الصفقة، التي وإن حصلت، ستصبح بموجبها «هادكو» شركة تابعة مملوكة بالكامل لـ «المراعي». وسيمتلك مساهمو «هادكو» نحو 5.2 في المئة من أسهم رأس المال العادية المُصدرة بعد الزيادة والخاصة بشركة «المراعي».

وتكتسب الصفقة أهمية خاصة بالنسبة لـ «المراعي» التي تعتبر أكبر شركة ألبان في الشرق الأوسط، إذ تمنحها موطئ قدم في نشاط تربية الدواجن، حيث تعدّ «هادكو» لاعباً رئيسياً في قطاع الدواجن وإنتاج الزيتون والقمح والتمر والعلف. وتتماشى هذه العملية مع ستراتيجية «المراعي» التي تسعى الى تنويع مصادر عائداتها عن طريق عمليات الاستحواذ التي رصدت لها نحو 6 مليارات ريال.


البعض يرى القمة غاية...

تعيينات جديدة في الإدارة العليا لـ «دبي العالمية»


سلطان احمد بن سليم

أصدر رئيس مجموعة «دبي العالمية» **سلطان احمد بن سليم** مجموعة قرارات تتعلق بتعيينات جديدة في الإدارة العليا للمجموعة. حيث تمّ تعيين **جمال ماجد بن ثنية** في منصب المدير التنفيذي. وبموجب القرار تتبع شركات المجموعة مباشرة المدير التنفيذي، الذي سيتولى مسؤولية إدارة الأعمال التابعة لها والعمل مع رئيس المجموعة ومجلس الإدارة لتنفيذ الستراتيجيات المعتمدة، مع الحرص بشكل خاص على تحقيق الكفاءة في إدارة الأعمال والإدارة المالية للمجموعة والإشراف على المبادرات المستمرة لإعادة الهيكلة الشاملة للأعمال التابعة لها.

كذلك تمّ تعيين **مريم شرف** في منصب المدير التنفيذي للعمليات، و**عبد الواحد العلماء** في منصب نائب رئيس مجلس إدارة أعمال التجزئة و**حمزة مصطفى** مديراً تنفيذياً للعقار – استثمار.

وفي هذا السياق، قال رئيس دبي العالمية: «في خضم الظروف الاقتصادية الحالية، ينبغي على الشركات الكبرى الاعتماد على فريق إداري يتمتع بالخبرة والدراية». وأضاف إن «دبي العالمية» تسعى بقرارها هذا إلى توحيد جهود الكوادر القيادية للوصول إلى تحقيق أفضل الستراتيجيات وأكثرها نجاحاً».

ماتي بنت حمادي لمفوضية للاستثمار في موريتانيا


ماتي بنت حمادي

عيّن الرئيس **محمد ولد عبد العزيز** السيدة **ماتي بنت حمادي** على رأس مفوضية ترقية الاستثمار التي تقوم بمهمات الترويج للاستثمار وتقدّم جميع التسهيلات والخدمات الضرورية للمستثمرين.

كما تمّ تعيين **محمد يحيى ولد حرمه** مديراً عاماً للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة المشاريع التي تتبع للامانة العامة لرئاسة الجمهورية، وتتولى الوكالة استنباط المشاريع واعداد دراسات الجدوى ومتابعة تنفيذها.

سمير الانصاري رئيساً تنفيذياً لـ «شعاع كابيتال»


سمير الانصاري

أعلن مجلس إدارة «شعاع كابيتال» عن تعين **سمير الأنصاري** في منصب الرئيس التنفيذي للشركة، ليحل مكان الرئيس التنفيذي المستقيل **إياد الدوجي** بدءاً من 1 سبتمبر 2009.

ويحمل **الأنصاري** شهادة البكالوريوس بمرتبة الشرف في المحاسبة والإدارة المالية ودبلوماً في الدراسات الصناعية من جامعة لوبورو في إنكلترا، ويحمل شهادة دكتوراه فخرية من «جامعة لافبوروه البريطانية».

ويشغل **الأنصاري** عضوية مجلس إدارة عدد من الشركات، بما فيها «دبي القابضة» و«مركز دبي المالي العالمي»، كما أنه عضو مجلس إدارة في بعض الشركات التي تملكها «دبي إنترناشيونال كابيتال»، ويتولى رئاسة مجلس إدارة الشركة الاستثمارية «إشراق» ومجلس إدارة «الأردن دبي كابيتال». وقد تولى سابقاً منصب الرئيس المالي للمجموعة في المكتب التنفيذي للشيخ **محمد بن راشد آل مكتوم**. وشارك أيضاً في تأسيس «دبي القابضة» و«دبي إنترناشيونال كابيتال» التي يستمر **الأنصاري** في تولي مهام رئيس مجلس إدارتها.

ومع تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي لـ «شعاع» انضم **الأنصاري** إلى عضوية مجلس إدارة الشركة، والذي شهد أيضاً انضمام **مارتن آنغل** كعضو غير تنفيذي. وقد تمّ تعيين **الأنصاري** و**آنغل** خلفاً لكل من الشيخة **هنادي بنت ناصر بن خالد آل ثاني** و **حسين جاسم النويس** اللذين قدّما استقالتهما من عضوية مجلس إدارة الشركة.

من جهة أخرى، أعلنت «شعاع كابيتال» عن حصولها على موافقة الجهات المختصة لإصدار 515 مليون سهم لصالح «مجموعة دبي المصرفية». وتأتي هذه الخطوة في أعقاب الاتفاق بين «شعاع كابيتال» و«مجموعة دبي المصرفية» بشأن السندات القابلة للتحويل إلى أسهم والذي تقوم بموجبه «مجموعة دبي المصرفية» بتحويل السندات بقيمة 1500 مليون درهم إلى 515 مليون سهم تمثل حصة 48.4 في المئة من رأس مال «شعاع».

وعليه يرتفع رأس مال الشركة المصدّر والمدفوع إلى 1065 مليون درهم، في حين تبقى حقوق الملكية على حالها بعد التحويل، حيث يبلغ إجمالي حقوق الملكية لـ« شعاع كابيتال» 2.16 مليار درهم إماراتي وفقاً للبيانات المالية المعلنة في الربع الثاني من العام 2009.

«سما بيروت»: ناطحة السحاب الأولى في لبنان



شهد لبنان مؤخراً إطلاق أول ناطحة سحاب هي «سما بيروت» بعلوّ 50 طابقاً في منطقة السوديكو وسط العاصمة.

وبحسب **قادي أنطونيوس**، صاحب المشروع ورئيس الشركة الوطنية للمواد الغذائية (مقرها أبوظبي)، فإن البرج سيُنجز منتصف العام 2014، منوهاً بأن عمليات البيع قد بدأت بسعر 5 آلاف دولار لمتر البناء المربّع، حيث تتراوح مساحة الشقق ما بين 300 و1500 متر مربع.

ويتكون «سما بيروت» من 6 طوابق سفلية تحت البناء للتخزين مع موقف يتسع لـ 500 سيارة ونادٍ رياضي، يليها محال تجارية على المستوى الأرضي والطابق الأول، بينما تضمّ الطوابق من الثاني إلى الثامن المكاتب، ومن الطابق التاسع إلى الطابق 17 شققاً سكنية 3 غرف نوم، ومن الطابق 18 إلى 27 شققاً أكبر 3 و4 غرف نوم، ومن الطابق 29 إلى 37 شققاً 5 غرف نوم، بينما تتميّز شقق الدوبلكس حتى الطابق 50 باحتوائها على جاكوزي وغرفة رياضة وسولاريوم وغرفة سينما وحدائق داخلية.

Venus Towers في وسط بيروت بكلفة 500 مليون دولار



أطلقت شركة Venus Real Estate مشروع Venus Towers السكني الواقع على مساحة 7510 متر مربع من الواجهة البحرية لوسط بيروت. ويتكون المشروع من ثلاثة أبنية بارتفاع 30 و26 و20 دوراً تضمّ 162 شقة تتراوح مساحاتها ما بين 250 و650 متراً مربّعاً، وتبلغ تكلفته الإجمالية 500 مليون دولار.

وأكّد **جورج شهوان**، رئيس شركة PlusProperties المسؤولة عن تسويق المشروع، أن إنجازه سيستغرق نحو 4 سنوات ونصف، لافتاً في المقابل إلى بدء عمليات البيع لنحو 40 وحدة سكنية «بسعر تشجيعي قدره 4500 دولار للمتر المربّع، بينما يتوقّع أن يُباع لاحقاً ما بين 5500 و6500 دولار».

بدء الأعمال الإنشائية في مستشفى «دانة الإمارات»

أرست «الشرقية المتحدة للخدمات الطبية» الأعمال الإنشائية لمشروع مستشفى «دانة الإمارات» للنساء والأطفال، ومن المقرر ان تدخل المستشفى مرحلة التشغيل في نهاية العام 2011.

محمد علي الشرفا يتوسط إيمانويل ميكو (اليسار) وهاني عامر

وأشار العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة «الشرقية المتحدة للخدمات الطبية» **محمد علي الشرفا** إلى أن «هذا الصرح الطبي يضع معايير جديدة للعناية الطبية على مستوى المنطقة بما ينسجم مع رؤية الشركة في أن تصبح رائدة إقليمياً في مجال مشاريع واستثمارات الرعاية الصحية».

وسيكون المستشفى جزءاً من نظام صحي متكامل تعكف «الشرقية المتحدة للخدمات الطبية» على تطويره حالياً، ومن ضمنه شبكة العيادات الخارجية «هيلث بلاس» التي تم إطلاقها مؤخراً.

«مبادلة» الإماراتية تزيد أصولها 46 في المئة


وليد المهيري

كشفت شركة «مبادلة» الإماراتية عن زيادة أصولها بنسبة 46 في المئة لتصل إلى 79.4 مليار درهم إماراتي (نحو 21.62 مليار دولار) في نهاية يونيو الماضي.

وتوقع الرئيس التشغيلي في الشركة **وليد المهيري** استمرار نمو أصول الشركة في ظل السعي لتنفيذ استثمارات جديدة في أبو ظبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وكانت الشركة أعلنت في نتائجها نصف السنوية عن سنة 2009 أنها سجلت إنخفاضاً في الأرباح لتصل الى 737.76 مليون درهم (نحو 201 مليون دولار) مقابل 1.19 مليار درهم للفترة ذاتها من العام الماضي.

وأشارت «مبادلة» إلى أنها رفعت قيمة للحصص التي تملكها في شركات أخرى بنسبة 36 في المئة من 31.3 مليار درهم في 2008 إلى 42.7 ملياراً (نحو 11.6 مليار دولار) في يونيو 2009. وتعليقاً على النتائج المالية قال المدير المالي للشركة **كارلوس عبيد** أن «مبادلة» حصلت على سيولة من حكومة أبو ظبي قيمتها 21 مليار درهم هذه السنة وسحبت منها 8.8 مليارات درهم (نحو 2.4 مليار دولار)./

الصيرفة الإسلامية في الكويت: لاعبون جدد يشعلون المنافسة

تقف الصيرفة الإسلامية في الكويت أمام مرحلة جديدة، عنوانها تبدّل مراكز القوى وتغيّر الحصص السوقية. فبعد سنوات من الثبات من حيث عدد المؤسسات على الرغم من تزايد الطلب على خدماتها، يعدّ العام الحالي بمثابة مرحلة التغييرات الجذرية، والتي بدأت مع استحواذ بنك الكويت الوطني تدريجياً على حصة في رأس مال بنك بوبيان الإسلامي وصلت مؤخراً إلى نحو 40 في المئة، تلاها قبل أسابيع إقرار مجلس الوزراء تأسيس «بنك وربة الإسلامي»، ومن المتوقع ان تنتهي بإتمام بنك الكويت والشرق الأوسط عملية تحوله إلى مصرف إسلامي. وفق هذه المعطيات كيف ستبدو المرحلة المقبلة؟

بدأت ترتسم ملامح التغييرات على مستوى الصيرفة الإسلامية في الكويت، وان ببطء مع إقرار القانون الخاص بالبنوك الإسلامية الرقم 30 لسنة 2003، وقد وضعت هذه الخطوة حداً لما سمي «احتكار» بيت التمويل الكويتي لأكثر من عقدين من الزمن للسوق المحلية.

«وربة» لاعب جديد

شهد العام الحالي تطوراً بارزاً بإقرار مجلس الوزراء تأسيس «بنك وربة الإسلامي» برأس مال 100 مليون دينار كويتي، علماً ان هذه الخطوة بدأ التداول بها منذ العام 2007. ووفقاً للآلية المعتمدة في التأسيس، ستخصص نسبة 24 في المئة من أسهم البنك للهيئة العامة للاستثمار، على ان تخصص النسبة المتبقية للاكتتاب العام. وفي هذا السياق يوضح وزير التجارة والصناعة **أحمد الهارون** «ان عملية التأسيس أتت بعد دراسات مستفيضة من قبل الجهات المختصة ممثلة بوزارة التجارة والصناعة، ووزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار متوقعاً «ان يكون البنك الجديد جهازه الاداري مع نهاية هذا العام، بعد إتمام الهيئة للدراسات التنفيذية».

«الوطني» قادم بقوة

التحوّل الثاني والأهم في هذه المرحلة، تمثل في استحواذ «الوطني» على نسبة مؤثرة في بنك بوبيان الإسلامي، وهي خطوة ستراتيجية انتظرها البنك منذ سنوات، فـ«الوطني» المتعطش للاستفادة من النمو في الطلب على خدمات الصيرفة الإسلامية، يدخل بقوة إلى القطاع من خلال ورشة عمل تطال بنك بوبيان، وتعيين **عادل الماجد** على رأس الجهاز التنفيذي للبنك وبدء العمل على وضع خطة ستراتيجية لتعزيز حضور البنك في السوق المحلية وتوسيع حزمة الخدمات المصرفية الإسلامية معولاً على استقطاب شريحة واسعة من عملاء مجموعة «الوطني»، ما يرجح عملياً تعزيز الحصة السوقية لـ«بوبيان» في السوق المحلية، علماً ان قيادة «الوطني» تحرص على التأكيد على الفصل التام بين نشاط المصرفين.

... و«الأوسط» ايضاً

أما التطور الثالث فسيتجلى مع نهاية العام مع إتمام بنك الكويت والشرق الأوسط عملية تحوله التام إلى العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وما يعنيه ذلك من ان المصرف يسعى بدوره إلى تعزيز حصته السوقية، إلا ان أهمية هذا التحول تكمن في وجود مؤسسة مالية بحجم البنك الأهلي المتحد في البحرين وهو مصرف إسلامي استثماري، يقف داعماً للبنك باعتباره أحد أكبر المساهمين فيه، وما يعنيه ذلك من آفاق أمام «الأوسط» ومزيد من التكامل مع المؤسسة الأم بما أنها تملك تواجداً جغرافياً في كل من مصر، قطر، سلطنة عمان، العراق، البحرين وغيرها من الأسواق المهمة.

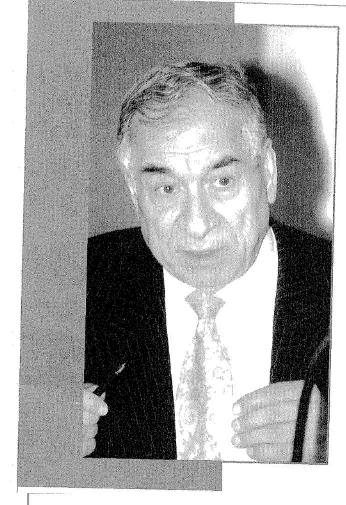
«بيتك» تحت الضوء

بالنظر إلى واقع السوق، لا يمكن الحديث عن تبدّل ملامح خريطة الصيرفة الإسلامية بمعزل عن الدور الذي لعبه بيت التمويل الكويتي «بيتك» على مدى السنوات السابقة، ومن أنه بات عملاقاً مصرفياً تترامى أطرافه من ألمانيا مروراً بقاعدة رئيسية في تركيا، ذهاباً إلى ماليزيا والأسواق الآسيوية وصولاً إلى البحرين والسعودية والأردن. إلا ان ذلك لا يخفي حقيقة كون الكويت تشكل أحد الروافد الرئيسية لمصادر إيراداته، ما يجعل البنك تحت الأضواء بالنظر إلى المتغيرات الحاصلة، والتي ربما ستكون ضمن صميم ستراتيجية عمله للمرحلة المقبلة، وفي هذا السياق يقول رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب **بدر المخيزيم**: «ان بيتك يعمل بخطى ثابتة ومنهجية قائمة على التطور المستمر والابتكار، والعمل على إرضاء العميل على مستوى الخدمات، ولا يهمنا بعد ذلك أي منافس، علماً ان «بيتك» يملك حالياً أكبر حصة من المودعين في الكويت على الرغم من وجود شركات استثمار عدة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة ومصارف أخرى في السوق. ويضيف:» هذه الخطوات تعني أننا نعمل بجدية سواء أتى «الوطني» للسوق أو غيره، والمنافسة تدفعنا إلى التطوّر».

«وربة» وتجربة «بوبيان»

على الرغم من الدعم المعلن لـ«وربة»، إلا أنه لا يمكن قراءة مستقبله بمعزل عن التجربة المرة لـ«بوبيان»، لأن توزع ملكيته تعكس الكثير من الشبه بين المصرفين، وتعيد فتح الباب على فقدان مساهم ستراتيجي يقف خلف البنك ويدعم توجهاته ويحدد أولياته بدل ان يكون عرضة للتجاذب ومحاولات الاستحواذ والتجارب الفاشلة، وهو ما يطرح سؤالاً جوهرياً، هو هل سيكون البنك قادراً على تجاوز التجربة السابقة، بما تشكله من تحدٍ حقيقي خلال المرحلة المقبلة؟ ■

عبد الكريم المدرس في ذمة الله



توفي في القاهرة مساء 25 آب (أغسطس) 2009 **عبد الكريم المدرس**، الأمين العام السابق لغرفة التجارة العربية البريطانية في لندن. وقد أمضى أكثر من ثلاثين سنة في تأسيس وتنظيم وإدارة وخدمة هذه الغرفة، وعمل من موقعه هذا منسقاً عاماً للغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة. وقبل ذلك عمل مستشاراً اقتصادياً لدى بعثة جامعة الدول العربية في لندن، وترأس هذه البعثة عامي 1973 و1974. وبعد انتهاء عمله في غرفة التجارة العربية البريطانية العام 2004 استمر في عضوية مجلس إدارة الغرفة العربية المشتركة في كل من بروكسل، وليشبونة، ودبلن. كذلك كان عضواً في مجلس التحكيم لغرفة التجارة العربية البريطانية، وتمّ انتخابه العام 1994 عضواً في مجلس أمناء المركز العربي البريطاني في لندن.

كلّ من عرف **عبد الكريم المدرس** أخذ بقوة شخصيته وسرعة بديهته وقدرته على كسب الأصدقاء والوفاء لهم، وبراعته في تدبير الأمور وإدارتها على نحو يرضي جميع الأطراف المعنية، ولو على حسابه شخصياً. من موقع عمله في لندن، حيث تصعب محاكاة الديبلوماسية البريطانية، استطاع أن يبرز المصالح العربية ويدافع عنها بكل جدارة واعتزاز، فنال تقدير جميع أعضاء الجانب العربي في الغرفة وكذلك أعضاء السلك الديبلوماسي العربي، على الرغم من وجود تباين أحياناً في الرأي والمصالح. وكان بالفعل مصدر ثقة وتقدير في هذه المؤسسة المشتركة التي لعبت دوراً رائداً وفعالاً في خدمة القضايا القومية العربية، ووضعت الأسس لقيام الغرف العربية الأجنبية المشتركة، التي أولاها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، اهتماماً خاصاً بوصفها أداة مهمة من أدوات العمل الاقتصادي العربي المشترك في الخارج، وأصبحت كياناً قائماً بحدّ ذاته ومرجعاً لا يُستغنى عنه لحماية المصالح الاقتصادية العربية والدفاع عنها، ووسيلة لبث الصداقة مع العالم العربي.

ولد **عبد الكريم المدرس** العام 1932 في مدينة البصرة بالعراق، لكن انتماءه كان إلى الوطن العربي الكبير، وقد عمل في مختلف أرجائه، ابتداء من القاهرة حيث عمل في إدارتي الشؤون القانونية والإعلامية في جامعة الدول العربية. وفي العام 1960 تمّت إعادته لوزارة العدل في الكويت وبقي فيها حتى العام 1965، حيث انتقل إلى لندن مستشاراً اقتصادياً لدى بعثة جامعة الدول العربية. وطوال فترة عمله جال في كافة الدول العربية، وكان يلقى كل ترحيب واستقبال فيها، واستطاع أن يقيم علاقات زمالة وصداقة مع العديد من الشخصيات الديبلوماسية والسياسية والصحافية، وكانت لزياراته أصداء طيبة، مما ساعد في أبراز صورة غرفة التجارة العربية البريطانية في مختلف الأوساط والمحافل.

حصل على شهادة الحقوق من جامعة بغداد، كما حصل على شهادة ماجستير في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية من معهد الدراسات العربية العليا والبحوث في العراق.

كانت له مساهمات كتابية مهمة في الأدب السياسي والفكري، سجّل فيها نشاطه وأعماله وتجاربه. وآخر أعماله كتاب بعنوان «أحداث لها تتمة...» ضمّنه ما أسماه «قصة غرفة التجارة العربية البريطانية» وهو في الواقع سجل دقيق لمختلف المراحل التي مرّت بها هذه الغرفة والصعوبات التي واجهتها والتي عمل على تذليلها بكل جدارة وإخلاص.

لقد سعدت بلقائه، لآخر مرة، قبل فترة وجيزة في إحدى المناسبات، فوجدته كما عهدته دائماً، على الرغم من الألم الذي كان يعتصره بسبب مرضه، حاضر البديهة، فرحاً ومبتسماً ويثير من حوله السعادة والاهتمام.

وبهذه المناسبة الأليمة نتقدّم من أسرة الفقيد بأصدق التعازي سائلين المولى عزّ وجلّ أن يرحمه ويُسكنه فسيح جنانه.

د. الياس غنطوس

الأمين العام السابق للاتحاد العام للغرف العربية

الركود انتهى... فمتى يبدأ النمو

بقلم: د. إلياس بارودي

في الذكرى السنوية لبدء الأزمة المالية العالمية، تجمّع ما يكفي من مؤشرات ومعطيات للقول بأن الاقتصاد العالمي بدأ بالخروج منها ومن حالة الركود الحاد التي أدت إليها. ولكن التغلب على تداعيات ونتائج الأزمة، وتعويض الخسائر الضخمة التي نتجت عنها، وإعادة هيكلة النظام النقدي والمالي الذي أدى إليها، ستكون جميعها عمليات صعبة وشائكة وطويلة الأمد.

بدأت تظهر منذ أواخر الربع الثاني من 2009، مؤشرات حذرة ومتباعدة عن تراجع تدريجي في منحى الركود في الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى. وتسارعت المؤشرات والمعطيات في بداية الربع الثالث من السنة، ثم تحولت نحو المزيد من الإيجابية في الأسابيع الأخيرة. فبدأت نسبة الارتفاع في عدد العاطلين عن العمل بالتراجع، ثم انخفض عدد الطلبات الجديدة لتعويضات البطالة، وتحسنت مؤشرات الإنتاجية والطلبات على إنتاج المصانع في الولايات المتحدة وتبعتها في ذلك دول صناعية أخرى. كما سجلت زيادة في مبيعات التجزئة لأول مرة منذ فترة طويلة. وتزايدت المؤشرات بأن الاقتصاد البريطاني بدأ بالخروج من حالة الركود. وظهرت توقعات واثقة في اليابان بأن الحكومة الجديدة ستعتمد سياسة توسعية نشطة، وإن الاقتصاد الياباني سينتعش بقوة نتيجة لذلك.

رئيس الاحتياط الفيدرالي: مرحلة الركود انتهت، لكن الانتعاش سيكون بطيئاً

وفي منتصف شهر سبتمبر أصبح لدى رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي **بن برنانكي** ثقة كافية للإعلان بأن مرحلة الركود في الاقتصاد الأميركي «قد انتهت على الأرجح»، رغم أنه توقع أيضاً بأن تكون عملية الانتعاش بطيئة.

ارتفاع سعر النفط مثّل أهم تطور إيجابي بالنسبة للدول العربية، إذ يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي وانعاش الاقتصاد

وكان من الطبيعي أن تستجيب أسواق المال العالمية لهذه التطورات المتلاحقة، فارتفعت الأسواق الآسيوية ابتداءً من منتصف سبتمبر إلى أعلى مستوياتها لسنة 2009 وشهدت السوق الأميركية والأسواق الأوروبية منحى تصاعدياً، فارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز لأسعار 500 سهم بأكثر من 50 في المئة منذ نهاية الربع الأول من العام 2009 وحتى الآن. وعكست أسعار السلع الأولية التطورات الاقتصادية الإيجابية والتوقعات بشأنها فاتجهت إلى الارتفاع بدورها، وخاصة سعر النفط الذي تخطى في الأسابيع الأخيرة عتبة الـ 70 دولاراً للبرميل، وأضحت هذه العتبة محور التقلب الجديد للسعر الذي من المتوقع أن يستمر على منحى الارتفاع التدريجي حتى نهاية السنة، وهو ما جعل منظمة الأوبك تصف الأوضاع في سوق النفط بالجيدة وتقرر عدم تغيير حصص الإنتاج في اجتماعها الأخير.

عقبات أمام النمو

يمكن القول اليوم، أن التوقعات في بداية السنة التي قالت أن الاقتصاد الأميركي واقتصاديات الدول الصناعية عامة ستبدأ بالخروج من الركود في الربع الرابع من السنة، والتي قوبلت بالتشكيك في حينه، بدأت تتحقق بالفعل، لكن ذلك لا يعني أبداً أن الطريق إلى الأمام ستكون سهلة أو واضحة المعالم وذلك لأسباب متعددة كثر الكلام عنها منذ أن بدأت ملامح الخروج من الركود والتي أهمها:

أولاً: العبء الاقتصادي الكبير في الولايات المتحدة بشكل خاص ومعظم الدول الصناعية الكبرى الأخرى والدول حديثة التصنيع، والمتمثل بمستويات البطالة المرتفعة والديون الكبيرة التي يرزح تحتها أصحاب المساكن والمستهلكين والشركات والتي ستؤثر سلباً ولفترة قد تطول على الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وهما المحركان الأساسيان للنشاط الاقتصادي.

ثانياً: العبء الكبير أيضاً المتمثل بالمساكن المطروحة للبيع أو المستملكة من قبل البنوك لقاء القروض العقارية غير المخدومة والتي ستؤخر انتعاش القطاع العقاري من حيث أسعار العقار وحركة البيع والشراء والإنفاق الاستثماري على العقارات السكنية والتجارية الجديدة.

ثالثاً: تأثير الخسائر الكبيرة التي أصابت المستثمرين من الأفراد والمؤسسات والشركات وصناديق التقاعد والتوفير جرّاء انهيار أسهم بعض أهم البنوك والشركات العالمية والتراجع الحاد في

أسعار الأسهم عامة، على القدرة الشرائية الاستهلاكية والاستثمارية في مختلف الأسواق. وقد ذكرت دراسة نشرتها مجموعة استشارية أميركية، أن الأزمة العالمية أدت إلى أول انخفاض في الأصول التي تديرها الشركات المتخصصة بإدارة الثروات منذ عشر سنوات، وأن حجم الثروات العالمية تراجع بنسبة 11.7 في المئة في العام 2008 فقط إلى ما يقدر بنحو 92 تريليون دولار. وتوقعت الدراسة أن التعويض عن هذا الانخفاض قد يستغرق ست سنوات.

المطلوب إعادة النظر بسياسات التنمية المعتمدة في الدول العربية

مستويات البطالة المرتفعة واعباء الديون، تؤثر سلباً على الانفاق الاستثماري والاستهلاكي وتعيق النمو

رابعاً: أوضاع البنوك الكبرى والقطاعات المصرفية عامة، والتي على الرغم من عمليات الدعم الضخمة التي قامت بها الحكومات في مختلف الدول لإمدادها بالسيولة، لم تزل تعاني وبنسب مختلفة من الديون الهالكة والأصول غير السليمة. وهذا الأمر يعني أن هناك عدداً كبيراً نسبياً من البنوك، خاصة في الولايات المتحدة، لا يزال مهدداً بالإفلاس في المرحلة المقبلة، ما يضع عبئاً إضافياً على مؤسسات ضمان الودائع في الدول المعنية، كما أن البنوك بشكل عام ستستمر في اعتماد سياسة الإقراض الحذرة جداً، وهو ما سيعيق الانتعاش المطلوب في نشاط القطاع الخاص.

مواصلة البنوك لسياسات الإقراض الحذرة جداً، سيعيق انتعاش القطاع الخاص

استمرار تراجع سعر صرف الدولار، يهدّد باختلالات أساسية في النظام النقدي العالمي ويفاقم الخلافات التجارية

خامساً: مشكلة الدولار الأميركي الذي يرى العدد الأكبر من المحللين أنه سيواجه المزيد من الضغوط في المرحلة المقبلة، وقد ينخفض سعر صرفه بشكل حاد ما يخلق بدوره اختلالات أساسية في النظام النقدي العالمي وربما يفاقم الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وينعكس سلباً على أسواق النقد والمال العالمية.

الانتعاش في الدول العربية

ماذا تعني التحولات الأخيرة في الاقتصاد العالمي والتحديات والمخاطر في المرحلة المقبلة للدول العربية؟

يبدو واضحاً أن منحى الارتفاع في سعر النفط هو من أهم التطورات الإيجابية للمرحلة، إذ أنه يعني أن العجوزات التي كانت متوقعة في موازنات بعض الدول العربية المصدرة للنفط وخاصة في منطقة الخليج ستنقلب على الأرجح إلى فوائض، وإن معتدلة بالمقارنة مع سنوات ما قبل الأزمة. وهذه الأجواء ستكون مؤاتية من دون شك لتوسع الإنفاق العام على المشاريع وكل ما يساعد على إعادة إنعاش النشاط الاقتصادي في المنطقة.

وفي الإيجابيات أيضاً أن الارتفاع الذي تحقق حتى الآن في أسواق الأسهم العالمية والعربية أيضاً قد عوض جزئياً عن الخسائر، وخاصة الدفترية منها التي مني بها المستثمرون العرب من أفراد ومؤسسات وصناديق سيادية في الأسواق العربية خاصة في دول الخليج.

تحديات استعادة النمو

وبغضّ النظر عن دروس وعبر الأزمة بالنسبة للقيمين على السياسات الاقتصادية في الدول العربية، فإن المرحلة المقبلة تحمل أوضاعاً وتحديات لا بدّ من التعامل معها ومواجهتها.

فالقطاع الخاص العربي، والخليجي بالتحديد كان أكثر تضرراً من الأزمة من القطاع العام، ومع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع فإن المفارقة الأساسية الآن هي أنه بعد سنوات طويلة من محاولات تعظيم دور القطاع الخاص وتقليل دور القطاع العام انقلبت الأوضاع من جديد بحيث سيكون الاعتماد الأساسي مرة أخرى على الإنفاق العام لتحريك عجلة المشاريع والنشاط الاقتصادي ومحاولة إنهاض القطاع الخاص من الكبوة والخسائر التي أصيب بها.

وفي سياق قيامها بالدور المطلوب منها في هذا المجال، فلا بدّ للحكومات العربية عامة والخليجية خاصة من النظر مرة أخرى وبتعمق في نماذج التنمية التي اعتمدت في المنطقة خلال العقدين الماضيين ومدى فعاليتها وجدواها، وكيفية تعديلها وتطويرها للإفادة من أخطاء المرحلة الماضية وما أدت إليه من مشاكل وتداعيات سلبية مستمرة.

وبالعلاقة مع ما سبق، فإن بعض الدول العربية والخليجية تعاني الآن أسوة بالدول الصناعية من أعباء أخطاء سياسات التنمية في مرحلة ما قبل الأزمة، ومنها بالتحديد التوسع الهائل في الاستثمار العقاري الذي أنتج فائضاً لا يمكن استيعابه لسنوات طويلة، والعدد الكبير من المشاريع الإنتاجية التي انطلقت من تقديرات خاطئة بأن الطلب في الأسواق المحلية والخارجية سيستمر بالنمو إلى ما لا نهاية، والسماح بممارسات أدت إلى انطلاق عنان المضاربات في الأسواق المالية المحلية، وسياسات الاستثمار الخارجي التي بنيت كالعادة على ثقة مفرطة بالمؤسسات والأسواق الغربية.

وجميع الأعباء والخسائر التي انطوت على هذه السياسات والممارسات ستحدّ من دون شك من سرعة استعادة العالم العربي لوتيرة النمو التي عرفها في سنوات ما قبل الأزمة، رغم أن السير في هذا الاتجاه قد بدأ من دون شك. ■

الاقتصاد الخليجي بعد سنة على الأزمة
لماذا تحتاج المنطقة إلى نمط اقتصادي جديد؟

* بقلم: د. جهاد أزعور

بدأت أول أزمة مالية واقتصادية شاملة للعالم في القرن الواحد والعشرين، تفسح في المجال لمؤشرات على التعافي الاقتصادي التدريجي. وأظهر الاقتصاد العالمي مع الفصل الأول من العام 2009 عودة إلى النمو تقودها الصين وعدد من الاقتصادات الناشئة في آسيا، كما أن عدداً من الاقتصادات المتطورة مثل اليابان ومنطقة اليورو (خصوصاً ألمانيا وفرنسا) بدأ العودة إلى معدلات نمو بسيطة مع بداية الفصل الثاني من هذا العام، وهو ما سيؤدي على الأرجح إلى انتعاش شامل في معظم دول العالم خلال الفصل الثالث من العام.

وتسعى هذه الدراسة الى معرفة مدى التأثير الذي تركته الأزمة المالية والاقتصادية الدولية على المنطقة العربية وعلى اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً.

تميّزت السنة الماضية بكم غير مسبوق من التحديات، لكنها تميزت أيضاً بسرعة الجهود الدولية لاحتواء الهزة المالية. وقد بادر راسمو السياسات حول العالم وفي وجه خطر انهيار شامل للنظام المالي العالمي وأعمق ركود اقتصادي يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية، إلى التصرف بسرعة وبتركيز جعل الأمر مختلفاً هذه المرة عن الركود الكبير الذي ضرب العالم في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي. وتميزت الإجراءات الإنقاذية التي اتخذتها حكومات العالم بكونها حازمة وجذرية ويكمل بعضها الآخر. وأدت هذه الإجراءات الى وقف الانزلاق في طريق الركود الطويل. لكن التباين ما زال قائماً حول ما إذا كان التعافي الاقتصادي سيحصل قريباً أو أنه سيأخذ سنوات طويلة ويتم بصورة بطيئة وتدريجية. ما نعرفه أن العالم سيتغيّر بفعل الأزمة العالمية لكننا لا نعرف حتى الآن الطبيعة الحقيقية لتلك المتغيرات وللصورة التي سيستقر عليها اقتصاد ونظام ما بعد الأزمة.

التأثيرات على دول الخليج

نشير أولاً إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي وباستثناء بعض الحالات المعينة، استطاعت حماية نفسها من تأثيرات الصدمة الأولى بحيث كان تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي أقل مما حصل في بقية دول العالم. لكن على الرغم من ذلك فإن تمادي الأزمة الاقتصادية مع ما رافقه من تقلص التجارة الدولية وتراجع تدفقات الاستثمار وخسائر الصناديق السيادية ثم تراجع أسعار النفط، كانت له مجموعة من الآثار السلبية على اقتصادات المنطقة أهمها:

- تعرض قطاعي العقار والاسهم إلى ضغوط شديدة في معظم دول المنطقة.
- شهدت المنطقة أزمة سيولة أدت إلى ارتفاع تكلفة القروض بالنسبة للشركات.
- تأثرت الأنظمة المالية في بعض دول الخليج بصورة مباشرة بالأزمة.
- شهدت صادرات النفط ومعدلات أسعار التصدير تدهوراً كبيراً قياساً مع مداخيل الذروة التي كانت قد سجلت قبل الأزمة.
- تراجعت بقوة تدفقات الاستثمارات الخارجية إلى المنطقة.
- تعرضت الميزانيات الحكومية والموازين الخارجية للحكومات الخليجية لضغوط قوية.

كان محتماً أن تؤدي الأزمة الى تراجع اقتصادي في العام 2009. وقدّر صندوق النقد الدولي معدل النمو السنوي في منطقة الخليج للعام 2009 بما لا يزيد على 2.2 في المئة مقابل 5.6 في المئة سجلت في العام 2008. لكن الملفت هو أن عدداً من الحكومات الخليجية اتخذ جملة من الإجراءات التي ساهمت في الإبقاء على سيولة السوق وعلى معدلات الإنفاق بما يساعد على تخفيف وقع الأزمة على الاقتصاد المحلي. ولجأت هذه الحكومات من أجل ذلك إلى استخدام الأموال والاحتياطات التي كانت إدخرتها في زمن البحبوحة.

تراجع التضخم

بات من المتوقع أن يتراجع معدل التضخم في الخليج نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي وذلك بعد أن كان معدل ارتفاع الأسعار المحلية بلغ ذروته قبيل الأزمة وقد دفع تباطؤ الحركة الاقتصادية وتراجع العوامل المضاربية في الاقتصاد عدداً من الخبراء إلى إعادة النظر في توقعاتهم السابقة بهدف خفضها بصورة ملموسة.

الموازين الخارجية

على الرغم من انخفاض أسعار النفط، فقد تمكنت دول الخليج من الاستمرار في تحقيق فائض محدود في موازينها التجارية وكذلك فائض إيجابي في موازين الحسابات الجارية، إلا أن عدداً من دول الخليج سجل هبوطاً غير مسبوق في الاحتياطات الخارجية. وقد

أبرز تحديات المرحلة المقبلة:

- تأمين الاستقرار المالي والنقدي والتحسب لعودة التضخم
- المضي في الإصلاحات الهيكلية وتحسين بيئة الأعمال
- تحقيق التكامل النقدي والاقتصادي ومجانسة القوانين
- اجتناب هدر الموارد في المنافسة الخليجية والطاقة الفائضة
- تطوير سوق عمل إقليمية ومجانسة أنظمة العمالة الأجنبية

فاقم هذا الهبوط موجة نزوح الاستثمارات التي بدأت مطلع 2008، إلا انه من المتوقع تحسن الموازين الخارجية لدول الخليج نتيجة للتحسن التدريجي في أسعار النفط والتي يتوقع أن تتراوح ما بين 65 و75 دولاراً للبرميل في أواخر العام 2009.

المالية العامة

ولّد التراجع الكبير والمفاجئ في أسعار النفط ضغوطاً كبيرة على المالية العامة لدول الخليج، إذ تبخرت بسرعة الفوائض الكبيرة في المالية العامة. وتواجه بعض دول الخليج مثل الإمارات والبحرين احتمال تسجيل عجز في الموازنة الحكومية للعام 2009 ، وذلك نظراً لارتباط تلك الحكومات ببرامج انفاق سخية وضخمة، الأمر الذي يضعف هامش المرونة أمام راسمي السياسة المالية للتكيّف السريع مع ظروف الشح الجديدة. ويمكن لهذه العجوزات أن تتفاقم من جرّاء الإنفاق الحكومي الإضافي على الاقتصاد بغية حفز الطلب المحلي وتنشيط الاقتصاد.

تطور مؤشرات بورصات الخليج (2007 - 2009)

%	السعودية	أبو ظبي	دبي	الكويت	البحرين
سبتمبر07 – سبتمبر 08	9.3	25.7	18.9	13.5	6.4
سبتمبر08 – سبتمبر 09	-35.3	-33.7	-65.1	-44.7	-43.5

ملاحظات:

- هبطت المؤشرات بمعدلات كبيرة بين سبتمبر 2008 وسبتمبر 2009
- شهد الفصل الثاني من 2009 موجة تحسن ملموسة تأثراً بتحسن أسعار النفط
- ارتفع مؤشر البورصة في كل من السعودية وأبوظبي ودبي نحو 20% منذ أبريل 2009

آثار الأزمة على النظام المالي

المصارف: كان انكشاف المصارف الخليجية والعربية على سوق السندات المغطاة بالرهن العقاري Sub-prime محدوداً نسبياً، لكن الازمة المالية العالمية كشفت في الوقت نفسه عن مكامن ضعف في النظام المصرفي الخليجي وحتمت تدخلاً مباشراً وسريعاً من البنوك المركزية في كافة دول مجلس التعاون الخليجي. وتركّزت نقاط الضعف في بلدان مثل الكويت والإمارات في قطاعات غير مصرفية (مثل شركات الاستثمار والتطوير العقاري) كانت قد توسعت في السابق عبر استخدام مفرط للدين المتوافر في السوق والمقدم من النظام المصرفي، كما أدت الأزمة إلى التأثير على قدرة المصارف على إقراض العملاء، وعلى سبيل المثال، فقد تراجعت تسليفات المصارف السعودية بنسبة 3.6 في المئة خلال الفصل الأول من 2009، كما أثّر التراجع الشامل في القيمة السوقية للأصول والجمود النسبي في الاقتصاد على قوة ميزانيات المصارف بصورة عامة.

الأسواق المالية: تعرّضت جميع الأسواق المالية في الخليج إلى هبوط قاسٍ وعلى الأخص أسهم المصارف بعد انهيار ليمان براذرز. وكانت سوق دبي الأكثر تأثراً مع هبوط بلغ 65 في المئة خلال (سبتمبر 2008 – سبتمبر 2009) تبعتها سوق الكويت (44 في المئة)، إلا أن التدخل القوي للحكومات على أكثر من صعيد ساعد على وقف الهبوط ومعاودة اتجاهات التحسّن في أسعار الاسهم ابتداءً من أبريل 2009، بحيث تمكنت معظم الأسواق من استعادة الخسائر التي تعرّضت لها خلال الفصل الأول من العام 2009.

صناديق الاستثمار السيادية: تمكّنت دول الخليج وبسبب الفوائض المالية الناجمة عن عائدات تصدير النفط من مراكمة احتياطات مالية قابلة للاستثمار تقدّر قيمتها، حسب مؤسسة صنايق الثروات السيادية بنحو 1.46 تريليون دولار. وبالنظر لاستثماراتها الواسعة، فمن المتوقع أن تكون هذه الصناديق تعرضت لخسائر في القيمة الدفترية للعديد من استثماراتها، إلا أن هذه المؤسسات وعلى عكس الأفراد يمكنها الاحتفاظ باستثماراتها إلى حين تحسن ظروف السوق وبالتالي تعويض الهبوط في قيمتها. أضف إلى ذلك أن بعض هذه

كيف تعاملت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي مع الأزمة

طبيعة التدخل	نوع الإجراء	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان
إجراءات دعم ذات طابع مالي	ضمان ودائع المصارف	✔	✔	✔	X	X	X
	دعم السيولة	✔	✔	✔	✔	✔	✔
	ضخ رساميل	X	✔	✔	✔	X	X
	شراء مساهمات	X	X	✔	✔	X	✔
إجراءات لدعم الاقتصاد	تخفيف السياسة النقدية	✔	✔	✔	X	✔	✔
	حوافز ضريبية ومالية	✔	X	X	X	X	X

المصدر : ميد، بوز آلن

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي

البلد	النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي (في المئة من الناتج المحلي)			ميزان الحساب الجاري (في المئة من الناتج المحلي)			العجز أو الفائض في الميزانية الحكومية (في المئة من الناتج المحلي)		
	2008	2009 (توقعات)	2010 (توقعات)	2008	2009 (توقعات)	2010 (توقعات)	2008	2009 (توقعات)	2010 (توقعات)
السعودية	4.2	0.2	2.9	33.0	12.9	15.1	16.5	0.4	2.5
الإمارات	7.4	−2.4	2.9	23.6	4.9	8.9	12.1	−4.1	−1.0
الكويت	5.0	−1.2	2.2	45.3	35.2	41.1	16.3	0.6	1.4
قطر	10.5	7.5	12.5	13.0	5.9	10.8	12.5	1.5	4.7
البحرين	6.3	1.8	3.1	10.3	−5.1	−1.5	6.6	−2.3	4.7
عمان	6.2	1.8	3.6	8.6	0.1	1.6	6.9	−0.5	1.4

المصدر: بوز آلن 2009

الصناديق استخدم من قبل الحكومات لضخ الأموال لدعم أسواق المال المحلية أو لتوفير التمويل لعدد من المشاريع الحكومية الكبيرة.

أثر الأزمة على القطاعات الاقتصادية

النفط والغاز: أثّر الكساد الاقتصادي العالمي بصورة سلبية على الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة الهيدروكربونية، وأدى تراجع أسعار النفط وأزمة السيولة الدولية إلى تقليص فرص التمويل لهذه المشاريع، وتمّ بالتالي تأجيل تنفيذ بعضها أو حتى إلغاء البعض الآخر، بينما يتم في الوقت نفسه إعادة تقييم بعض المشاريع الجاري تنفيذها بهدف مطابقة حجمها وطاقتها مع توقعات الطلب. يبقى القول أن الاستثمار في القطاعات الثانوية والمكمّلة مثل التكرير والنقل وغيرهما حافظ على وتيرته ومن دون تغييرات أساسية.

الاستثمار الخاص والمجموعات العائلية: تأثر الاستثمار الخاص في معظم دول الخليج بالأزمة خلال العام 2009 باستثناء دولة قطر. ويعود ذلك لكون جزء أساسي من الاستثمارات يأتي من مجموعات الأعمال العائلية التي تأثرت بقوة بالأزمة. وعانى الكثير من هذه المجموعات من اختلال هيكلي بين أصولها طويلة الأجل وبين المديونية قصيرة الأجل التي راكمتها بسبب ضعف التمويل طويل الأجل في المنطقة. كما أن معظم هذه المجموعات تعاني من انكشافها في آنٍ واحد على عدد كبير من القطاعات، الأمر الذي يعيق الاستخدام الاقتصادي الأمثل لتكلفة رأس المال. وأظهرت دراسة لـ 25 مجموعة عائلية في دول مجلس التعاون أن 48 في المئة منها كان يعمل في خمسة قطاعات أو أكثر، كما أن غالبية تلك المجموعات ركّزت نشاطها على قطاعات كانت الأكثر تضرراً بسبب الأزمة (تجارة التجزئة، البناء والعقار... الخ). أضف إلى ما سبق، أن المجموعات العائلية لها انكشاف واسع أيضاً على الاستثمارات الدولية، الأمر الذي يزيد من الضغوط على ماليتها وقدراتها الاستثمارية وهو ما اتضح جانب منه عبر انهيار اثنتين من أكبر المجموعات العائلية في السعودية. ونجم عن ذلك تشدد متزايد من قبل المصارف في إقراض الشركات العائلية، الأمر الذي قد يعقّد وضعها ويزيد من ضغوط السيولة التي تعانيها.

القطاعات غير النفطية: شهد العديد من القطاعات الاقتصادية في الخليج مثل العقار والسياحة نمواً قياسياً في طاقتها خلال السنوات التي سبقت الأزمة. وتمّ تمويل هذه التوسعات الطموحة بالدرجة الأولى عبر معدلات دين مرتفعة واستحقاقات قصيرة أو متوسطة الأجل عموماً. وقد تأثر القطاع العقاري بالأزمة في جميع دول الخليج تقريباً وتمّ نتيجة للأزمة تأجيل نحو 20 في المئة من مختلف مشاريع البناء والإنشاءات أو إلغاؤها، علماً أن 80 في المئة من تلك المشاريع تعود إلى قطاع البناء. كما أدت الأزمة إلى تأجيل عدد من المشاريع الكبرى في الإمارات والكويت وحصل الشيء نفسه لكن بدرجة أقل في السعودية وقطر، إلا أن التحسن المستمر في اسواق النفط، قد يدفع إلى معاودة العديد من هذه المشاريع في حال تأكد أن جدواها الاقتصادية ما زالت قائمة.

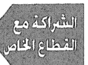
التحديات المستقبلية والخيارات المتاحة

بات متوقعاً أن تنجح دول الخليج في إتمام مرحلة التعافي بصورة طبيعية، كما أن التحسن المستمر في أسعار النفط المتوقع حتى العام 2010، سيساعد هذه الدول على تعزيز أوضاعها المالية وإعادة بناء احتياطاتها النقدية العالمية. لكنها ستواجه، نتيجة للأزمة الاقتصادية والدروس المستفادة منها، مجموعة من التحديات، منها أن تجاوز الأزمة وإن كان، يبعد التحديات المباشرة، إلا أنه يبقي على مجموعة كبيرة من متطلبات الإصلاح والتعديل الهيكلي وزيادة الفعالية. كما يحتاج إلى متابعته عبر مجموعة من الإجراءات والبرامج الهادفة إلى تحفيز الاقتصاد وتنويع مرتكزاته وزيادة مناعته إزاء الأزمات المقبلة.

في مواجهة تلك التحديات يتوافر لدول الخليج مجموعة من الخيارات أبرزها ما يلي:

- حماية الاستقرار المالي والنقدي، ويتم ذلك عبر التحسب لاحتمالات عودة التضخم المالي وذلك عبر تحسين إدارة المالية العامة وتعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية المعنية في ما خص تعزيز الاستقرار المالي.
- تطوير وتنمية القطاع المالي، عبر تعزيز آليات الإدارة الشفافة وإدارة المخاطر وتوسيع وتحريك أسواق المال خصوصاً سوق السندات وشهادات الإيداع وعمليات السوق النقدية، وتشجيع المصارف على تنويع نشاطاتها وأوجه استخدام مواردها المتاحة.
- إعادة إنتاج نمط اقتصادي قادر على تحقيق النمو والتهيؤ للإفادة من الفرص التي ستحملها مرحلة الانتعاش الاقتصادي العالمي وزيادة القدرة التنافسية وتحسين وتحديث بيئة الأعمال.
- تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأول للنمو، كما أن على دول الخليج الإفادة من النقص الكبير في الموارد الرأسمالية المتاحة للاستثمار في عدد من الصناعات كثيفة رأس المال بما يوفر لهم ميزة تنافسية في الدورة الاقتصادية المقبلة.
- تطوير وتحديث البنى التحتية الستراتيجية (الطاقة وشبكات الطرق

تحديات الأزمة والحاجة إلى نمط اقتصادي جديد

	التحدي	الخطوات المطلوبة
السياسات القطاعية	•ما زال الاقتصاد معتمداً على قطاعات ذات قيمة مضافة محدودة وإنتاجية غير كافية. •النمط الاقتصادي المطبّق يتعرض حالياً لتحديات رئيسية نتيجة الأزمة وانعكاساتها.	•تصميم نمط اقتصادي جديد مع حزمة من سياسات التنمية القطاعية تستهدف: – ضمان تحقيق معدلات نمو مرتفعة. – تحفيز حركة المشاريع والأعمال الجديدة. – خلق فرص العمل.
مناخ الاستثمار	•دول المنطقة متأخرة لجهة سهولة خلق الأعمال الجديدة. •نقص في الإصلاحات المصممة لجذب المستثمرين. •حاجة ماسة لتحسين بيئة العمل لأصحاب المشاريع.	•تطوير سياسة قومية للتنافسية مع برنامج عمل مركّز مع وضع مؤشرات أداء تتم متابعتها بهدف تحسين مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمارات.
 توافر التمويل	•تركز الإقراض على عدد محدود من القطاعات والشركات أو المجموعات الكبيرة. •ما زالت الصناعة والزراعة والسياحة تحصل على نسبة محدودة من القروض على الرغم من توافر الحوافز الحكومية. •محدودية عدد شركات رأس المال المخاطر VC وصناديق الاستثمار في الأعمال الناشئة.	•تفعيل أسواق المال لمساعدة الشركات على تعبئة الموارد الضرورية •تقييم سياسات الإقراض بهدف توسيع نطاقها وزيادة فعاليتها. •الترويج لأقنية تمويل جديدة والتشجيع على قيام شركات الاستثمار المخاطر VC وصناديق الاستثمار في المشاريع الخاصة.
 الشراكة مع القطاع الخاص	•هناك حاجة للمزيد من الشراكة مع القطاع الخاص بهدف حفز الاقتصاد. •تعدد الوكالات والجهات المهتمة بتطوير القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.	•خلق مجلس تنسيق رفيع المستوى لدفع النمو الاقتصادي وتنسيق المبادرات مع القطاع الخاص. •لجان عمل مشتركة لمعالجة المشكلات والاختناقات في الخدمات العامة.

السريعة وسكك الحديد والتعليم والصحة) وذلك بهدف تعزيز التكامل بين مختلف القطاعات وتحسين مستوى التنافسية في الاقتصاد.

• تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في قطاعات مثل الأمن الاجتماعي ومعاشات التقاعد وأسواق العمل والقضاء وغيرها وإعادة النظر في الأولويات في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة.

تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول الخليج

أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأهمية الكبرى لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج، إذ بيّنت بوضوح أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده مواجهة المصاعب الكبيرة التي تنجم عن التقلبات الحادة للأسواق، وأن التعافي يأخذ في هذه الحال وقتاً أطول ويتطلب تضحيات أكبر وأكثر إيلاماً. ومن حسن الحظ أن الكيانات الإقليمية تمكنت من تنسيق خطواتها الإنقاذية إبان الأزمة، الأمر الذي يوفّر لها تجربة مهمة قد تساعد في عملية تسريع التكامل وزيادة الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية. لكن واقع الأمر هو أن العقبات والحواجز ما زالت قائمة بين دول الخليج وهذه العقبات تحتاج إلى معالجة بما يمكّن كل هذه الدول من تسهيل تدفقات الاستثمار والعمالة. كما أن على دول الخليج تطوير عناصر ومقومات السوق المشتركة الحقيقية في ما بينها. وبين أبرز مرتكزات التكامل الخليجي المأمولة:

• تسريع التكامل النقدي باعتبار أن أي نظام للعملة الموحّدة يمكنه حماية دول المنطقة من عوامل الاضطراب في الاسواق المالية الدولية، فضلاً عن زيادة العمق الستراتيجي والسيولة في اقتصادات منطقة الخليج.

• **تنظيم سوق العمالة:** هناك تباين كبير بين أسواق العمالة الأجنبية بين دول مجلس التعاون لجهة المؤهلات وتركيبة الأجور ونوعية الموارد البشرية. والمطلوب هنا بلورة ستراتيجية مشتركة لخلق سوق عمل إقليمية وفق مواصفات ومتطلبات معينة بما يساعد على تعزيز التنافسية وتطوير المؤهلات والإنتاجية بين العاملين.

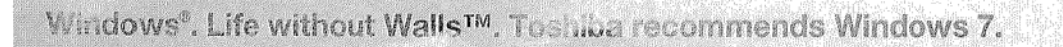
• **مجانسة السياسات والبرامج:** وذلك بهدف تطوير البنى التحتية بما يساعد على اجتناب الازدواجية والتنافس السلبي بين دول الخليج والهدر الاقتصادي الناجم عن الطاقة الفائضة في بعض المرافق والتركيز في الوقت نفسه على سد بعض الثغرات القائمة في البنى التحتية ذات الطابع الإقليمي، مثل شبكة أنابيب الغاز والربط الكهربائي وإنتاج الطاقة، كما أن بإمكان الحكومات تخصيص ميزانيات معينة لتطوير البنى التحتية ذات الطابع الإقليمي.

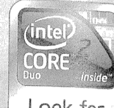
• **الصناديق الإقليمية للاستثمار:** ترشيد صناديق الاستثمار المحلية العاملة على النطاق الإقليمي وذلك بهدف زيادة الفعالية وتحقيق تنسيق أكبر في أغراض وأولويات الاستثمارات.

• **إعادة هيكلة الصناعات من منظور إقليمي:** يتطلب ذلك الاتفاق على ستراتيجيات صناعية طويلة الأمد وإعادة هيكلة الصناعات القائمة لتحقيق وفورات الحجم وتجنّب التنافس بين الدول الخليجية.

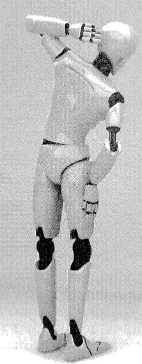
• **مواءمة وتجانس القوانين والأنظمة:** ولاسيما التي تحكم ممارسة الأعمال في دول الخليج كما أن هناك حاجة لمجانسة أنظمة التقاضي والإجراءات القضائية وبقية العناصر القانونية التي تؤثر على عمل الشركات والمستثمرين في المنطقة. ■

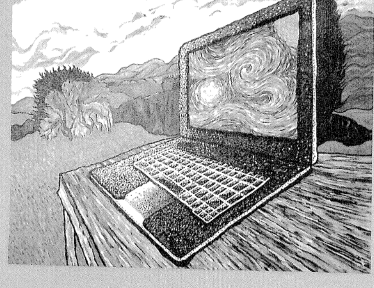
* وزير المالية اللبناني الأسبق
نائب رئيس ومستشار تنفيذي أول
لشركة بوز أند كومباني











في توشيبا نثق لإبداع تحفة جديدة

ما هو سر الفنون؟ هل هو التفاني؟ أم الإبداع؟ أم هو عدد ساعات العمل التي يستغرقها الفنان في نحت قطعته الفنية وصولاً بها إلى المثالية؟ أم هو ذلك الفن الذي يحدث عند تلاقي العاطفة والإبتكار معاً؟

إن سر الجمال الحقيقي في مجموعتنا من أجهزة ساتلايت الجديدة هو نتيجة لكل ما سبق.

لكن الرائع هو ثقتكم بنا التي نفخر بها. فلقد أمضينا ٢٥ عاماً في بناء ثقتكم من خلال الإنصات إليكم، في مسعى منا لتلبية احتياجاتكم دائمة التطور.

هذا هو فن «الفهم» الذي يظهر جلياً في كل ما نقدمه.

يمكنك التمتع بمعرضنا للروائع بما في ذلك جهاز ساتلايت الجديد L500 والمدعم بمعالج Intel® Core™2 Duo من شركة أنتل، من خلال زيارة أقرب محل تجاري أو التوجه إلى موقعنا www.toshibame.com

ابتداء من US$ 845*

*الأسعار قد تختلف من دولة إلى أخرى نظراً لرسوم الإستيراد والضرائب المحلية

Masterpiece No. 02



> SATELLITE L500

- Intel® Core™2 Duo Processor
- Genuine Windows Vista® Home Premium
- Numeric Keypad
- Multi-Touch Control
- USB Sleep-and-Charge

TOSHIBA
Leading Innovation >>>

محافظ البنك المركزي البحريني رشيد المعراج: موجة التفاؤل سابقة لأوانها

المنامة طارق زهنان

يتحفظ محافظ البنك المركزي البحريني، رشيد المعراج على موجة الاسترخاء التي بدأت بالانتشار في الأسواق العالمية، مخالفاً القائلين بأن الأزمة المالية العالمية انتهت وبأن الاقتصاد العالمي نجح في تجاوز المصاعب التي يعانيها منذ النصف الثاني من العام المنصرم. فعلى الرغم من ارتياحه لنجاح النظام المصرفي العالمي في تجاوز مخاطر الانهيار، يرى المعراج أن مقومات النمو الاقتصادي لا تزال غير متوفرة، خصوصاً في ظل تردد المؤسسات المصرفية في ممارسة دورها في تمويل الحركة الاقتصادية، لافتاً إلى أن استمرار الأزمة لفترة أطول سيستهلك الاحتياطات التي نجحت دول المنطقة وخصوصاً النفطية منها في بنائها خلال فترة الفورة الاقتصادية، والتي مكّنتها حتى اليوم

■ ما هي المراحل التي اجتازتها الأزمة المالية العالمية، وهل ترون أن الاقتصاد العالمي قد بدأ فعلاً بالتعافي من آثار تلك الأزمة وتداعياتها؟

□ القول بانطلاق مرحلة التعافي سابق لأوانه، على الرغم من انخفاض حدة الأزمة المالية العالمية نسبةً إلى ما شهدناه خلال الربع الأخير من العام الماضي. صحيح أن الخطوات المتخذة حتى الآن من قبل المؤسسات المالية الدولية وحكومات الدول الصناعية الكبرى، قلّصت المخاطر المباشرة على النظام المالي العالمي Systemic Risk، وحدّت بالتالي من آثار الأزمة على كبرى المؤسسات المالية كما احتوت المخاوف من إمكانية إنهيار النظام المصرفي العالمي، إلا أنّ مختلف دول العالم لا تزال تعاني من العوارض الاقتصادية التي رتبتها تلك الأزمة.

■ الاقتصاد العالمي ما زال يعاني ■

فإذا أخذنا الاقتصاديات التي تعتمد على الإنفاق الاستهلاكي لتحفيز الاقتصاد، كما هو حال الاقتصادين الأميركي والأوروبي، نجد أن أركان تلك المعادلة لا تزال غائبة، مع استمرار تردد المستهلكين في الإنفاق نتيجة التباطؤ الاقتصادي وارتفاع حجم البطالة، وهو ما انعكس تراجعاً كبيراً في معدلات النمو طاول مختلف القطاعات الإنتاجية. كذلك تعاني الدول المصدرة للمواد الأولية من تراجع أسعار تلك المواد مقارنةً بما كانت عليه في العام السابق.

وفي ظل ما كرّسته العولمة في جانبها الاقتصادي والتقني من تشابك وإرتباط دولي، أضحى من الصعب على أي اقتصاد في العالم أن يدعي قدرته على النمو بواسطة محركاته الاقتصادية المحلية، وبمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تحل ضخامة السوق المحلية الصينية دون انخفاض معدل نمو الاقتصاد الصيني خلال الفترة المنقضية من العام الحالي، نتيجة التراجع الحاصل في الطلب العالمي على الصادرات الصينية. زد على ذلك الانحسار الواضح في قدرة المؤسسات المالية العالمية على الإقراض، على الرغم من الانفراجات التي رأيناها على مستوى سوق السندات، وظهور بوادر إقبال من المستثمرين على زيادة المخاطر، لكن ذلك لا يعني عودة نشاط التمويل إلى مستوياته السابقة ولا توفّر أرضية صلبة مشجعة للبنوك لتلبية الطلب على الإقراض. ولا تزال الكثير من القطاعات الاقتصادية في مرحلة إعادة ترتيب الأولويات، فبعض من كبرى المؤسسات المالية والمصرفية أضحت مملوكة من الحكومات وبالتالي خاضعة لمجموعة من القيود والترتيبات التي تحدّ من نشاطها، والكثير من المصارف تعيد النظر في طبيعة نشاطها وتركز على تنظيم أعمالها وتنظيف دفاترها، وهناك قطاعات إنتاجية ضخمة ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي تشهد عملية إعادة هيكلة كاملة كما هو حال قطاع صناعة السيارات وصناعة الطيران.

■ عامل النفط ليس كافياً ■

■ هل الوضع الاقتصادي في المنطقة مشابه لواقع الاقتصاد العالمي؟

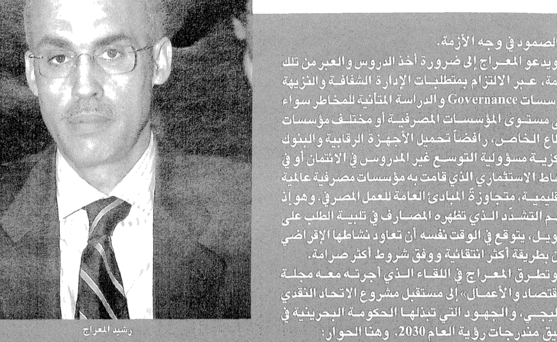
□ تزامن اندلاع الأزمة المالية العالمية مع تمتع دول المنطقة عموماً ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، بمقومات اقتصادية متينة Strong Macro Economic Fundamentals، الأمر الذي خفض من حدة الانعكاسات السلبية للأزمة على تلك الدول. فحجم الدين العام لدول مجلس التعاون الخليجي متدن نسبة إلى إجمالي ناتجها المحلي، وقد نجحت هذه الدول في تكوين احتياطيات لا بأس بها في الفترة السابقة، كما أن المقومات الداخلية لاقتصاديات تلك الدول أضحت أكثر تطوراً، سواء من حيث الآليات والحوافز

القطاع الحكومي أساس الاقتصاد في الخليج والقطاع الخاص ما زال في مرحلة التكوين

من الصمود في وجه الأزمة.

ويدعو المعراج إلى ضرورة أخذ الدروس والعبر من تلك الأزمة، عبر الالتزام بمتطلبات الإدارة الشفافة والنزيهة للمؤسسات Governance والدراسة المتأنية للمخاطر سواء على مستوى المؤسسات المصرفية أو مختلف مؤسسات القطاع الخاص، رافضاً تحميل الأجهزة الرقابية والبنوك المركزية مسؤولية التوسع غير المدروس في الائتمان أو في النشاط الاستثماري الذي قامت به مؤسسات مصرفية عالمية أو إقليمية، متجاوزة المبادئ العامة للعمل المصرفي. وهو إذ يتفهم التشدّد الذي تظهره المصارف في تلبية الطلب على التمويل، يتوقع في الوقت نفسه أن تعاود نشاطها الإقراضي ولكن بطريقة أكثر انتقائية ووفق شروط أكثر صرامة.

وتطرق المعراج في اللقاء الذي أجرته معه مجلة «الاقتصاد والأعمال» إلى مستقبل مشروع الاتحاد النقدي الخليجي، والجهود التي تبذلها الحكومة البحرينية في تطبيق مندرجات رؤية العام 2030. وهنا الحوار:



رشيد المعراج

والبنية الأساسية والتشريعية أو من حيث قدرة القطاع الخاص على الاستثمار. وعلى الرغم من التباطؤ الملحوظ في معدلات النمو، لكن دولنا لم تشهد التأثيرات السلبية الضخمة التي شهدتها الاقتصاديات العالمية الأخرى.

غير أن استمرار حالة الركود الاقتصادي لفترة أطول سينعكس بطبيعة الحال سلباً على إقتصادات المنطقة، في ظل هيمنة صادرات النفط والغاز والمنتجات النفطية على القسم الأكبر من ايراداتها. زد على ذلك الأثر السلبي الناتج عن عملية انهيار الثقة في الاقتصاد العالمي، وما ينتج عنه من انحسار في المشاريع الاستثمارية.

■ القطاع الحكومي أساس ■

■ هل توافقون على أن التأثير الأكبر للأزمة على مستوى دول المنطقة كان على القطاع الخاص؟ وما هي برأيكم الإجراءات الواجب اتخاذها لإعادة تفعيل دور هذا القطاع؟

□ إن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي مبنية بدرجة أساسية على مؤسسات القطاع العام، والشركات العائلية، أما مفهوم المؤسسات الخاصة من شركات مساهمة عامة وغيرها، فلا يزال في مرحلة تكوينية. ولعلّ أهم الدروس المستفادة من تلك الأزمة، تكمن في ضرورة استيعاب مؤسسات القطاع الخاص حاجتها للعودة إلى أصول النشاط التجاري والاستثماري، وتطبيق المعايير المهنية في العمل، وتجنب الربح السريع عالي المخاطر.

وبرأيي من الخطأ وضع جميع مؤسسات القطاع الخاص في سلة واحدة، فالبعض من تلك المؤسسات قرأ المعطيات الاقتصادية في فترة الطفرة بشكل صحيح وبقي بمنأى عن المضاربة والتقييم الخاطئ للمخاطر، ما مكّنه من استيعاب الصدمات والوقوف في وجه الأزمة.

أما المؤسسات التي تأثرت بشكل واضح بالأزمة، فهي بأغلبها مؤسسات ارتكز نشاطها على عمليات المضاربة والاستثمار غير المدروس وإهمال تطبيق المعايير السليمة للحوكمة وحسن تقييم المخاطر.

■ مخاطر استمرار الركود ■

■ هل بالإمكان القول أن المصارف العربية قد نجحت في الحد من أضرار الأزمة؟

□ إن استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي سينعكس بأضرار على العديد من الشركات ولا بدّ بالتالي من أن ينعكس على المصارف بوصفها الممول الرئيسي لتلك الشركات. لكن لا يمكن الحديث عن واقع عام يحكم نشاط المصارف العربية، فعمل تلك المصارف يرتبط بواقع أسواقها المحلية، كما يرتبط بقدراتها المالية وقوتها الرأسمالية.

وأشير إلى ما عاناه القطاع المصرفي في المنطقة خلال السنوات الماضية من نقص في الكوادر البشرية المخضرمة القادرة على مواكبة التوسع الكبير الذي شهده قطاع الخدمات المالية، وقد تسبب ذلك النقص بارتفاع قياسي في معدلات الرواتب والامتيازات وباستقطاب كوادر من قطاعات غير مصرفية ثبت بالتجربة عدم تمتّع بعضها بالمعرفة المصرفية السليمة والكافية.

■ نحو تشدد في أنظمة الرقابة ■

■ هل سنرى نماذج رقابية مختلفة أو تعديلاً في نماذج الرقابة المصرفية في الدول العربية؟

□ إذا ما أخذنا مثال البحرين، نلاحظ عدم وجود تعقيد في الأجهزة الرقابية كما هو الحال في بعض الدول الأخرى كبيرة الحجم، فالتنظيم الإداري والرقابي في البحرين مبسط وموحد وهو يغطي مختلف المؤسسات ذات النشاط المالي. أما الدول التي تتمتع

الأزمة ستفرض إدخال معايير رقابية أكثر تشدداً على القوة المالية والمخاطر ودور الشركات القابضة

بناء إقتصاد معرفي ومتنوّع بدل مراكمة احتياط النقد

بتعدد الجهات الرقابية فهي بحاجة إلى ترشيد الأجهزة وأساليب الرقابة. وحالياً هناك الكثير من الأوراق الاستشارية المطروحة للنقاش على مستوى مجموعة من اللجان والمرجعيات العالمية. وبطبيعة الحال لا بد وأن ينشأ عن ذلك معايير رقابية جديدة أكثر تشدداً من السابق، خاصة في المسائل المتعلقة بسيولة المؤسسات المصرفية، وحدود الانكشافات، ودور الشركات القابضة. ونحن في البحرين نرحب بأي اتفاق عالمي على مستوى المعايير المصرفية، وعلى أهبة الاستعداد للالتزام به.

■ **هل باستطاعة المصارف المركزية ضبط عمليات التوسع غير المدروس في النشاط المصرفي؟**

□ ليس من مهام المصارف المركزية إدارة الأعمال اليومية للمؤسسات المصرفية، أو اتخاذ القرارات نيابة عنهم. فهذا الدور ينحصر في وضع المعايير والأنظمة الاسترشادية، وتطبيق سياسة نقدية سليمة عبر استخدام ما يتوفر لديها من أدوات مالية، كالتحكم في أسعار الفائدة وتحديد نسب الانكشاف على قطاعات معينة لكن من دون التدخل في عمل المصارف.

ومن غير الجائز لوم البنوك المركزية في حال اتخذت المصارف قرارات تخالف المبادئ العامة لتوزيع وتقييم المخاطر، وفي حال أخطأت في تحديد درجة الانكشاف وفشلت في تنويع محفظتها الاستثمارية. وبذلك فإن توفر تنظيمات جديدة ولو أكثر تشدداً، لن يحول دون تعثر مصارف تعاني من عدم توفر الكفاءة لدى إداراتها التنفيذية وغياب الرغبة لديها بالالتزام بالمعايير السليمة للعمل المصرفي.

■ تشدد المصارف ..مفهوم ■

■ **هل تتوقعون استمرار موجة تشدد المصارف في الإقراض؟**

□ على مستوى السوق المحلية، بدأنا نلمس تذمر القطاع الخاص البحريني من القيود التي تفرضها البنوك على منح الائتمان والتسهيلات وتشددها في طلب الضمانات وفرض الرسوم، ولاسيما مقارنةً بالفترة السابقة التي تميزت بسهولة الحصول على القروض، ما رفع مؤخراً من حدة السجال بين القطاع التجاري والمصارف البحرينية. لكن أتوقع أن لا تطول فترة التشدد تلك، فهي نتاج الأزمة وتشكل موقفاً احترازياً طبيعياً من قبل المصارف. وفي نهاية الأمر، يبقى نشاط التسليف النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، مع علمنا أن المرحلة الحالية تفرض على البنوك أن تكون أكثر انتقائية في تلبية الطلب على التمويل وأكثر تشدداً في التأكد من البيانات الائتمانية لعملائها.

■ **شكلت البحرين مركزاً مالياً إقليمياً لمصارف الجملة. ما رأيكم بالنظرة القائلة بأن مصارف الجملة هي أبرز ضحايا الأزمة المالية العالمية؟**

□ لا يزال الوقت مبكراً جداً لإسقاط وقائع قاطعة لما ستؤول إليه الأزمة من انعكاسات على واقع الصناعة المصرفية. فكما اختبرنا في البحرين صعود موجة مصارف الجملة، شهدنا مؤخراً توسعاً كبيراً في حضور المصارف الإسلامية التي فتحت آفاقاً جديدة للعمل المصرفي في المنطقة.

وبرأينا فإن نجاح المؤسسات المصرفية يكمن في قدرتها على إدارة عملها بأسلوب مهني، عبر كفاءة فريق عملها ومستوى الخدمة التي توفرها لزبائنها ومتانتها المالية، بغض النظر عن تصنيفها كمصارف تجزئة أو مصارف جملة. فالأزمة المالية العالمية كرست الحاجة إلى تعزيز قدرات أي مؤسسة مالية في إدارة المخاطر وضبط إيقاع العمليات. وقد كان بإمكان البنوك الاستثمارية الأميركية أن تتدارك الموقف في ما لو أدارت عملياتها مع اهتمام كاف بالمخاطر، وعدم حصر أهدافها بالجانب الربحي، غير أنها دفعت ثمن اندفاعها نحو العمليات المهيكلة من دون دراسة متأنية ومعرفة واضحة بحجم المخاطر.

■ اتحاد النقد الخليجي قيد التنفيذ ■

■ **شهد مشروع الاتحاد النقدي الخليجي تطورات عدة، كان آخرها انسحاب الإمارات منه. فهل تتوقعون دخوله حيز التنفيذ قريباً؟**

□ صحيح أنه مع انسحاب الإمارات، إقتصر عدد الدول الراغبة بالانضواء تحت عملة خليجية موحدة على أربع دول. غير أن تلك الدول تشكل مجتمعةً قرابة 80 في المئة من حجم الاقتصاد الخليجي، لذلك لا أرى عائقاً أمام انطلاق المشروع خصوصاً بعيد إقرار المجلس الخليجي الأعلى إتفاقية النظام النقدي ونظام مجلس النقد الخليجي، ما وفر للمرة الأولى إطاراً قانونياً وتعاقدياً يتضمن بنوداً واضحة واستحقاقات محددة. وعندما تكتمل عملية تصديق الدول على الاتفاقية، وانطلاق أعمال مجلس النقد الخليجي، سيتم تحديد البرامج الزمنية التفصيلية للمشروع.

■ رؤية 2030 : تقليص الاعتماد على النفط ■

■ **بوصفكم طرفاً أساسياً في تقرير السياسة المالية والاقتصادية لمملكة البحرين، ما هو تقييمكم للخطوات التي تم إتخاذها حتى اليوم تنفيذاً لرؤية 2030؟**

□ تشكل رؤية 2030 وثيقة متكاملة واضحة المعالم وإطاراً أساسياً للإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها مملكة البحرين، والتي تستهدف في المحصلة النهائية رفع مستوى حياة المواطنين، عبر تحسين البيئة الاستثمارية، والبنية الأساسية للعمل، والارتقاء بالأداء المهني لأجهزة الدولة. وهي تتضمن حزمة متكاملة من البرامج التنفيذية وخططاً زمنية تغطي كافة القطاعات الإنتاجية، وتدفع باتجاه إعادة هيكلة نوعية للاقتصاد البحريني عبر تحويله إلى اقتصاد معرفي وتقليص الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر أساسي للدخل القومي. ومع إدراكنا لضخامة هذا المشروع والصعوبات التي قد تعترض عملية تنفيذه، ولاسيما في حالة حصول تطورات اقتصادية إقليمية وعالمية معرقلة، فإن الجهود التي تمّ بذلها حتى الآن، والمتابعة الحثيثة للخطوات التي تم تنفيذها، هي خير دليل على جديته وحجم الاهتمام الذي يحظى به، ولاسيما من قبل مجلس التنمية ولجنته التنفيذية التي تضم ممثلين عن مختلف وزارات الدولة، واللجان الفنية المتابعة والمشرفة على تنفيذ الرؤية. وهناك تقارير دورية يتم إعدادها وإصدارها من قبل مختلف الجهات الحكومية المولجة تنفيذ مختلف مندرجات المشروع، زد على ذلك التعاون مع القطاع الخاص وإشراكه في تحقيق تلك الرؤية. ■

الاستيطان والتوطين في سياق السياسة الاحتوائية

.... بقلم: د. شفيق المصري ....

1- دعا الرئيس الروسي **ديمتري ميدفيديف**، في 14 / 9 / 2009، إلى وضع حد لهيمنة دولة واحدة (يقصد الولايات المتحدة) على العالم، معتبراً أنه يجب على الدول أن تنتقد بعضها البعض كي لا تهدد سياسة إحداها الاستقرار العالمي.

وكان الرئيس الروسي الآخر (رئيس الوزراء) **فلاديمير بوتين**، أكد أن روسيا لن تقبل بأية محاولة جديدة للانتقام في المنطقة (يقصد منطقة جورجيا وانفصال أوسيتيا الجنوبية وإنجازيا عنها).

ولكن السياسة الميدانية الروسية تفرض عليها اتفاقاً مع الولايات المتحدة في بعض المناطق والأوقات (مثل تسهيل مرور الإمدادات الأميركية إلى أفغانستان)، وان بقيت بينهما أمور عالقة في مناطق أخرى (مثل الملف النووي الإيراني بعد تجاوز مشكلة الدرع الصاروخية).

ومع ذلك، فإن الدولتين تمارسان الآن سياسة احتوائية للمحافظة على مركز ومصالح كل منهما في بعض المناطق ولا سيما في الشرق الأوسط، حيث تتعاملان بالدراية ذاتها. فالولايات المتحدة مثلاً تعترض على سياسة الاستيطان اليهودية في فلسطين ولكنها لا تقوم بأي إجراء حاسم في هذا الصدد. وروسيا لا تزال على وعود «أنابوليس» في عقد مؤتمر دولي في موسكو لمعالجة المسألة العربية مع إسرائيل، ولكنها لا تتحرك بالزخم المطلوب لتحقيق ذلك.

والرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي**، وهو الأكثر اهتماماً أوروبياً بالشرق الأوسط، أعلن في 16 / 8 / 2009، أن فرنسا ستدعو إلى قمة متوسطية في الخريف إذا تم التعهد الإسرائيلي بتجميد محدد وتام للاستيطان في فلسطين. وهو لذلك، ينتظر ما ستسفر عنه مباحثات المندوب الأميركي **جورج ميتشل** مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، أي أنه، بكلام آخر، ينتظر متفرجاً وليس فاعلاً في هذا الموضوع الخطير.

أما موقف الدولة الكبرى، أي الولايات المتحدة، التي لا تزال سيدة القرار (أو الإرباك باتخاذه) في الشرق الأوسط فقد انتقل من خطاب الانتصار والوعود إلى سياسة الاحتواء وأحياناً الجمود، وهذا ما ينعكس سلباً على المصالح الأميركية ويغذي تحركات راديكالية في الشرق الأوسط بدءاً بالنتائج المشكوك بصدقيتها في انتخابات إيران ووصولاً إلى تجميد عمل المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة الرئيس السوداني.

فقد كان الرئيس الأميركي أعلن، منذ بدء ولايته، أنه بصدد التصدي الحاسم لمشاكل الشرق الأوسط سواء في ما يتعلق بمسألة إيران النووية أو الدولة الفلسطينية. واليوم يضطر الرئيس الأميركي إلى التراجع واعتماد سياسة احتوائية ليس أكثر، وذلك لأسباب عدة كانت وراء هذا التراجع ومنها:

– محدودية القدرة العسكرية الأميركية في تحقيق أي انتصار نهائي على المتمردين الأفغان والعراقيين وغيرهم.

– محدودية القدرة الاقتصادية الأميركية، بعد الأزمة المالية الكبرى، في تثبيت المركز الاقتصادي القائد للولايات المتحدة.

– تنامي القدرات المتشعبة للدول الأخرى كروسيا والصين والهند والاتحاد الأوروبي. وبات الآن من الصعب أن تحتفظ الولايات المتحدة بدورها القيادي النافذ على هذه الدول إلا بالاتفاق معها وفي ضوء المصالح المتبادلة بينها جميعاً.

– فشل السياسة الأميركية في النطاق الخارجي مع الرئيس الأميركي السابق **جورج بوش** وضرورة إعطاء الرئيس الحالي **أوباما** فرصة كافية لتعديلها وإعادة التفاهم الأميركي مع دول العالم بعد انقطاع لسنوات طويلة.

– المأزق الذي تعانيه الإدارة الأميركية الحالية وهو الذي يتمثل في تعثرها بتنفيذ «ستراتيجية الخروج» التي تعتمدها والتي تشمل: الخروج من أزمة الملف النووي الإيراني في ضوء الضغوط الإسرائيلية والخليجية عليها، والخروج من العراق في ضوء الضغوط الكردية من جهة والسنية الأصولية من جهة أخرى، والخروج من الأزمة الأفغانية في ضوء التردد الأطلسي في مساعدتها.

2- بالنسبة لمسألتي توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين وإصرار الحكومة الإسرائيلية على مواصلة سياسة الاستيطان فإن العلاقة بينهما متكاملة وليست متناقضة. فالاستيطان اليهودي في فلسطين يحقق أغراضاً كثيرة منها:

– أنه يقضي عملياً على أية إمكانية لعودة الفلسطينيين إلى ديارهم، وبالتالي يصبح الحديث عن حق العودة والحديث عن «القدس الشريف» كعاصمة للدولة الفلسطينية الموعودة غير وارد. والملاحظ هنا ان مشروع «تهويد القدس» سبق مجيء **نتنياهو** وأنه يستكمل الآن بعد أن توفرت له الأموال الكافية سواء من صندوق تنمية وإعمار إسرائيل أو من بلدية القدس ذاتها.

– أنه يؤدي بالنتيجة إلى فرض «الدولة اليهودية» لكي تصبح قياساً على السياسة الإسرائيلية المعتمدة منذ زمن، أمراً واقعاً على طاولة أية مفاوضات مقبلة، وبالتالي فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية تسعى إلى ربح الوقت مع الجانب الأميركي المفاوض بانتظار انجاز ما تستطيع من بناء عشرات بل مئات المستوطنات الإسرائيلية في القدس خصوصاً وفلسطين عموماً.

– ويبدو، من ناحية أخرى، أن الإدارة الأميركية وكذلك الدول الأخرى التي استعرضنا موقفها غير حاسمة في فرض

تجميد سياسة الاستيطان لكي يُصار بعدها إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية. وهذا الوضع المتردد يشكل فرصة ذهبية للحكومة الإسرائيلية لاستكمال مشروعها.

– إن التسليم بتعثر تطبيق حق العودة أو باستحالته يمهّد الطريق، بشكل أوسع، للقبول بسياسة الاستيطان وإسرائيل تدرك ذلك تماماً.. ولذلك أعلنت قرارها منذ العام 2002: في مقابل قبولها المتحفظ لـ «خريطة الطريق»، فإنها ترفض رفضاً قاطعاً عودة الفلسطينيين وترفض مجرد البحث بموضوع اللاجئين.

3- لا بدّ من التوضيح، هنا، أن سياسة الاستيطان من جهة وإنكار حق العودة من جهة مقابلة يشكلان، معاً، انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وللشرق الأوسط في آن.

أ- ففي القانون الدولي لا تزال المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 خاضعة لاتفاقية جنيف الرابعة، ولعدد كبير من المعاهدات الدولية والقرارات الدولية الملزمة. وبالتالي فإنه يحظر على القوة القائمة بالاحتلال أن تقوم بأي تغيير ديموغرافي في المناطق الواقعة تحت احتلالها، كما أن القرار الإسرائيلي بضم القدس الشرقية إعتبر، في رأي مجلس الأمن الدولي، قراراً باطلاً وكأنه لم يكن.

كذلك جاء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية منذ العام 2004 حاسماً لجهة انتهاك اتفاقية جنيف عند إنشاء جدار العزل الإسرائيلي.

– وفي القانون الدولي أيضاً يعتبر حق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم من الحقوق غير القابلة للتصرف وذلك اعتباراً من العام 1969 على الأقل.

ثم إن حق العودة ضروري لتحقيق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وذلك لان لهذا الشعب، وفقاً للشرعة الدولية للحقوق المدنية والسياسية للعام 1966 الحق في إنشاء نظامه السياسي الوطني، والسيطرة على كافة مقدراته الطبيعية وثروته الوطنية، وفي إنماء كافة قطاعاته ومشاريعه.

وبذلك فإن حق تقرير المصير لا يتحقق إلا على الإقليم الذي يشغله، تاريخياً وطبيعياً، هذا الشعب ذاته.

والمعروف، وفقاً للاجتهاد الدولي، ومنذ منتصف الثمانينات على الأقل، أن مبدأ تقرير المصير يشكل قاعدة آمرة بمعنى أن كل الدول مطالبة بتأييده ودعم تحقيقه من جهة وممنوعة من عرقلته أو توقيفه من جهة أخرى.

وليس من المنطقي ولا القانوني أن يُصار إلى تحقيق تقرير مصير نصف الشعب الفلسطيني على ترابه في الوقت الذي يبقى نصفه الآخر (أي أكثر من أربعة ملايين) من دون جنسية تعرّف عنه ولا وطن يحتضنه ولا دولة ينتمي إليها.

ب- أما في تداعيات هذه السياسة على الأوضاع الشرق أوسطية فإنها ستؤدي، حكماً، إلى المزيد من النقمة العربية والإسلامية بعد تضييع القدس لما لها من مقام ديني كبير لدى المسلمين وتضييع فلسطين بكاملها لما لها من رمزية عربية وإسلامية عريقة. وهذه النقمة لا تقتصر على الاعتراض الديبلوماسية أو السياسي الرسمي فقط وإنما ستنتج إلى دفع الأصوليات الإسلامية المتعددة للتحرك ضد الغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص. وإذا كان الرئيس **أوباما** قد أعلن تكراراً أنه سيعتمد مع العالم الإسلامي «سياسة الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة»، فإن تغاضيه عن الاستيطان من جهة وعن مشاريع التوطين الفلسطيني من جهة أخرى سيشكل الخطر الأساسي ضد ما يطمح إليه من ازدهار الاقتصاد الأميركي واستقرار السياسة في هذه المنطقة.

– إن ثمة دولاً عربية كثيرة ولعل جميعها ترفض التوطين بكل أشكاله ومراحله ومجموع المستفيدين منه، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة. ولعل لبنان يشكل العقبة الكبرى في هضم هذا التوطين على الرغم من ضعف موقفه وتشتت عناصره. فرفض التوطين يشكل مادة دستورية لبنانية ملزمة فضلاً عن الخلل الديموغرافي والسياسي والاقتصادي الذي يرافقه أو ينتج عنه.

وتجدر الإشارة، هنا، إلى البيان الرئاسي اللبناني الذي وزّع على الإعلام على اثر زيارة جورج ميتشل المبعوث الأميركي، في 16 / 9 / 2009 حيث ورد: أن ميتشل أكد في صدد اللاجئين الفلسطينيين «أن هذه القضية تشكل أولوية للولايات المتحدة كما للبنان وأن بلاده حريصة على ألاّ يتم أي حل لهذه القضية على حساب لبنان ومصالحه». إلا أن التجارب السابقة مع الإدارة الأميركية يمكن أن تدفع إلى الاعتقاد أن هذا التصريح يندرج ضمن الوعود الأميركية التي قد لا يستطيع الرئيس الأميركي أو لا يتشبث بصدقية تنفيذها.

4- وعلى الرغم من ذلك كله فإن الخطاب الاحتوائي الأميركي والخطب الأخرى للدول الكبرى لجأت إلى وسائل وأساليب تخديرية تمهيداً لهضم الإثنين معاً: أي مواصلة سياسة الاستيطان من جهة والتحضير لمناخ وإجراءات التوطين من جهة أخرى. ومن هذه الأساليب:

– ما تسعى إليه الإدارة الأميركية من تسويق في رفض الاستيطان بشكل حاسم والسماح، من دون إعلان، بتمرير السياسة الإسرائيلية المكثفة في إنشاء المستوطنات والحديث بعد وقت طويل، عن تجميد هذه السياسة الاستيطانية لفترة مؤقتة قد لا تتجاوز بضعة أشهر. ويقول **نتنياهو** في هذا المجال أنه جذب الإدارة الأميركية إليه ولم ينجذب هو إليها.

– ما لمح إليه أمين العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي **خافيير سولانا** بقوله أن توطين الفلسطينيين حيث هم يشكل المفتاح الأساسي لحلّ أزمة الشرق الأوسط.

– التردد الفرنسي وكذلك الروسي والوقوف، بشكل متفرج، بانتظار ما ستسفر عنه مساعي المبعوث الأميركي جورج **ميتشل** مع رئيس الحكومة الإسرائيلية. وقد أكدت وسائل الإعلام في 17 / 9 / 2009 أن هذه المساعي باءت بالفشل الذريع «ولم تسفر عن أي تفاهمات في شأن تجميد الاستيطان وإن كانت هذه المساعي ستستمر من خلال لقاءات مقبلة».

– ويبدو أن الجميع اليوم من الدول صاحبة القرار يسعى إلى اعتماد هذه السياسة المائعة، من أجل احتواء ردود الفعل المتزايدة ضد الاستيطان اليهودي من جهة وضد التوطين الفلسطيني من جهة أخرى. ■



الكويت-عاصم البعيني

لا يذكر اسم بنك الكويت الوطني إلا وتبرز إلى الذهن صورة البنك المحافظ المتين الموثوق من المتعاملين والراسخ بتقاليده وثقافته المصرفية عبر السنين وفي كل تقلبات الأحوال والظروف. وفي ذهن العامة من الناس كما في ذهن السوق والمتخصصين فإن بنك الكويت الوطني هو مثال يحتذى في التحفظ والحيطة والتزام «القواعد الذهبية» للعمل المصرفي في جميع الظروف ومهما كانت الإغراءات الظرفية، وهذه الثقافة المتأصلة في تاريخ البنك واسلوب عمله وسياساته الإقراضية جعلت منه بمثابة مدرسة بين بنوك المنطقة إلى جانب عدد قليل من المصارف التاريخية العريقة التي تنتمي إلى الثقافة المصرفية نفسها.

أنه بنك حذر بطبيعته ويحفظ جيدا قواعد السلامة ويعرف كيف يحتفظ بهدوئه ويكبح جماح الإغراءات التي تهب مع الفورات الاقتصادية. وبينما يرى الكثيرون في تلك الفورات المضاربية فرصا يهبون لاغتنامها، فإن بنك الكويت الوطني يرى فيها إشارات إنذار تجعله يزداد انتباها وحرصا وهذا ما فعله البنك بالفعل أثناء فورة سوق المناخ في أواخر السبعينات عندما رفض الانجرار في موجة المضاربات وتمويلها وكان إلى حد كبير البنك الكويتي الوحيد الذي خرج سليما معافى من تلك «الكارثة». وقد عمقت تجربة سوق المناخ وما لحقها من امتحانات قاسية (مثل الغزو الصدامي للكويت) الثقة برؤية الوطني وعززت موقعه القيادي في السوق. كما أن التوسعات الخارجية التي شكلت عبئاً على بعض المصارف العربية حققت لبنك الكويت الوطني لاسيما في مصر وقطر نتائج فاقت التوقعات، علماً أن البنك لا زال يرصد فرص توسع جديدة في كل من تركيا وسوريا خلال الفترة القادمة.

«الاقتصاد والأعمال» التقت الرئيس التنفيذي للبنك ابراهيم شكري دبدوب في حوار حاولت فيه استجلاء الطريقة التي تعامل بها بنك الكويت الوطني مع الأزمة المالية الداهمة وفي الوقت نفسه استشراف المستقبل واتجاهات العمل المصرفي في المنطقة كما يراها أحد «أعتق» مصرفيي المنطقة وأكثرهم خبرة فكان هذا الحوار.

■ ما هو تقييمكم لأداء بنك الكويت الوطني خلال الأزمة، وما هي أبرز التأثيرات التي تركتها الأزمة المالية على البنك؟

□ كان أداء بنك الكويت الوطني جيداً مقارنة مع المؤسسات المالية الأخرى سواء في الكويت أو في المنطقة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الثقافة المؤسساتية التي ينتهجها البنك هي ثقافة محافظة، وهذا الواقع مرده إلى المؤسسين الأوائل وهم شريحة من التجار العريقين الذين اعتمدوا ستراتيجية متحفظة في أعمالهم، وقد ورث بنك الكويت الوطني هذا النهج عنهم. من جهة أخرى من المعلوم أن «الوطني» عاصر أزمات عدة خلال مسيرته الطويلة، بدءاً بأزمة «المناخ» مروراً بالاحتلال «الصدّامي» للكويت وصولاً إلى الأزمة الحالية، وفي كافة هذه المراحل لم يتأثر البنك بشكل كبير، وأي تأثير حصل نتج بطبيعة الحال عن تباطؤ النمو الاقتصادي سواء في الكويت أو الخليج وحتى في الأسواق العالمية، وهو ما ترك أثراً على تباطؤ أرباح البنك. خلافاً لذلك كان لدى «الوطني» حالتان نتجتا عن الأزمة المالية العالمية الحالية خلال النصف الأول من العام الحالي، الأولى: تمثلت في بعض الاستثمارات العائدة لعملاء البنك المرتبطة بـ «**برنارد مادوف**»، تم اكتشافها في ما بعد، وقد بادر البنك آنذاك في التعويض الكامل لهؤلاء العملاء الذين اكتتبوا من خلاله، كون هذه الخسائر نتجت عن عمليات احتيال، وقد كلفت هذه العملية البنك نحو 50 إلى 60 مليون دولار. أما الحالة الثانية فتمثلت في انخفاض قيمة المحفظة الاستثمارية المحلية العائدة للبنك، والتي تستثمر في أسهم قيادية، ما دفعنا إلى أخذ مخصصات مقابل هذا الانخفاض.

وباستثناء هاتين الحالتين، كانت الأرباح التشغيلية للبنك جيدة، و حققت نمواً بنسبة 5 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي، أما بالنسبة للنصف الثاني من العام فمن المتوقع أن تكون النتائج متقاربة مع النصف الأول. ولا نتوقع حصول مفاجآت سلبية في محفظة القروض خصوصاً في ظل التوقعات بحصول انتعاش اقتصادي خلال الربع الأخير من العام الحالي أو الربع الأول من العام المقبل، وما يعزز ميلنا للتفاؤل هو قرار الحكومة بزيادة الإنفاق الرأسمالي مع التوجه لطرح مشاريع عدة تنموية كمستشفى الشيخ جابر الحكومي ومستشفى جنوب السرة ومشاريع أخرى، علماً أننا كنا ومنذ سنوات من أشد المطالبين بضرورة اعتماد مثل هذه التوجهات كون الإنفاق الحكومي هو المحرك الرئيسي للاقتصاد، في حين أن الانتعاش الاقتصادي يساهم في رفع الطلب على القروض والخدمات المصرفية.

■ مع ان البنك عاصر أزمات عدة، لكن الأزمة الأخيرة كانت الأسوأ منذ الكساد العالمي، فما هي أهم الدروس والعبر المستفادة منها؟

□ أعتقد أن الدروس والعبر المستفادة تخص الأجهزة الرقابية أكثر من المصارف، بمعنى أن هذه الأخيرة لا تؤثر على السياسات العامة، سواء المالية منها أو النقدية. أما بالنسبة للكويت، فالسياسة النقدية كانت جيدة، ولكن كان لا بدّ للسياسة المالية ان تواكبها، بمعنى أنه كان يفترض بها ان تأخذ خطوات عدة قبل ظهور تداعيات الأزمة بهذا الحجم، وهو ما طالبنا منذ بداية الأزمة. وبالعودة إلى الدروس والعبر، لا بدّ من التذكير بأن الأزمة بدأت في أميركا نتيجة تدني مستويات الرقابة، وهو ما نتج عنه نمو كبير في حجم الائتمان من دون وجود ضوابط فعالة، ما أدى إلى أزمة الائتمان سرعان ما تحولت إلى أزمة مالية. وبالطبع

التصنيف الائتماني

الوكالة	المدى الطويل
Moody's	Aa2
Standard & Poor's	A+
Fitch Rating	AA-

فقد تأثرت المصارف بسبب تراجع النمو الاقتصادي وتراجع حركة الإنفاق الاستهلاكي التي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد في أميركا. وقد تزامنت هذه التطورات مع حالات صرف من الوظائف وصل معدلها الوسطي إلى نحو 600 ألف حالة كل شهر، فيما تراوحت معدلات البطالة في أميركا بين 9.5 و10 في المئة، وهو ما عمق أزمة الركود عالميا لأن الاقتصاد الأميركي يمثل نحو 26 في المئة من الاقتصاد العالمي.

■ في سياق الحديث عن الرقابة، هل توافقون الرأي القائل بأن هناك نقصاً في الرقابة من الجهات المختصة في الكويت ولاسيما على شركات الاستثمار؟

□ بغض النظر عن موضوع شركات الاستثمار، لا بدّ من التأكيد ان رقابة بنك الكويت المركزي على المصارف المحلية كانت جيدة، أما بالنسبة لشركات الاستثمار لا بدّ من الإشارة إلى أننا لم نتعامل معها بشكل كبير، لسبب رئيسي هو أن نموذج عملها (Business Model) لم يكن مقنعاً، بمعنى أنه كان يفترض بها أن تعمل لحساب الغير وليس لحسابها، أي ان تلعب دور الوسيط، وهي اعتمدت النموذج الذي أدى إلى انهيار بنك «ليمان براذرن» (Lehman Brothers). يضاف إلى هذا الواقع، ان هذه الشركات كانت تدخل في عمليات تمويل قصيرة الأجل مقابل استثمارات طويلة الأجل أو حتى في أصول يصعب تسييلها.

■ هناك مخاوف من مصاعب تواجهها الشركات العائلية وشركات الاستثمار، ما ينعكس ذلك على نوعية الأصول لدى المصارف، فما هو وضع البنك لهذه الجهة وهل تتوقعون تراجعاً في نوعية الأصول وزيادة في نسبة الديون المتعثرة؟

□ معظم الشركات العائلية الضخمة موجودة في السعودية، في حين أن هذا الواقع لا ينطبق على الكويت، كون المجموعات العائلية فيها أقل عدداً وحجماً، وهذا ما يؤكده تعثر مجموعتين سعوديتين تواجهان حالات انكشاف بمبالغ كبيرة، أما في الكويت فإن أي انكشاف، في حال حصل، لدى المجموعات العائلية يبقى محدوداً مقارنة بحجم الاقتصاد، وبالتالي ليس لدينا أي مخاوف من هذا النوع، إذ ان هناك 4 أو 5 عائلات في الكويت انكشافاتهم معقولة، أما في قطر والإمارات فلا أتوقع وجود حالات مقلقة. وبالنسبة لتواجد البنك في السعودية، فمن المعلوم انه يقتصر على فرع واحد في جده وحجم محفظة القروض فيه متدنية. في المقابل قد نشهد حالات تعثر جديدة، وان كنت أشك بذلك، خصوصاً وان الجهات الرقابية في السعودية ممثلة بمؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» اتخذت خطوات مهمة خصوصاً بعد أزمة المجموعتين السعوديتين، إذ لم يحصل تأثيرات إضافية أو جديدة بعد تعثرهما.

■ ما هي الخطوات التي اتخذت على مستوى سياسات الإقراض وإدارة المخاطر في البنك؟

□ لا بد من اتخاذ خطوات إضافية في

"الوطني" لا زال يحتفظ بأعلى تصنيف ائتماني بين المصارف في الشرق الأوسط

التركيز على إدارة المخاطر خلال المرحلة المقبلة، عبر اعتماد نظم جديدة أكثر فاعلية والعمل على استقطاب كوادر بشرية إضافية، علماً أن الكوادر المتخصصة في هذا المجال، هم الشريحة المطلوبة أكثر من غيرها، ونسعى إلى توظيف عناصر جديدة، ولكن هناك شح في توفّرها، علماً ان إدارة المخاطر لدى البنك تتمتع بكفاءة عالية، وتضم كوادر من أصحاب الكفاءة من جنسيات مختلفة، وقد كان لهذه الإدارة دور أساسي في حسم بعض التوجهات الاستثمارية للبنك خلال المرحلة الماضية، وما يعكس كفاءة هذه الإدارة خصوصاً وإن «الوطني» انه لم يعدّ بنكاً محلياً، بل لديه محفظة قروض في أسواق خارج الكويت.

■ **هل تعتقدون أن الأزمة زادت من مخاطر الإقراض المصرفي، ما يضطر البنك إلى تقليص محفظة الدين وتعزيز السيولة؟**

□ تشهد محفظة القروض لدى البنك شيئاً من التقلص في حجمها أو على الأقل عدم نمو، وذلك نتيجة توجه العديد من العملاء إلى السداد، وهذا الواقع مرده إلى العقلية المحافظة لدى شريحة واسعة من عملائنا، وهم لذلك يلجأون إلى التسييل لتسديد القروض المترتبة عليهم، وان كنا لا نحبذ مثل هذا التوجه كونه ينعكس سلباً على الأرباح. في المقابل فإن إدارة البنك لا تمارس الضغط على العملاء للتسديد كوننا نثق بقدرتهم على الوفاء.

أما لجهة توفير السيولة، فلا بد من الإشادة بالخطوة التي أقدم عليها «المركزي»، في أعقاب ظهور الأزمة، وتمثلت بالطلب من وزارة المالية بضخ السيولة بين المصارف أو ما يعرف بـ«الأنتربنك» (Inter Bank)، وهذا ما جعل القطاع يزدهر بالسيولة إلى درجة تفوق بكثير متطلباته، وهنا لا بد من التذكير بأزمة «بنك انترا» في العام 1966، والتي بدأت بأزمة سيولة، عن طريق الاستثمار في موجودات لا يمكن تسييلها ككازينو لبنان أو طيران الشرق الأوسط، ثم تحولت لاحقاً إلى مشكلة ملاءة. هذه الحادثة تعكس أهمية الخيار الذي اتخذه «المركزي» بضخ سيولة في القطاع، ما يعني انه لم تحصل أي مشكلة مرتبطة بالسيولة، ولكن قد يحصل بعض المشاكل في القطاع نظراً الى وجود تعثر في بعض القروض، ومع ذلك نحن مطمئنون لوضع القطاع المصرفي في الكويت.

■ **من المعلوم أن الأزمة قلصت فرص الإقراض الآمن، كما أن تراجع السوق المالية والمتاجرة يؤثر أيضاً على مصادر الدخل من خارج بند الفوائد. ما هي ستراتيجية البنك للتكيّف مع الوضع الجديد والحفاظ على معدلات الربحية؟**

□ لا بد من الاختيار بين نهجين، الأول يقضي بأخذ مخاطر بهدف تحقيق مستويات أعلى من الربحية وفقاً لمعادلة: بقدر المخاطر بقدر الأرباح، أما الثاني فيتمثل بالاحتفاظ بمعدلات معقولة من الأرباح مقابل مخاطر أقل، وعلى هذا الأساس قد تنخفض مستويات الربحية في البنك بالنظر إلى انخفاض نسب نمو محفظة القروض، هذه الوقائع تتزامن مع حالات من الخوف لدى العملاء الذين يلجأون مثلاً إلى بيع أسهم أو عقارات يملكونها، علماً أننا لا نمارس أي ضغوط عليهم.

■ **سعى البنك للتوسع وتملّك مصارف خارج الكويت، ما هو تقييمكم لنتائج عمليات الاستحواذ، وهل تأثرت عوائد هذه التوسعات خلافاً لتوقعاتكم؟**

□ على العكس تماماً، تجاوزت نتائج هذه العمليات توقعاتنا، كما هو الحال في الاستحواذ على البنك الوطني المصري، وكذلك استثماراتنا في قطر كانت نتائجها ممتازة بالنظر إلى الفورة ومستويات النمو، في حين أنه في تركيا كانت العوائد متوازنة، علماً ان تواجدنا هناك تم من خلال الاستحواذ على نحو 40 في المئة من رأس البنك التركي (Turkish Bank)، ومع بداية الأزمة اعتمدنا توجهاً يقضي بالتحفظ في هذه السوق كون تركيا تأثرت وتعرضت لانكشاف يفوق ما حصل في دول الخليج، بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الذي يعتمد على التصدير والسياحة كموارد رئيسية. ولكن بعد مرور الأزمة لدينا توجه لتعزيز توسعنا هناك قد يكون من خلال الاستحواذ على مصرف آخر ودمجه مع البنك التركي، وما يعزز هذا التوجه وجود فرص مستقبلية للنمو، في ظل تعداد السكان الذي يصل إلى نحو 75 مليون نسمة، في حين ان قيمة الصادرات فيها تبلغ نحو 120 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى الفرص المستقبلية بعد تعزيز شراكتها مع أوروبا.

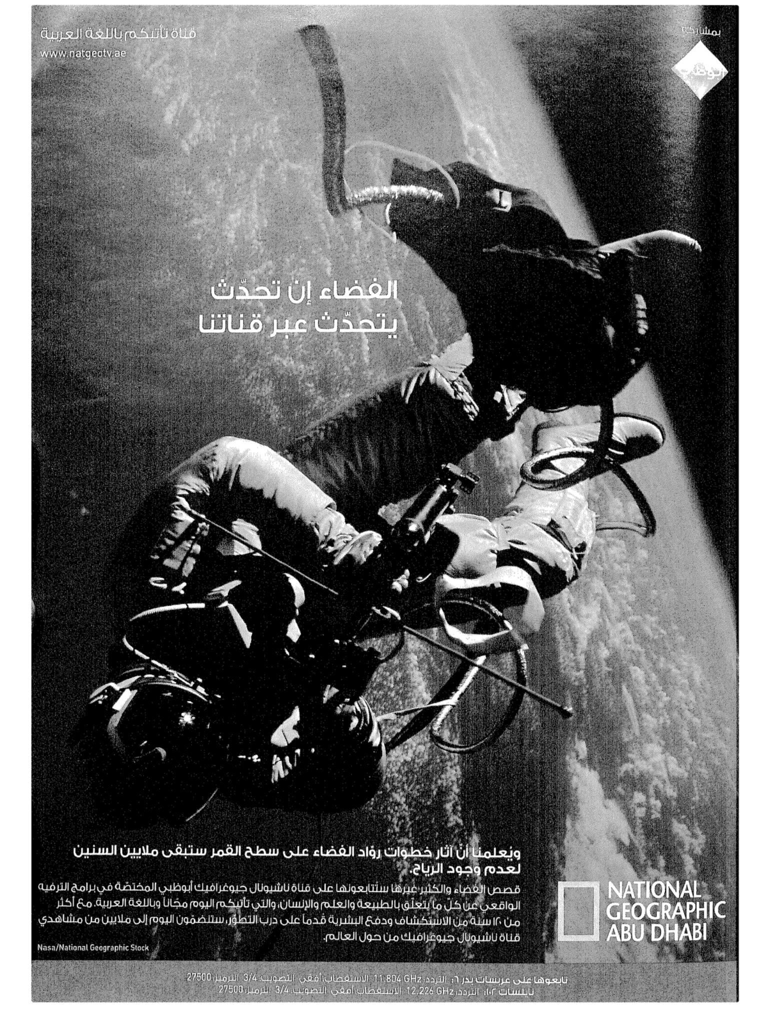
■ **إذاً سيعود «الوطني» إلى ستراتيجية التوسع في المستقبل بخلاف القرار الذي اتخذ إلى جانب المجلس الاستشاري في جدّه قبل أشهر، وبالتالي هل من أسواق جديدة مستهدفة؟**

□ كما ذكرت هناك توجّه للتوسع في تركيا، وأي توجهات توسعية مستقبلية ستتم ببطء، أي ليس قبل عام أو عامين، إذ يتطلب الأمر بداية استيعاب التوسعات الأخيرة التي أتمها البنك، ولاسيما في مصر بعد الاستحواذ على بنك كبير يملك نحو 25 فرعاً، كما ان عملية التكامل مع المصارف المستحوذ عليها (Integration) ليست سهلة. أما بالنسبة الى لأسواق التي تدخل ضمن اهتماماتنا مستقبلاً فيأتي في مقدمها سورية.

■ **إذاً، قد تكون الأزمة وفّرت فرصاً جديدة لتملّك مصارف، بعد الارتفاع الكبير في أسعارها أثناء الفورة؟**

□ بالفعل وفّرت الأزمة بشكل عام فرصاً مهمة لعمليات استحواذ جديدة في القطاع المصرفي، وهذا الواقع تجسّد في صفقة شراء نسبة مهمة من بنك بوبيان الإسلامي المحلي، ولكن يبقى أهمية الاختيار واتخاذ قرار في هذا الشأن، فعلى سبيل المثال تركيا تزخر بفرص جيدة من حيث قيمة الأسعار مقارنة بما ستكون عليه بعد عامين، ولكن أي قرار في هذا الشأن لن يكون سهلاً، خصوصاً إذا كانا بين خيارين، استيعاب الاستثمارات التي تمت خلال عامين أو الدخول في استثمارات جديدة.

نحو مزيد من التوسع في السوق التركية عبر تملك بنك جديد يتم دمجه بالمصرف الحالي


قناة تأتيكم باللغة العربية
www.natgeotv.ae
بمشاركة
أبوظبي
الفضاء إن تحدّث
يتحدّث عبر قناتنا
ويُعلمنا أنّ آثار خطوات روّاد الفضاء على سطح القمر ستبقى ملايين السنين
لعدم وجود الرياح.
قصص الفضاء والكثير غيرها ستتابعونها على قناة ناشيونال جيوغرافيك أبوظبي المختصّة في برامج الترفيه
الواقعي عن كلّ ما يتعلّق بالطبيعة والعلم والإنسان، والتي تأتيكم اليوم مجّاناً وباللغة العربية. مع أكثر
من ١٢٠ سنة من الاستكشاف ودفع البشرية قدماً على درب التطوّر، ستنضمّون اليوم إلى ملايين من مشاهدي
قناة ناشيونال جيوغرافيك من حول العالم.
Nasa/National Geographic Stock
NATIONAL
GEOGRAPHIC
ABU DHABI
تابعوها على عربسات بدر ٦: التردد: 11.804 GHz الاستقطاب: أفقي التصويب: 3/4 الترميز: 27500
نايلسات ١٠٢: التردد: 12.226 GHz الاستقطاب: أفقي التصويب: 3/4 الترميز: 27500

■ بالعودة إلى نشاط بنك الكويت الوطني، سبق لوكالة التصنيف العالمية «موديز» ان خفضت تصنيفها للمتانة المالية للبنك من درجة (B-) إلى درجة (C+)، ما هو تعليقكم على هذه الخطوة؟

□ لدى «موديز» (Moody's) فكرة مسبقة بأن البيئة التشغيلية في الكويت ضعيفة، وحاولنا مناقشة آرائهم من دون ان نصل إلى نتيجة، في حين أن وكالات التصنيف العالمية الأخرى لم تحذُ حذوها وحافظت على تصنيفاتها الممنوحة للبنك. وهنا لا بدّ من التذكير انه سبق لـ «موديز» أن خفضت التصنيف السيادي للكويت، ومن ثم خفضت تصنيفاتها لمصارف كويتية أخرى، علماً أن توجهات «موديز» تأتي كرد فعل على الانتقادات الموجهة إليها من قبل جهات أخرى، خصوصاً في ظل التصنيفات الرفيعة التي منحت لمؤسسات مصرفية في أميركا أفلست في ما بعد. ومع ذلك ما زال «الوطني» يحتفظ بأعلى تصنيف ائتماني بين المصارف في منطقة الشرق الأوسط، سواء من «موديز» أو «ستاندرد آندبورز» (Standard &Poor's) أو «فتيش ريتنجز» (Fitch Ratings).

■ استناداً إلى ذلك، هل توافقون على الرأي القائل بأن وكالات التصنيف تؤدي دورها بصورة غير موضوعية؟

□ بالتأكيد والسبب في ذلك أنها تعرضت لضغوطات وانتقادات من جهات عدة في ظل تفاقم الأزمة المالية العالمية في الغرب تحديداً، وهو ما أثّر على قرارات هذه الوكالات، وجعلها تتشدد أكثر فأكثر في تصنيفاتها الائتمانية، إلا ان ذلك لا ينفي أهمية دورها خصوصاً وان هذه التصنيفات تمثل بطاقة التعريف والهوية الخاصة بالمصارف في الأسواق الدولية.

أهم دروس الأزمة يخص الأجهزة الرقابية أكثر من المصارف

■ أشرتم إلى الاستحواذ على حصة مؤثرة في بنك بوبيان، ما يفتح المجال للتواجد في قطاع الصيرفة الإسلامية، ما هي الخطوات التي يتم اتخاذها لتطوير أداء البنك؟

□ لا بدّ من الإشارة إلى أننا نحرص على ان يكون نشاط وعمل بنك بوبيان منفصلين ومستقلين تماماً عن نشاط بنك الكويت الوطني وذلك وفقاً لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية. من جهة أخرى نعتقد ان البنك أمام فرصة كبيرة خصوصاً في ظل ارتفاع الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية، في الوقت الذي ما زال فيه عدد المصارف المحلية العاملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية قليلاً، علماً ان الدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية كان هدفاً ستراتيجياً لـ «الوطني» منذ فترة طويلة، والاستحواذ على حصة مؤثرة في «بوبيان» سيفتح أمامنا فرصاً وآفاقاً واسعة في الصيرفة الإسلامية. وفي إطار العمل على تطوير نشاطه تعاقدت إدارة بنك بوبيان مع شركة ماكينزي للاستشارات بهدف إعداد ستراتيجية لتطوير نشاطه ومن المتوقع ان تبصر النور خلال أشهر قليلة.

■ كرس «الوطني» مفهوم المصرف الشامل أي التجاري والاستثماري في آن من خلال شركة NBK Capital، هل لا يزال هذا النموذج قابلاً للتطبيق؟

□ بات واضحاً ان مفهوم الصناعة المصرفية الاستثمارية تعرّض لضربة موجعة خصوصاً بعد الذي حدث في أميركا بدءاً مما حصل مع بنك «ليمان براذرن» وصولاً إلى التغيرات التي طاولت مصرف مورغان ستانلي (Morgan Stanley) و«غولدمان ساكس» (Goldman Sachs) وتحولها إلى العمل وفق مفهوم الشركات القابضة، وفي ظل هذه التغيرات عدنا إلى القاعدة التقليدية الأساسية القائمة على «الإيداع والتسليف»، من هنا نعتقد ان الصناعة المصرفية الاستثمارية تحتاج إلى إعادة نظر شاملة في نموذج عملها، وحتماً سنصل إلى نموذج عمل جديد يحد من المخاطر العالية التي كانت تتعرض لها المصارف الاستثمارية في السابق بما يعيد لها شيئاً من الانتعاش.

أما بالعودة إلى مفهوم المصرف الشامل، فلا شك أن الأزمة أظهرت ضرورة الفصل بين النشاط المصرف التجاري والمصرف الاستثماري، بناءً على ذلك أعتقد ان تجربة المصرف الشامل لم يحالفه النجاح. وفي ما يتعلق بـ«الوطني للاستثمار» (NBK Capital) فالشركة تشهد يوماً بعد يوم المزيد من الاستقلالية عن البنك، وذلك على الرغم من مرحلة التكامل التي وصلنا إليها خلال المرحلة الماضية، وانطلاقاً من هذه الوقائع لا بد للشركة أن تبتكر نموذجاً جديداً كما هو الحال بالنسبة لمختلف المؤسسات الاستثمارية الأخرى، وهو بلا شك يعدّ تحدياً حقيقياً.

■ هل تعتقدون أن الأزمة قوّت البنوك المركزية على حساب المصارف والمؤسسات المالية، وهل ستشهد المرحلة المقبلة المزيد من التدخل للبنوك المركزية؟

□ لا شك أن هذا الواقع تكرّس بعد الأزمة، وهو لم يقتصر على المصارف المركزية بل شمل كافة الأنظمة الرقابية التي أصبحت أكثر تشدداً، كما أن التحفظ والتشدد طاولا الحكومات، ولا نريد القول أننا عدنا إلى زمن الاشتراكية، ولكن حتى في أميركا التي تعدّ أم الرأسمالية أصبحنا نشتّم منها رائحة الاشتراكية. ■

المرتبة 38 بين أكثر المصارف آماناً حول العام

اختارت المطبوعة الدورية غلوبال فاينانس العالمية، وللمرة الثانية خلال العام نفسه، بنك الكويت الوطني ضمن أحدث قائمة لأكثر 50 بنكاً أماناً على مستوى العالم للعام 2009، حيث تقدم إلى المرتبة 38 بعد أن قفز ست مراتب عن موقعه في القائمة السابقة والتي كان يحتل فيها المرتبة 44، وتقدم «الوطني» على مصارف عالمية عدة مرموقة كبنك «جي بي مورغان» (GP Morgan) وبنك «يو بي إس» (UBS)، سوسيته جنرال، ويلز فارغو وكريدي سويس(Credit Suisse). ويعد «الوطني» المصرف العربي الوحيد ضمن هذه القائمة لمرتين متتاليتين خلال العام ذاته.

أرباح النصف الأول تشكل 55 في المئة من إجمالي أرباح القطاع

حقق «الوطني» أرباحاً صافية بقيمة نحو 439.2 مليون دولار وذلك خلال النصف الأول من العام الحالي، فيما بلغت الإيرادات التشغيلية ما قيمته نحو 959.2 مليون دولار، وشكلت هذه الأرباح ما نسبته نحو 55 في المئة من إجمالي أرباح المصارف الكويتية خلال النصف الأول من العام. أما الإيرادات التشغيلية وهي الركن الأساسي لنشاط البنك فقد نمت من ما قيمته نحو 950 إلى 959.2 مليون دولار. هذا وقد بلغ العائد على الموجودات ما نسبته 2.1 في المئة، فيما بلغ العائد على حقوق المساهمين ما نسبته 17.7 في المئة. كما بلغ إجمالي موجودات البنك ما قيمته 42.2 مليار دولار، فيما بلغت حقوق مساهميه 5.6 مليارات دولار كما في نهاية شهر يونيو الماضي.

موريتانيا في الساحة الدولية مجدداً

نواكشط - الاقتصاد والأعمال

ما يجري في موريتانيا حالياً لا يمكن تسميته الولادة الجديدة، كما يشاء البعض، بقدر ما هو «العودة» الى مسيرة الإصلاح والنمو التي بدأت قبل نحو سنتين، وعطلها خلل في التطبيق اقتضى وقف المسيرة لإصلاح الأمور وإعادة القطار الى سكّته.

الرئيس محمد ولد عبد العزيز

يبدو ان العودة ستتسم بالزخم نفسه الذي عاشته موريتانيا في العام 2007، لأن الظروف متشابهة لجهة الدعم الدولي والثقة بأوضاع البلاد. وأكثر من ذلك المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية الأخيرة من أفضل ما سجّلته موريتانيا منذ سنوات، حسبما ذكر محافظ البنك المركزي الموريتاني **سيد احمد ولد الرايس**، الذي أبلغ «الاقتصاد والأعمال» أن الاحتياطي من العملات الأجنبية بلغ مطلع الشهر الماضي رقماً قياسياً، وحافظت العملة الوطنية على سعر الصرف. وتسجل الموازنة فائضاً جيداً، في ما تمّ لجم التضخم، وسجّلت أسعار السلع الاستهلاكية انخفاضاً مهماً في الأشهر الماضية. واعتبر المحافظ أن هذه الأرقام تعتبر دليلاً على سلامة الوضع في موريتانيا، وعلى صواب السياسة المتبعة منذ قيام الحركة التصحيحية، ولولا ذلك لما تمكّن البلد من الصمود لمدة سنة مواجهاً انعكاسات الأزمة المالية والعالمية من جهة، وحالة الترقب التي توقف عندها الأصدقاء والأشقاء منتظرين النتائج التي ستؤول إليها الأوضاع الداخلية.

صعوبات ظرفية

لكن الزائر لموريتانيا لا يُشارك في هذه النظرة المتفائلة بسبب تردّي الخدمات وتفاقم بعض المشاكل خصوصاً تلك التي نجمت عن هطول أمطار غزيرة في الشهر الماضي أدت إلى خسائر بالممتلكات وأعطال بالتيار الكهربائي، الذي انقطع عن معظم أنحاء العاصمة نواكشوط، وعاش المواطنون فترات تقنين قاسية في ظروف مناخية صعبة. غير ان وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية **د. سيدي ولد تاه** قلّل من شأن الصعوبات الظرفية وأيد النظرة المتفائلة لمحافظ البنك المركزي مؤكداً على أن المجتمع الدولي يعتبر موريتانيا بلداً منفتحاً ومؤهلاً لمشاريع شراكة مع دول العالم، حيث تدور مفاوضات متقدّمة مع دول مثل الهند وأميركا اللاتينية وسورية وغيرها، أما أحداث الأشهر الماضية فقد أصبحت وراءنا بعد الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الرئيس **محمد ولد عبد العزيز** من الدورة الأولى، واعترف ممثلو الهيئات الدولية والمجتمع المدني بنزاهتها وحريتها، معتبرين ان موريتانيا دخلت مرحلة جديدة قوامها حكم قوي يتمتع بالدعم الدولي ويملك برنامجاً متكاملاً للانتقال بالبلاد الى مرحلة النمو والتطور.

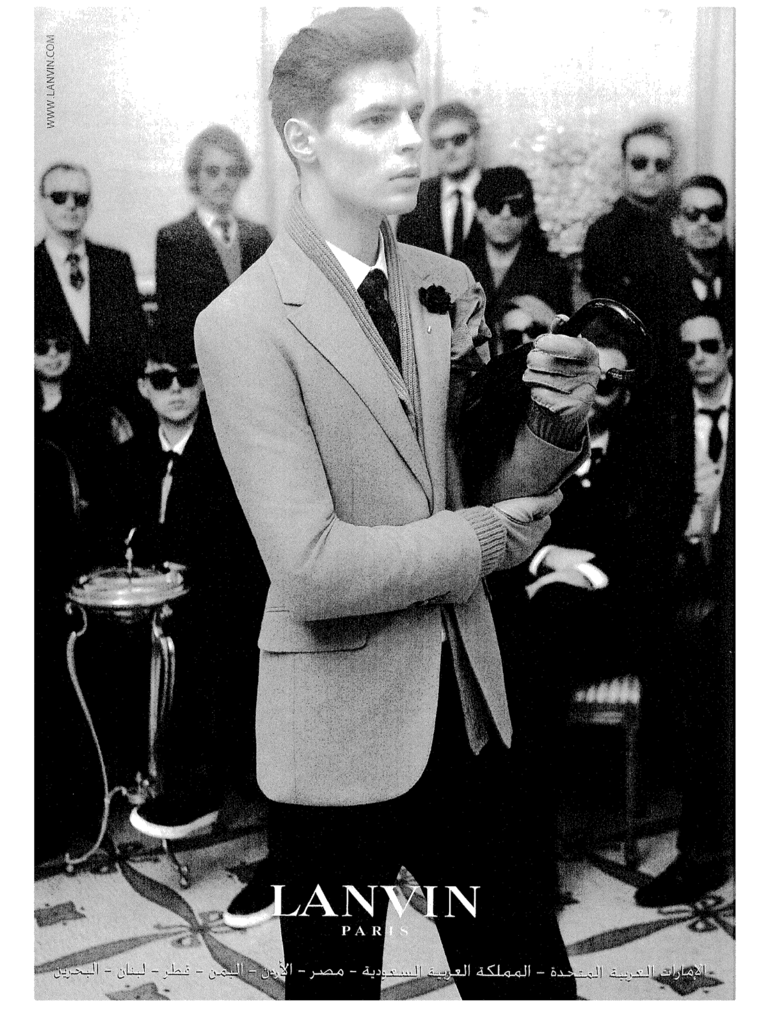
الرئيس محمد ولد عبد العزيز: البنى الأساسية قمة الأولويات

أحمد ولد الرايس: إحتياطي قياسي للعملات

سيدي ولد تاه: تحول الأفكار إلى دراسات ومشاريع تأهيل شامل للقطاعين العام والخاص

بانتظار الدراسات

وتابع الوزير **ولد تاه**: «هناك نظرة خاطئة تقول بأننا حصلنا على دعم وتمويلات دولية كبيرة في اجتماعات باريس 2007، لكننا لم ننفذ شيئاً، هذا الأمر ليس صحيحاً ولا بدّ من وضع الأمور في نصابها. فقد ذهبنا الى باريس وقدمنا مجموعة من الافكار الطموحة والضرورية لاطلاق مسيرة التقدم، وحصلنا على الدعم لتنفيذ ما اقترحناه، ولم تكن لدينا سوى دراسات محدودة لبعض المشاريع بينما كان المطلوب وضع إطار من الدراسات النهائية ليتحول الدعم الى تمويلات ويبدأ تنفيذ المشاريع. لم يكن في هذا التوجّه أي تسرع بل سرعة لاستغلال الظرف السياسي المؤاتي وهذا ما جرى بالفعل. فقد طلبنا 1.6 مليار دولار، فحصلنا على 2.2 مليار دولار الى جانب تمويلات غير محددة من دول مهمة مثل ألمانيا واليابان التي طلب ممثلوها مهلة لإقرار التمويلات بعد ان أكدوا دعمهم وموافقتهم.


WWW.LANVIN.COM
LANVIN
PARIS
الإمارات العربية المتحدة - المملكة العربية السعودية - مصر - الأردن - اليمن - قطر - لبنان - البحرين

بناءً على ما سبق نؤكد اننا لن ننطلق الآن من الصفر بل سنتابع ما بدأناه، ونحن بصدد إعداد الدراسات النهائية لكل المشاريع المقترحة. نذكر هنا أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منحنا تعهدات وأبدى استعداده لتقديم المزيد، لكن الدراسات لم تكن جاهزة. اليوم أنجزنا الدراسات اللازمة للمشاريع التي قدّم الصندوق تعهدات حيالها، وخلال الشهر الحالي سوف تنجز الاتفاقات ويبدأ التنفيذ».



من اليمين: الوزير سيدي ولد تاه والمحافظ سيد احمد ولد الرايس

لكن أين مشاريع الطرق والصرف الصحي وغيرها من المشاريع التي تمس المواطن في حياته اليومية وتوفّر له خدمات جيدة؟ يقول الوزير **ولد تاه**: «كلها كانت مجرد أفكار في اجتماعات باريس، وهي تتحول تدريجياً الى دراسات وسيبدأ التنفيذ قريباً. ونودّ الإشارة هنا الى ان الرئيس **محمد ولد عبد العزيز** لم ينتظر انجاز الدراسات والاتفاقات، فاتخذ قرارات تحسّن حياة المواطنين، مثل طلب انجاز 100 كلم من الطرق داخل العاصمة، ووفّر التمويل من مصادر ذاتية، اذ اقتطع نسبة من ميزانية رئاسة الجمهورية، وطلب من الوزارات القيام بتدابير مماثلة وجرى استخدام المبالغ للطرق ولدعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية».

دعم عربي ودولي

المطلوب كثير ولا بدّ من نقطة انطلاق، فمن اين ستكون البداية؟ يردّ الوزير **ولد تاه**: «الظروف مشابهة للعام 2007، مع عناصر ايجابية جديدة. لدينا دعم دولي من مختلف الأطراف، تأكّد في حفل تنصيب الرئيس **محمد ولد عبد العزيز**، حيث أوفدت كل الدول ممثليها، والكل يرى ان موريتانيا تستحق المساعدة والاهتمام ولديها فرص كبيرة ومتنوعة للاستثمار والأعمال. هناك اجماع دولي على مساعدة موريتانيا على الرغم من التناقضات بين بعض الدول، وقد تلقى الرئيس دعوة من المملكة العربية السعودية للمشاركة في حفل تدشين جامعة الملك عبد الله بن عبد العزيز، ولدينا عروض للدعم من إيران. أما الولايات المتحدة فتتابع تطوراتنا وسفيرها على اتصال دائم معنا، وكذلك فنزويلا وفرنسا والصين وغيرها. رأينا البداية بإحياء مكانة موريتانيا في الساحة الدولية، وتفعيل علاقاتها مع القوى العظمى. نحن نرتبط بعلاقات تاريخية مع فرنسا، وعلاقات وطيدة وعميقة مع اسبانيا، وبالطبع نحظى بدعم عربي واسع وهناك رغبة أبداها الأمين العام لجامعة الدول العربية **عمرو موسى** بزيارة موريتانيا وتنظيم مؤتمر عربي ودولي في نواكشوط وهذا ما نعمل عليه حالياً».

وأضاف: «المطلوب ترجمة الدعم واهتمام المجتمع الدولي الى مشاريع تساعد موريتانيا على الخروج من مأزقها التاريخي وهو تخلف البنى التحتية والخدمات بشكل عام. بإعتقادنا ان ترجمة الدعم بدأت تتحقق وبسرعة غير منظورة. فخلال حفل تنصيب الرئيس اعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنهما سيرسلان خبراء الى موريتانيا في اول اسبوع عمل بعد عطلة الصيف، وهذا ما حصل بالفعل، وهم موجودون حالياً في نواكشوط ونعتقد انهم سيعلنون عن تدابير جديدة ومهمة جداً لمصلحة موريتانيا خلال ايام. نجحنا في تجاوز الأيام الصعبة، وصمدنا على الرغم من جميع الظروف السلبية بدءاً من الأزمة المالية العالمية وتراجع التمويلات الخارجية وانتهاءً بحالة الترقّب عن بعد من الجميع».

■■

حضور دولي في حفل التنصيب، والرئيس عبد العزيز يلبي دعوة سعودية

■■

محافظ البنك المركزي الموريتاني يكشف عن مؤشرات ايجابية اقتصادية ومالية

■■

اين القطاع الخاص؟

هل يُكتب النجاح لهذه البرامج في ظل التخلف الإداري ونقص الكفاءات؟ يقول الوزير: «لدينا مصدر قوة استثنائي. فالرئيس **محمد ولد عبد العزيز** شخصية جديدة لم تعرفها موريتانيا من قبل. شعاره محاربة الفساد ليس مجرد شعار رنان، فهو رجل ميدان ولا يكتفي بالتقارير التي ترده. يتابع الأمور باستمرار، يتصل بالمسؤولين ويناقش كل شاردة وواردة، يقوم بزيارات غير معلنة لمعالجة أي خلل. شغله الشاغل الاهتمام بالأمور الحياتية للمواطنين، حيث حرص على خفض تكلفة المعيشة خصوصاً لدى العائلات الفقيرة وفي المناطق الريفية. ولعل اهم ما سنواجهه في المرحلة المقبلة هو ضعف القطاع الخاص الموريتاني. ونحن امام خيارين، فإما التحرك بسرعة لأن الزمن لا يرحم معتمدين على القطاع الخاص الأجنبي وهذا امر غير صحي، وإما الانتظار حتى يتطور القطاع الخاص الوطني وهذا لا يجوز في ظروف موريتانيا الحالية. وفي اعتقادي ان لدى الرئيس الحل الوسط فهو مقتنع بضرورة تنفيذ برنامج للتأهيل الشامل يطاول المؤسسات والقوى العاملة والإدارة في القطاعين العام والخاص، وهو قادر على انجاز هذا البرنامج بما يتمتع من رؤية مستقبلية وقدرات شخصية.

وماذا عن موقف هيئات التمويل الدولية من الإجراءات الاجتماعية والدعم المقدّم للمواطنين؟ «لن يشكل ذلك عائقاً أمامنا، وسنتمكن من اقناع هيئات التمويل، وهؤلاء سيسمعون في موريتانيا لغة جديدة، وسأعطي مثالاً على ذلك ما قمنا به في وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية. لدينا مجموعة من الشباب الذين نالوا شهادات عليا من جامعات دولية وأكثرهم تخرجوا من أميركا. كل ما جرى هو تفعيل هؤلاء الشباب وتحضير الملفات قبل وصول بعثة البنك الدولي وصندوق النقد. لقد لاحظنا أن مؤسسات التمويل الدولية قدمت تنازلات وتساهلت مع دول أخرى بسبب انعكاسات الأزمة العالمية، ولن يكون مقبولاً ان تفرض علينا هذه المؤسسات ما تريده او ما تعتقده مناسباً لنا، لان لكل بلد ظروفه وخصوصيته ولا يمكن تطبيق الوصفة التقليدية على الجميع». ■



الوزير محمد عبد الله ولد أداع

أكّدت مشاركتها في المنتدى الصناعي العربي:

موريتانيا تعرض برنامجا لتطوير الصناعات التحويلية

أعدّت وزارة الصناعة والمعادن في موريتانيا، بإشراف الوزير محمد عبد الله ولد اداع، خطة لتطوير الصناعات التحويلية تبلغ تكلفتها نحو 120 مليون دولار، تموّل بنسبة 25 في المئة من مصادر داخلية والنسبة الباقية من مصادر هيئات التمويل العربية والدولية.

أوضح الوزير **ولد اداع** لـ «الإقتصاد والأعمال» أن موريتانيا تدرس إمكان المشاركة بفعالية في المنتدى الصناعي العربي الدولي الذي سينعقد في الدوحة في ايار 2010، وانه أعطى تعليماته الى دوائر الوزارة لتنظيم هذه المشاركة، معتبراً ان المنتدى يمكن ان يشكّل فرصة لعرض «برنامج دعم وتطوير الصناعات التحويلية» في موريتانيا، ولإيجاد مصادر إضافية لتمويله.

وأشار الوزير **ولد اداع** الى أن شركاء موريتانيا في التنمية، سبق ووافقوا على دعم برنامج لتطوير القطاع الصناعي في اطار مسيرة التنمية في موريتانيا، وجهودها لخلق فرص العمل ومحاربة الفقر. وأضاف ان مدة التنفيذ تمتد لفترة 3 سنوات وتنجز على 3 مراحل، بتكلفة تقديرية تبلغ 120 مليون دولار للمرحلة الاولى توفّر نسبة 25 في المئة منها الوزارة وعدد من المؤسسات الكبرى في موريتانيا، فيما تسعى الوزارة الى الحصول على المبلغ الباقي من الهيئات العربية والدولية المانحة والممولة مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الاسلامي للتنمية وبرنامج العون الانمائي الاميركي وغيرها.

وتتوقع الوزارة الحصول على دعم فني من المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة يونيدو و OMP. ويستهدف البرنامج قطاعات الصناعات الغذائية، الصناعات الجلدية، مواد البناء، الصناعات المعدنية والكيميائية والتعدينية وغيرها.

خلفية البرنامج

تولي الحكومة الموريتانية اهتماماً خاصاً بالصناعات التحويلية للاعتماد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتنفيذاً لهذا التوجّه، قامت وزارة الصناعة والمعادن بإعداد برنامج وطني، إنمائي متكامل يتم تنفيذه على 3 مراحل، مدة كل منها 4 سنوات وذلك حسب الاعتبارات الآتية:

- تعهد عدد من شركائنا في التنمية بدعم خطط تطوير قطاع الصناعة وتنسيقه مع الستراتيجية الوطنية للتجارة.
- الستراتيجية الوطنية للصناعة في أفق 2015.
- الإطار الستراتيجي لتنمية القطاع الخاص ومكافحة الفقر.

الأهداف والمهام

يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها: تعظيم القيمة المضافة للمنتجات الوطنية، الربط بين ستراتيجية التنمية الصناعية والإطار الستراتيجي لمكافحة الفقر، تحقيق تكامل صناعي بين القطاعات الإنتاجية الوطنية، تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الوطنية، خلق المزيد من فرص العمل في القطاع الصناعي، ومضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الخام.

سيركّز هذا البرنامج على القطاعات الصناعية والأساسية ذات الأولوية. ويقوم بمجموعة من المهمات، منها تقديم الدعم الفني والمالي للمنشآت الصناعية والحرفية المستهدفة مع التركيز على الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية، تقديم الدعم اللازم لتأهيل الصناعات القائمة وإعادة تأهيل الصناعات التي تعاني من صعوبات، تقديم الدعم لإنشاء وتطوير الوحدات الصناعية في قطاع المناولة والأقطاب والحاضنات التكنولوجية وميدان التنمية الحيوانية، تقديم الدعم لإعداد الدراسات القطاعية ودراسات الجدوى، تقديم الدعم لإقامة وكالة وطنية للمواصفات والمقاييس، الإسهام في إقامة صندوق متخصص في تنمية نشاط القطاع الصناعي التحويلي، دعم تصدير المنتجات الصناعية، وضع قاعدة معلومات خاصة بالقطاع الصناعي، وضع التشريعات المنظمة لقطاع الصناعة والموحدة للإشراف عليه بالتعاون مع القطاعات المختصة. ■

المؤشرات

المؤشرات الحالية	المستهدف تحقيقها		
	2014	2018	2022
عدد المنشآت الصناعية التحويلية : (100 وحدة حاليا)	200	400	600
عدد العاملين في المنشآت الصناعية التحويلية: (2863 عاملاً حاليا)	4500	6700	9000
مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي: (6 في المئة حاليا)	% 10	% 15	% 20
مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات : (متواضعة حاليا)	% 8	% 12	% 15

شركة مواد الإعمار القابضة CPC نموذج للنمو الثابت والمدروس

د. فيصل إبراهيم العقيل

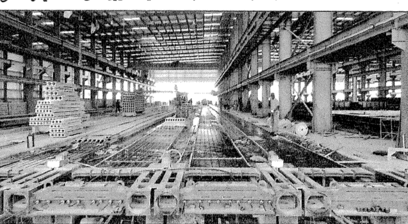
جدّه – الاقتصاد والأعمال

تشكّل تجربة شركة مواد الإعمار القابضة (CPC) نموذجاً للتوسّع والنمو المدروس والمتأني، والمستند إلى رؤية ثاقبة للفرص المتاحة من جهة والى دراسات جدية معمقة للأسواق من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك وجود مجلس إدارة ومساهمين يوفرون الدعم والتوجيه، وإدارة تنفيذية كفوءة. ولذلك خطت الشركة وخلال فترة قياسية نسبياً، خطوات واسعة وفق خطط واضحة وخيارات ناجحة، مكنتها من الوقوف على أرض صلبة في المملكة العربية السعودية ومن ثم الانتشار إقليميا وعالمياً.

قصة نجاح CPC كانت موضوع حوار أجرته «الإقتصاد والأعمال» مع مدير تطوير الأعمال والشؤون الإدارية، والمتحدث الرسمي بإسم الشركة د. فيصل إبراهيم العقيل.

بعد الخطوات التوسّعية والتحالفات التي عقدتها الشركة في الأعوام القليلة الماضية. ما هي أهم المشاريع الجديدة على الأجندة؟

من أهم مشاريعنا مشروع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية الذي تمّ إفتتاحه من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك **عبدالله بن عبد العزيز** في إحتفال مميز، ثم مشروع جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، ثم مشروع تطوير جبل عمر في مكة المكرمة ومشاريع أخرى في كل من المنطقة الغربية والمنطقة الوسطى، كما قمنا بشراء قطعة أرض مساحتها 500 ألف متر مربع في الدمام في المنطقة الشرقية لإقامة مجمع صناعي رابع للشركة لمواجهة الطلب المتزايد على مواد البناء والإنشاء في المملكة. كما قامت الشركة أيضاً بإنشاء منطقة صناعية في الرياض تحت إشراف هيئة تطوير المدن الصناعية ومناطق التقنية، مما يؤكد على أن المملكة العربية السعودية هي أهم سوق للشركة على الرغم من توسعها الإقليمي، كما ان ذلك يشكل دليلاً إضافياً على التزامها بتوفير احتياجات السوق السعودية.



احدث خطوط انتاج الخرسانة سابقة الصب

من خلال المخطط الجغرافي للتنفيذ وزيادة حجم المشاريع، أين تقع الأسواق الخارجية في مخططاتكم؟

تقع الأسواق الخارجية في صلب دائرة اهتمام إدارة التطوير والتخطيط، فقد بدأنا في سورية مشروعاً في المنطقة الصناعية (عدرا) واشترينا أرضاً مساحتها الإجمالية 515 ألف متر مربع أنشأنا عليها مجمعاً صناعياً يضم مصانع لإنتاج الخرسانة الجاهزة والألمنيوم والحديد. وتبلغ قيمة الاستثمار نحو 110 ملايين دولار، كما أسسنا شركة للنقل بإسم «وارد» لتوفير نقل المنتجات من المصنع إلى المستهلكين مباشرة والخدمات اللوجيستية. وقد وجدنا تجاوباً وتشجيعاً من قبل الحكومة السورية، إضافة إلى وجود بيئة استثمارية ملائمة متمثلة بالنظم والقوانين وتوفر الأيدي العاملة والمواد الخام. كما وجدنا شركات من الكويت وقطر والإمارات تستثمر في سورية، ما خلق بيئة مشجعة بالنسبة لنا، كما اننا قبل أن نقدم على الاستثمار في أي مكان، لا بدّ أن نتأكد أولاً من وجود مشاريع كبيرة قائمة تشكّل طلباً على منتجاتنا وخدماتنا.

وقد نجحت التجربة في سورية، ومن ثم اتجهنا إلى مصر، حيث قمنا بشراء ارض مباشرة من الدولة في محافظة السادس من

أكتوبر مساحتها مليون و500 ألف متر مربع ليتم تطويرها من ناحية البنية التحتية وتوفير شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف والطرق والمرافق العامة والمساكن لتصبح مدينة متكاملة، وقد تم تقسيمها إلى ثلاثة تخصصات، الأولى للمصانع المتخصصة في الغزل والنسيج والثانية لمصانع المواد الغذائية والثالثة لمصانع مواد البناء والتشييد وهو تخصصنا، وعرضنا على المستثمرين المصريين والعرب والأجانب لكي يستثمروا في المشروع إضافة إلى اننا سهّلنا لهم الحصول على التراخيص بالتعاون مع الهيئات الحكومية ذات العلاقة. بعد ذلك إستثمرنا فيها أرضاً مساحتها 250 ألف متر مربع لإقامة مشروع مماثل لمشروعنا في سورية وهو تحت التنفيذ بحيث تفتتح المرحلة الأولى منه نهاية العام الحالي والمرحلة الثانية بداية العام 2010.

وبعد دراسة سوق الخليج وجدنا ان إمارة أبوظبي سوق واعدة للمشاريع الإنشائية، فقامت شركة مواد الإعمار القابضة بإنشاء شركة إماراتية بإسم شركة مواد الإعمار- الإمارات، فسوق الخليج تعتبر ناجحة بالنسبة لنا لوجود وفرة في الأيدي العاملة ووفرة في المواد الخام والطاقة اللازمة لتشغيل مصانعنا. لقد قادنا نجاح تجربتنا في سورية إلى الاستثمار في الإمارات، كما أن نجاحنا في مصر قادنا للاستثمار في الجزائر التي

توفير كافة مواد البناء في مركز واحد

تعتبر سوقاً مهمة جداً تتوفر فيها الأيدي العاملة والطاقة والمواد الخام إضافة إلى الموقع الستراتيجي والاستقرار السياسي والاقتصادي، إلى التسهيلات التي تقدمها الدولة لتشجيع الاستثمار.

انتهجتم سياسة التحالفات الستراتيجية مع العديد من الجهات الأجنبية والعربية، فكيف ستنعكس هذه الشراكات على أداء مجمعات CPC الصناعية داخل المملكة وخارجها؟



احد مشاريع شركة الألمنيوم و الزجاج



اسطول شاحنات شركة وارد

تدرس CPC شراكاتها طبقاً لأعلى المعايير التي تتوافق مع طموحاتها وخططها الستراتيجية، وتختار أفضل الشركاء الذين يمكنهم تقديم قيمة مضافة لأعمال الشركة. فقد دخلت مؤخراً في شراكة مع شركة «أرابتك» الإماراتية التي توجهت مؤخراً للاستثمار في المملكة. وتتميز «أرابتك» بنجاحها وستراتيجية النمو التي تتبعها منذ تأسيسها إضافة إلى الخبرات الواسعة التي تمتلكها في مختلف المجالات، كشركة ذات «Fasttrack».

هل تصبّ الخيارات التوسّعية في ظل الأزمة المالية العالمية في مصلحة الشركة؟

أثبتت الأزمة المالية صحة الخيارات التوسعية لشركة مواد الإعمار القابضة وحكمة قرارات الاستثمار في انتقاء أسواق منيعة اقتصادياً تتمتع بأرض صلبة للاستثمار خاصة إذا نظرنا إلى الأزمة المالية الراهنة نظرة تفاؤل بوصفها وقتاً مستقطعاً مع بعد الفورة الأخيرة ومرحلة التعافي المستقبلية. ورغم أن الامكانيات المالية للشركة تمكّنها من التوسّع الأفقي، إلا ان خطط تطوير الأعمال في الشركة انتهجت سياسة توسّعية متحفظة مبنية على دراسات جدوى اقتصادية فكانت ستراتيجية التوسّع العمودية التي تمكّن الشركة من العمل في الأسواق المنتقاة بفعالية وعمق أكبر.

ولم تتأثر CPC سلباً بتداعيات الأزمة في أسواق المال كونها شركة مساهمة خاصة، إلا أنها تتأثر سلباً بتذبذب أسعار المواد الخام، إضافة إلى التحدي الكبير المتمثل بصعوبة إيجاد العمالة المؤهلة. ومن جهة اخرى تواجه الشركة تحدي تدريب الشباب السعودي ولهذا السبب أنشأت مركزاً لتدريبهم من خلال مصانعنا ومشاريعنا.

إلى من يعود النجاح المتواصل لـCPC؟

لم يكن باستطاعة شركة مواد الإعمار القابضة أن تخطو خطواتها التوسّعية الجريئة لولا فضل من الله. فقد حققت مشاريعها في السعودية. وخلال فترة قياسية نجاحاً لم تحققه شركات سعودية وعربية مضى على تواجدها في السوق عشرات السنين. وهذه الشركة المساهمة المغلقة والتي تتخذ من جدّه مقراً لها باتت من أسرع 100 شركة نمواً حيث تمّ تكريمها في المملكة على النجاح والتوسع الخارجي. وتبقى

السعودية السوق الأم بالنسبة الى الشركة، حيث تمتلك الشركة حاليا أكثر من 21 شركة ومصنعاً تتوزع في كافة أنحاء المملكة.

ويتمثل رأس المال الحقيقي للشركة في مجموعة الفنيين والعاملين وليس في القدرة المالية التي تملكها. وتولي الشركة اهتماماً كبيراً ببرنامج تدريب العمالة السعودية التي لا تزال السوق بحاجة إلى وقت لتوفيرها في كافة التخصصات. وعلى الرغم من اتساع سوق المملكة ووفرة الطلب فيها، إلا أن طموح CPC تخطى حدود هذه السوق لتخرج إلى أسواق المنطقة.

حصلت شركة بحرة للكابلات الكهربائية المحدودة، إحدى الشركات التابعة لكم على علامة الجودة من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس شهادة الجودة (ساسو).. على ماذا يدل ذلك؟

حصول شركة بحرة للكابلات الكهربائية المحدودة على شهادة الجودة من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس يمثل أهمية كبيرة للشركة، ويعتبر خطوة مهمة في مسيرتها، فهي تدل على أن منتجاتها تصنع وفقاً لأحدث التقنيات وأكثرها تطوراً، وسوف يرفع ذلك من الطلب على منتجاتها التي تشمل الكابلات من 450 حتى 750 فولت، خاصة وأن منطقة الخليج عامة تشهد ارتفاعاً كبيراً في الطلب على الكابلات الكهربائية.

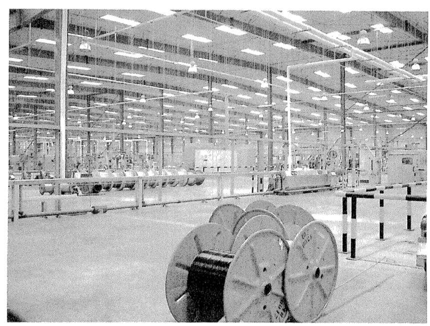
مشروع جامعة الملك عبدالله للعلوم و التقنية

مصانعنا تقدم فرص لتدريب الطلبة والطالبات وتلبي حاجة الأسواق بسهولة وبأسعار منافسة

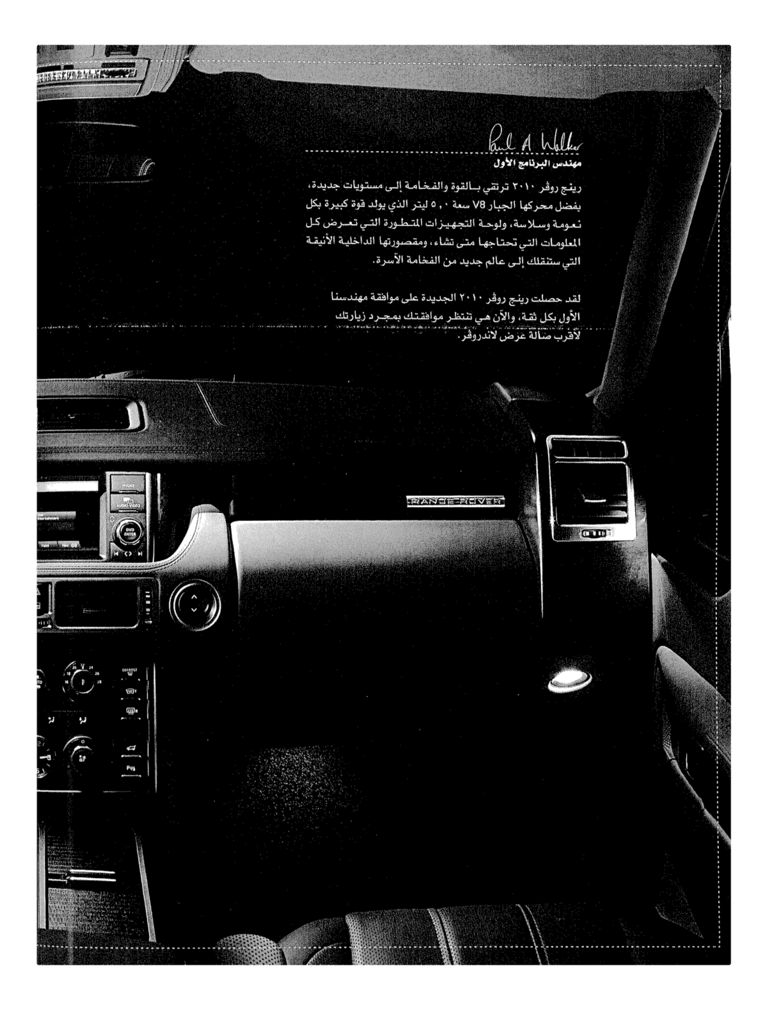
ما هي رؤيتكم للمرحلة المقبلة في ضوء تطورات الأزمة المالية العالمية؟

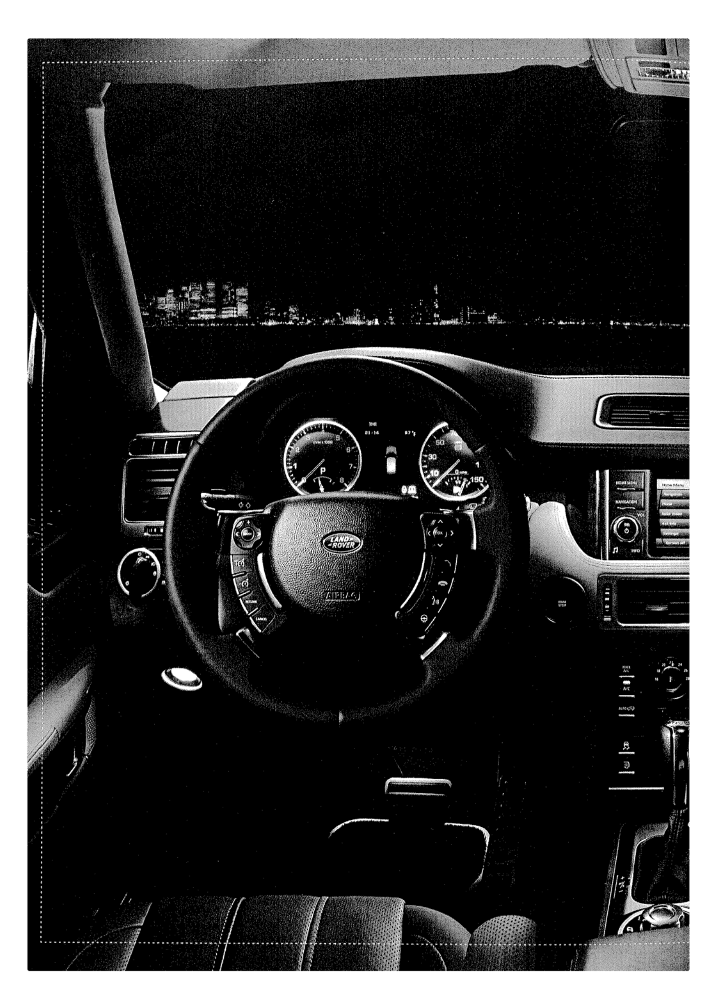
من الواضح أن فرص الاستثمار ليست محصورة في منطقة واحدة وسنعمل على مراجعة خططنا عموماً والنظر في توقيت بعض المشاريع لما فيه مصلحة الشركة وسوق مواد البناء عموماً. وفي الأساس كنا قد وضعنا دراسات جدوى اقتصادية واستثمارية متأنية لمشاريعنا آخذين في الاعتبار تذبذب الأسواق في أسعار مواد البناء خصوصاً المواد الخام. فاتخذنا من الأزمة المالية موعظة لتكثيف جهودنا وتعزيز سبل التعاون لخلق صناعات تكاملية وتوفير البيئات المناسبة لاستعادة الأموال العربية المهاجرة من خلال مشاريع مجدية وطويلة المدى. ومن هنا كان اهتمامنا بتوسيع نشاط CPC داخل وخارج المملكة العربية السعودية. والجدير بالذكر أن المعطيات والمؤشرات المتتالية تشير إلى أن هناك تحسناً تدريجياً في الاقتصاد الأميركي والعالمي عموماً، وهو ما نعتبره مشجعاً ودليلاً على أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد تخطت أسوأ مراحلها، كما أن هناك مؤشرات عدة تدل على أن الأوضاع الاقتصادية العالمية في تحسن وسنرى نتائجها قبل نهاية العام الحالي.

أما على صعيد النمو الاقتصادي في المملكة فهو بلا شك يدعو الى التفاؤل، فنحن في سوق مستقرة. وما نستند إليه من تطور في أسواق النفط واستقرار سعره يتوقف على هذه النظرة التفاؤلية. فمن المتوقع ان نشهد زيادة في الإنفاق الحكومي والخاص، والجميع الآن في انتظار تطبيق قانون الرهن العقاري الذي سيعطي فرصاً كثيرة ليس فقط لشراء المنازل بل للشركات المتخصصة في مواد البناء.■



مصنع شركة بحرة للكابلات الكهربائية


Paul A Walker
مهندس البرنامج الأول
رينج روڤر ٢٠١٠ ترتقي بـالقوة والفخامة إلى مستويات جديدة، بفضل محركها الجبار V8 سعة ٥,٠ ليتر الذي يولد قوة كبيرة بكل نعومة وسلاسة، ولوحة التجهيزات المتطورة التي تعرض كل المعلومات التي تحتاجها متى تشاء، ومقصورتها الداخلية الأنيقة التي ستنقلك إلى عالم جديد من الفخامة الآسرة.
لقد حصلت رينج روڤر ٢٠١٠ الجديدة على موافقة مهندسنا الأول بكل ثقة، والآن هي تنتظر موافقتك بمجرد زيارتك لأقرب صالة عرض لاندروڤر.
RANGE ROVER


LAND ROVER
AIRBAG
HOME MENU
NAVIGATION
VOL
INFO

خبراء يعقّبون على تقرير "ساما":

الاقتصاد السعودي تجاوز الأزمة وعاد للنمو

الرياض- روجيه رومانوس

خلق التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، الذي تسلّم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز نسخة منه من محافظ المؤسسة د. محمد الجاسر، أجواءً تفاؤلية لدى القطاع الخاص. فقد احتوى التقرير على أرقام ومؤشرات تؤكد تحقيق الاقتصاد الوطني معدّلات نموّ إيجابية للعام 2009 تصل الى حدود 3 في المئة، على عكس ما أشاعته تقارير بعض المؤسسات الدولية في وقت سابق من هذا العام.

«الإقتصاد والأعمال» استطلعت آراء بعض الخبراء في هذا التحقيق.



الملك عبدالله يتسلّم التقرير السنوي الـ 45 لـ «ساما» من المحافظ د. الجاسر

توقّع التقرير السنوي الـ 45 الصادر عن «ساما» ان يبلغ إجمالي قروض الصناديق الحكومية للأنشطة الاقتصادية في العام 2009 نحو 40 مليار ريال، ولفت الى أن الاقتصاد الوطني واصل في العام 2008 نموّه القوي للعام السادس على التوالي، إذ ارتفع الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة 4.5 في المئة، وتعزّز دور القطاع الخاص محقّقاً نمواً بنسبة 4.7 في المئة. ولفت التقرير إلى أن المملكة حقّقت أكبر فائض في المالية العامة في تاريخها بلغ 33 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، وسجّل ميزان المدفوعات فائضاً للعام العاشر على التوالي وصلت نسبته الى 28.6 في المئة من الناتج الإجمالي.

وأفاد التقرير أن القطاع المصرفي استمرّ في القيام بدوره في توفير التمويل اللازم للاقتصاد، حيث ارتفع عرض النقود بنسبة 17.7 في المئة في العام 2008، وزاد الإئتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 27.1 في المئة ليصل الى 744.7 مليار ريال، كما نما الناتج المحلّي الحقيقي للقطاع الخاص بمعدل سنوي نسبته 5.5 في المئة في السنوات الخمس الماضية، في حين ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 23.2 في المئة. أما التضخم، فرصد التقرير تراجعه من أعلى نقطة وصل اليها في يوليو 2008 وهي 11.1 في المئة الى 4.2 في المئة في الشهر ذاته من العام الجاري، متوقّعاً أن تستمرّ وتيرة انحساره.

الاستثمار في الأصول الثابتة

وفي تعليقه على التقرير، يشير الخبير الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة وطن للاستثمار **د. إحسان بو حليقة** الى أن «التقرير رصد بشكل أساسي العام 2008، في حين أن تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بدأ يتّضح في 2009 ولاسيما من حيث النشاط الإقراضي للبنوك التي سعت الى إعادة هيكلة نشاطها الإئتماني. لافتاً إلى أن «تأثر اقتصاد المملكة بالأزمة كان أقل نسبياً، والسبب الرئيسي هو الإنفاق الحكومي المرتفع والذي يظهر بصورة واضحة منذ أربع سنوات، ولاسيما من خلال الإنفاق الاستثماري، الذي يعد الأعلى عالمياً نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الولايات المتحدة أو دول مجموعة الاتحاد الأوروبي». ويعتبر أنّ «هذا الإنفاق من شأنه أن يحقق معدلات نموّ هذا العام تصل الى نحو 3 في المئة».

وفي هذا الإطار، أعلنت المملكة استعدادها لإنفاق 1.5 تريليون ريال لبرنامج الاستثمار في القطاعين الحكومي والنفطي من خلال الإنفاق على مشاريع الخدمات الأساسية خلال السنوات الخمس المقبلة. كما استمرّت في التوسع في الإنفاق بعد إقرار ميزانية 2009، حيث قدرت المصاريف بنحو 475 مليار ريال. كذلك تضمّنت ميزانية هذا العام اعتماد استثمارات إضافية بلغت 225 مليار ريال، أي بزيادة نسبتها 36 في المئة عن مخصصات السنوات الماضية، لمشاريع البنية التحتية والتوسع في المشاريع القائمة.

كما ارتفعت مخصصات ميزانية التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية. وهنا يشير **د. بو حليقة** الى أنّ «وزارة التربية والتعليم تستلم يومياً مدرستين من المقاولين، الأمر الذي يعتبر مؤشراً قوياً للإنفاق الاستثماري الذي يهدف الى بناء المزيد من الأصول الثابتة ما يعزّز من نموّ الناتج المحلّي الإجمالي». ويرى أنّ «التضخّم الذي كان يعتبر من أهم تحديات العام 2008، بدأ يشهد منحىً تراجعياً، متوقّعاً أن «يكمل مسيرته التراجعية حتى نهاية العام الحالي»، ويتمنى عودته الى سابق عهده حيث كانت نسبته تتراوح ما بين 1 و3 في المئة».

التحفظ آتى ثماره

من جانبه، يرى رئيس مجلس إدارة شركة «كي بي أم جي للاستشارات المالية المحدودة» **عبدالله الفوزان** ان «الفوائض الناتجة عن ارتفاع عائدات البترول في العام 2008 والتي تقدّر بنحو 600 مليار ريال، ستساعد المملكة في تحفيز اقتصادها المعتمد اساساً على الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يؤدي الى انتعاش القطاع الخاص». ويضيف: «نتيجة للوضع المالي العالمي، تمتلك السعودية فرصة لن تتكرّر يجب استغلالها، إذ انّ هناك دولاً تحتاج إلى ما بين 5 الى 10 سنوات لاستعادة زخمها الاقتصادي»، لافتاً الى انّه «كي تستغلّ المملكة هذا الظرف لا بدّ لها ان تقوم بعدد من الإجراءات الإصلاحية لمواكبة قوتها الاقتصادية، وخصوصاً الإصلاحات في مجال القضاء الذي يعتبر العمود الأساسي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية».

ويرفض **الفوزان** الرأي الذي يقول أن القائمين على السياسات النقدية بالغوا في سياساتهم المتحفّظة، مشيراً الى انّ «هذه السياسة الثابتة مكّنت السعودية من حجز موقع ثابت لها ضمن اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي. ففي حين شهد العالم كوارث مالية أطاحت باقتصاديات دول عدة، اجتازت السعودية هذه الأزمة بنجاح كبير ولم يتعرّض أي من بنوكها الى إفلاسات كما حصل في الخارج. وعلى الرغم من تعرّض المملكة لانتقادات جراء سياستها المتحفظة، لكنّ هذا التحفّظ بالذات أثبت انّه يؤتي ثماراً جيّدة». لكنه يقرّ بأنّ «ذلك لا يعني ان نستمرّ على تحفّظنا، بل لا بدّ من إجراءات معيّنة لدعم القطاع الخاص، لأن مصادر التمويل في العالم تكاد تكون نضبت».

تخصيص 1.5 تريليون ريال لبرنامج الاستثمار في القطاعين الحكومي والنفطي خلال الـ 5 سنوات المقبلة

التضخم عدوّ لدود

بدوره يتوقف رئيس المركز الخليجي للاستشارات المالية **محمد العمران** في قراءته للتقرير عند مسألة التضخّم التي «تعتبر أولوية، إذ سبق وان وجّه خادم الحرمين الشريفين الجهات المسؤولة بإعطاء هذا الموضوع الأولوية في المعالجة لأنّه يمسّ المواطن بالدرجة الأولى». ويقول: «هناك جانبان مهمان ساهما في رفع نسب التضخّم العام الماضي هما أسعار العقارات والمساكن من جهة، والمواد الغذائية من جهة أخرى. وهذان المنتجان بدآ يشهدان انخفاضاً في الأسعار». أما في ما يتعلّق بتوقعات التقرير باستمرار تراجع نسب التضخم ومدلولات ذلك، يلفت الى أنّ «التضخم يعتبر دائماً العدو اللدود لأي اقتصاد، فلو تصاعد خلق عدم استقرار اقتصادي ولو انخفض أوجد انكماشاً، الاّ انّنا لا بد أن نقبل استقراره في مجالات معقولة. فانحسار التضخم لا يعدّ من العوامل التي تثير قلقاً في المملكة، لكنه عند مستوى معين يعدّ عاملاً سلبياً وغير مرحب به على حلقات الاقتصاد المختلفة».

وحول توقعات هذا العام، يلفت رئيس المركز الخليجي للاستشارات المالية الى انّ «معظم التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية أشارت الى انّ الاقتصاد السعودي سيعاني من بعض الانكماش هذا العام، لكن ما نراه اليوم مؤشرات تنفي هذه التوقعات، ما يدعونا الى القول ان المملكة ستشهد نمواً في اقتصادها قد يصل الى حدود 3 في المئة. وبغض النظر عن هذا الرقم، فحتى لو انتهى العام الحالي بمجرد إحراز نموّ ايجابي وليس سلبياً، فإنّ الأمر يعتبر جيّداً وسيشكّل عاملاً جاذباً للاستثمارات الأجنبية».

وإذ يعتبر انّ «الاحتياطات الكبيرة من الموجودات الأجنبية لدى «ساما» تمثّل أهم العوامل التي تمتلكها المملكة وتخولها للعب دور أكبر على صعيد الاقتصاد العالمي»، يشير **العمران** الى انّ «السعودية بهذا الرصيد الضخم أصبحت من ضمن أغنى 10 دول على مستوى العالم. وهذا يؤمّن لنا موقعاً قويّاً جداً، فهو يساعد الدولة على تمويل انفاقها الحكومي دون اللجوء الى أية مصادر بديلة أقلّه في السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة». يشار في هذا المجال الى ان الموجودات الأجنبية وصلت نهاية العام الماضي الى نحو 1.684 تريليون ريال، وانخفضت بنحو 213 مليار ريال خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي.

ويشير **العمران** الى انّه «على الرغم



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

300 مليون فرصة حقيقية لابتكار مضمون إعلامي عربي بمستوى عالمي

يعيش تحت سماء الوطن العربي 300 مليون شخص يتوقون للمحتوى الإعلامي العربي المتميز، و twofour54 تساعدكم على الوصول إليهم.

تعتبر twofour54 مركزاً متكاملاً متخصصاً في إنشاء محتوى عربي مبتكر في قطاعي الإعلام والترفيه، وهي تقدم كل الدعم للأفراد والمؤسسات المعنية لتمكنهم من الحصول على أفضل الفرص المتوفرة في سوق منطقتنا المتنامي.

وهذه دعوة لكل أصحاب الأفكار الإبداعية والشركات العاملة في قطاعي الإعلام والترفيه كشركات الإنتاج السينمائي والإذاعة والتلفزيون والبث والموسيقى وإنتاج برامج الألعاب والرسوم المتحركة والإعلام الرقمي، للاستفادة مما تقدمه twofour54 من دورات تدريبية عالية المستوى تقدمها "twofour54 تدريب"، تمويل قطاع الإعلام، الإدارة والدعم الذي تقدمه "twofour54 إبتكار"، وتوفير أرقى مرافق ومعدات الإنتاج والدعم الفني الذي تقدمه "twofour54 إنتاج"، في حالة تكامل فريدة لم يسبق لها مثيل، بهدف ضمان نجاح أعمالهم ومشاريعهم.

نتطلع إلى انضمام المؤسسات والشركات الإعلامية الحيوية إلينا لنعمل معاً من أجل إبتكار مضمون إعلامي عربي راقٍ. فهل أنتم من هؤلاء؟

هل أنتم twofour54 ؟

ابحثوا عنا، انضموا إلينا، شاركونا الإبداع.
+971 2 401 2454. twofour54.com

twofour54
أبوظبي
مجتمع إبتكار المحتوى الإعلامي

أبدِع



د. إحسان بو حليقة:

الإنفاق الحكومي سيرفع النمو إلى 3 في المئة هذا العام





عبدالله الفوزان:

السياسات المحافظة حمت الاقتصاد من تداعيات الأزمة

محمد العمران:

السياسة النقدية فعّالة، أما سياسة البنوك فموضع تساؤل

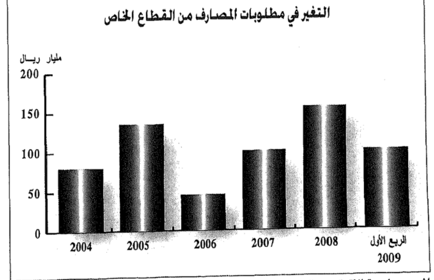
من الدور الفعّال الذي لعبته مؤسسة النقد العربي السعودي في التحكّم بالسياسات النقدية من خلال استمرارها في الربع الثاني من 2009 في تعزيز وضع السيولة وخفض تكلفة الإقراض لتلبية الطلب المحلي على الإئتمان بهدف ضمان استمرار المصارف في أداء دورها التمويلي للعملية التنموية في المملكة، إلا أن المشكلة تكمن في عدم مواكبة البنوك التجارية لهذه لسياسات، إذ ما زالت هوامش الإقراض لديها عالية وبالتالي تكلفة الإقراض ارتفعت بدل ان تنخفض. لماذا؟ هذا هو السؤال الذي ما زال يطرح نفسه اليوم».

دور فعّال للبنوك

هذا الواقع الذي يتحدّث عنه **العمران** كان معاكساً في العام 2008، حيث سجّل الإئتمان المصرفي زيادة وصلت نسبتها الى أكثر من 27 في المئة عن 2007. وحسب تقرير «ساما»، فقد زادت القروض المصرفية قصيرة الأجل (أقل من سنة) الممنوحة للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في 2008 بنسبة 37.1 في المئة عن العام الذي سبقه لتبلغ نحو 476.6 مليار ريال. وارتفع الإئتمان المصرفي متوسط الأجل في العام 2008 (سنة الى ثلاث سنوات) بنسبة 25.7 في المئة ليصل الى 104.6 مليارات ريال، الاّ أن الإقراض طويل الأجل (أكثر من ثلاث سنوات) انخفض لكن بنسبة ضئيلة بلغت 0.3 في المئة وبقي عند حدود 163.5 ملياراً.

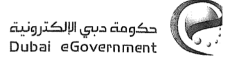
وبالنسبة إلى القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان، فقد ذكر التقرير أن المصارف التجارية اتّجهت منذ العام 1999 إلى التوسّع نسبياً في منح القروض الاستهلاكية للأفراد لترتفع من نحو 38.4 مليار ريال في نهاية العام 2001 إلى نحو 174.0 ملياراً في نهاية 2008. أما قروض بطاقات الائتمان، فقد زادت في العام الماضي مقارنة بـ 2007 بنسبة 2.2 في المئة لتبلغ 9.5 مليارات ريال.

ويرصد التقرير انخفاض «القروض لأغراض أخرى» بنسبة 3.8 في المئة لتبلغ 121.8 مليار ريال، ما معدّله 70 في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية. في المقابل، يشير الى ارتفاع القروض المقدمة لأغراض التمويل العقاري بنسبة 5.4 في المئة لتصل الى 14.9 في المئة، ما يوازي 8.6 في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية. كذلك انخفض الائتمان الممنوح لأغراض شراء السيارات والمعدات في 2008 بنسبة 0.9 في المئة ليبلغ 37.3 ملياراً، أي ما يعادل 21.4 في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية.■



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي





28
دائـرة حكـوميـة
Government Departments

نعمل معاً لتسهيل حياتك
TOGETHER to ease your life

زوروا منصة حكومة دبي الإلكترونية، قاعة راشد، جناح رقم C9-10
Visit Dubai eGovernment stand, Sheikh Rashid Hall, Stand No. C9-10

رئيس الشركة السعودية للكهرباء:
إشراك القطاع الخاص ضرورة لمواجهة التحديات


علي البرّاك

الرياض- روجيه رومانوس

تصارع «الشركة السعودية للكهرباء» على عدد من الجبهات لتلبية الطلب المتنامي على الكهرباء والذي يرتفع بمعدل 8 في المئة سنوياً. ويشير الرئيس التنفيذي للشركة علي البرّاك الى أنه تمّ وضع برنامج متكامل لتلبية الطلب وبوشر في تطبيقه. ويضيف «لدينا اليوم نحو 13 ألف ميغاواط تحت التنفيذ ستدخل الخدمة خلال السنوات الثلاث المقبلة»، لافتاً الى انّه «بحلول العام المقبل لن يكون هناك نقص في التغذية وسنصل الى نوع من التوازن بين الانتاج والاستهلاك».

منذ خمسينات القرن الماضي، شهد قطاع الكهرباء في السعودية عمليات عدّة لإعادة الهيكلة، كانت جميعها تصبّ في خانة مواجهة تحديات توفير الطاقة اللازمة للقطاعات الإنتاجية الرئيسية، ولاسيّما خلال الطفرة الاقتصادية الأولى في السبعينات. وكان القطاع حينها عبارة عن عشرات الشركات المتواجدة في مناطق ومدن المملكة، إضافة الى شبكات كهرباء مستقلّة تغذّي المناطق والمدن الرئيسية. استمرّ هذا الوضع على ما هو عليه حتى العام 2000 الذي شهد آخر مراحل إعادة الهيكلة، حيث تمّ دمج هذه الشركات والشبكات تحت مظلّة شركة جديدة اسمها «الشركة السعودية للكهرباء» التي من أبرز مهامها بناء شبكات ومحطات إنتاج الطاقة ونقلها وتقديم خدمات كهربائية بكفاءة عالية لجميع المناطق.

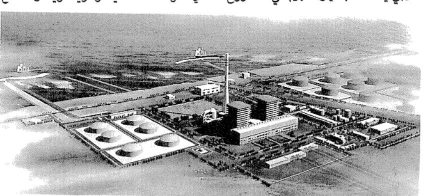
إنجازات عدة

بعد نحو 9 سنوات على انطلاقتها، يمكن القول أن الشركة السعودية للكهرباء حققت عدداً من الإنجازات مقابل مجموعة من التحدّيات التي لا تزال تواجهها لغاية الآن. ويشير «تقرير الإنجازات» الصادر مؤخراً عن الشركة الى أهم ما تحقّق ويتمثّل في نموّ معدل إنتاج الطاقة بنسبة 52 في المئة ونموّ عدد المشتركين بمقدار 57 في المئة ونموّ عدد المدن والقرى المستفيدة بمقدار 51 في المئة. كذلك حقّقت الشركة في الأشهر الثلاثة الماضية تطوّرات مهمة في ظلّ ظروف صعبة أوجدتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. فنجحت «الكهرباء» في تأمين تمويل مالي بقيمة 4.1 مليارات ريال من خلال اتفاقية مع بنكي «الصادرات والواردات» الأميركي و«تنمية الصادرات» الكندي، الأمر الذي يعني تجاوز تحدّي الإئتمان المالي الذي تواجهه الشركة لتمويل توسعة محطات توليد الطاقة القائمة. من جهة أخرى، حقق الإصدار الثاني للصكوك الذي نفذته «الكهرباء» نجاحاً كبيراً ليوفّر بالتالي للشركة 7 مليارات ريال من قاعدة عريضة ومتنوّعة من المستثمرين.

8 في المئة نموّ الطلب سنوياً

وكدليل على حرصها على إشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع وتشجيعه على الاستثمار في محطات توليد الطاقة، قامت الشركة منذ أسابيع بتوقيع أول مشروع بمشاركة القطاع الخاص لمدة 20 عاماً هو «مشروع رابغ للإنتاج المستقل» على ساحل البحر الأحمر الهادف إلى إمداد القطاع الغربي في المملكة بالتيار الكهربائي. المشروع الذي طرحته الشركة بنظام التمويل والتملّك والتشغيل تبلغ تكلفة إنشائه أكثر من 9.4 مليارات ريال، ويوفر 1200 ميغاواط من الطاقة الكهربائية. وفي هذا الإطار، يعتبر البرّاك أن «خطوة إشراك القطاع الخاص بمشاريع «الكهرباء» تعتبر مهمة في مسيرة صناعة الكهرباء لمواجهة التحدّيات الكبيرة والوفاء بالمتطلبات الحالية والمستقبلية في مملكة مترامية الأطراف بلغ فيها نموّ الطلب السنوي على الكهرباء أكثر من 8 في المئة، ليصل إجمالي الأحمال على الشبكة نحو 40 ألف ميغاواط بعد ان كانت لا تتجاوز الـ 22 الفاً قبل نحو 9 سنوات، كما قفز عدد المشتركين الذين تخدمهم الشركة إلى أكثر من 5.5 ملايين بزيادة سنوية تجاوزت الـ260 ألف مشترك جديد يقيمون في أكثر من 11 ألف مدينة وقرية».

وفي إطار الاستهلاك الجغرافي، تشير الدراسات الى أنّ استهلاك الطاقة الكهربائية في الوقت الحاضر يتوزّع على عدد من القطاعات، يأتي في مقدّمها القطاع السكني الذي يستهلك نسبة 53.4 في المئة من إجمالي إنتاج المملكة من الكهرباء من خلال 4.4 ملايين مشترك يقطنون في نحو 11 ألف مدينة وقرية. ويحتل القطاع


التصميم النهائي لمشروع رابغ للإنتاج المستقل (تحت التنفيذ)

برنامج مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الشركة السعودية للكهرباء

اسم المشروع	قدرة المشروع الإنتاجية (ميغا واط)	استثمار القطاع الخاص في رأس مال شركة المشروع	تاريخ إكمال المشروع	شراء الطاقة المنتجة
مشاريع إنتاج الكهرباء والماء بالشراكة مع القطاع الخاص (IWPP)				تشتري الشركة السعودية للكهرباء كامل إنتاج هذه المشاريع من الكهرباء
مشروع الشعيبة لإنتاج الماء والكهرباء (نفذ المشروع)	900	% 60	2009	
مشروع الشقيق لإنتاج الماء والكهرباء (تحت التنفيذ)	850	% 60	2010	
مشروع شركة الجبيل للماء والكهرباء (بدأ التشغيل)	2750	% 60	2010	
مشاريع المرحلة الأولى من برنامج مشاركة القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء (IPP)				
مشروع رابغ للإنتاج المستقل (تحت التنفيذ)	1200	% 80	2013	
مشروع الرياض 11 للإنتاج المستقل (تم طرح المشروع)	2000	% 50	2013	
مشروع القرية للإنتاج المستقل (في طور الإعداد)	2000	% 80	2015	
مشاريع المرحلة الثانية من برنامج القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء (IPP)				
مشروع ضباء للإنتاج المستقل (في طور الإعداد)	1000	% 80	2016	
مشروع رأس الزور للإنتاج المستقل (في طور الإعداد)	2520	% 80	2020	
مشروع الشقيق للإنتاج المستقل (في طور الإعداد)	800	% 80	2021	

الصناعي المرتبة الثانية بنسبة 17.9 في المئة يتم استهلاكها من قبل 6995 مشتركاً، ثم القطاع التجاري بنسبة 11.6 في المئة يتم استهلاكها من قبل 706 آلاف مشترك، يليه القطاع الحكومي الذي يستهلك ما نسبته 13.4 في المئة، فيما النسبة المتبقية البالغة 3.7 في المئة يتم استهلاكها من قبل عدد من القطاعات الأخرى.

نحو 160 مليار ريال مطلوبة من القطاع الخاص

وتشير التقديرات إلى أن استمرار معدّلات النمو عند مستويات 6 في المئة سنوياً يعني أن المملكة ستكون بحاجة إلى 70 ألف ميغاواط، الأمر الذي يتطلّب استثمارات إضافية تبلغ أكثر من 400 مليار ريال، وهذا بحد ذاته تحد يواجه القطاع مستقبلاً. فما هي رؤية الشركة السعودية للكهرباء في هذا الإطار؟ وهل هي متخوفة من عدم تمكنها من تأمين هذا المبلغ الضخم؟ يجيب **البرّاك**: «لا شكّ أنّ هذه الأرقام تحتاج الى جهود كبيرة وبحث مستمر عن مصادر وبدائل للتمويل. ونحن نتوقّع تأمين هذه الأموال عن طريق وسائل عدة، منها في المقام الأول موارد الشركة الذاتية ثم مساهمة القطاع الخاص الذي نتوقّع ان يقوم بتأمين ما بين 30 الى 40 في المئة من الحجم المذكور، إضافة الى لجوء الشركة الى الإقتراض وإصدار الصكوك في المرحلة المستقبلية، من دون أن ننسى دخول الدولة كمستثمر في بعض المشاريع خصوصاً تلك مزدوجة الإنتاج أي التي تنتج كهرباء وماء في آن معاً». أما عن الخطط الموضوعة لمواجهة الطلب المتنامي سنوياً يضيف: «وضعنا برنامجاً متكاملاً وبدأنا في تنفيذه، حيث لدينا اليوم نحو 13 ألف ميغاواط تحت التنفيذ ستدخل الخدمة خلال السنوات الثلاث المقبلة اعتباراً من هذه السنة، وهذه ستغطي الاحتياجات حتى العام 2013، ونحن نعمل اليوم على ترسية مشاريع للعام 2013 وما بعده من أجل مواكبة تأمين الطاقة المطلوبة مستقبلاً».

أبرز التحدّيات

وحول أبرز التحديات الأخرى التي تواجه الشركة بعيداً عن مسألة التمويل، يلفت الرئيس التنفيذي للشركة إلى أنّ «هناك تحديات كبيرة تواجهنا تتمثّل في ارتفاع تكاليف التمويل وارتفاع تكاليف العقود والمعدات، إضافة إلى قلّة المقاولين الذين ينفذّون مشاريع كبيرة. ولا ننسى أيضاً مسألة مدة التنفيذ، إذ ان البلد بحاجة الى كهرباء بشكل أسرع من الفترة التي يستغرقها تنفيذ مشاريع التوليد». ويتابع: «من التحديات أيضاً، الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية مدفوعاً بنسب النمو السكاني العالية، إضافة الى معدلات النمو المرتفعة في القطاعين الصناعي والتجاري، كذلك هناك تحدٍ آخر متمثل في إنتهاء العمر الافتراضي لعدد من محطات توليد الكهرباء المملوكة للشركة وللمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة».

خطط المواجهة

في المقابل، يشير **البرّاك** الى أن «الشركة تعمل على كل الجبهات من أجل استكمال المشاريع المطلوبة لتلبية الاحتياجات، إذ لدينا عدد من المشاريع منها ما سيكتمل بناؤه هذا العام ومشاريع أخرى ستكتمل العام المقبل. فمشروع «مشروع رابغ للإنتاج المستقل» سيكتمل في 2013 في حين أن «مشروع الشقيق للإنتاج المستقل» هو الآن في طور الإعداد وسيتم إنجازه في 2021». ويتابع: «نقوم أيضاً بجهود كبيرة من أجل ترشيد استهلاك الطاقة وإزاحة الأحمال عن وقت الذروة، حيث نحقق خلال المرحلة المقبلة توازناً بين المتوفر من التوليد وبين الطلب المتنامي، وبالتالي لا نتوقع نقصاً في التغذية اعتباراً من العام 2010». ويلفت **البرّاك** إلى إعادة النظر في تعرفة الكهرباء لبعض القطاعات، إذ أن هيكل التعرفة الكهرباء في المملكة لا يحفّز على تبنّي مبادرات لترشيد استهلاكها. ■

قطاع المقاولات السعودي: التخوف من التضخم


فهد الحمادي

الرياض - الإقتصاد والأعمال

حقق قطاع المقاولات في المملكة العربية السعودية معدلات نموّ وصلت الى 7.5 في المئة في الاشهر الثمانية الأولى من هذا العام، ويمكن القول ان هذا القطاع يسير باتّجاهات صعودية قويّة على الرغم من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الاّ انّ ما يؤرق المعنيين إمكان عودة شبح التضخّم الى الارتفاع مجدّداً في العام المقبل.

يرى رئيس لجنة المقاولين في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض **فهد الحمادي**: «أن القطاع، المعتمد أساساً على ضخّ الدولة وإنفاقها، مرّ منذ بداية العام الحالي بمرحلة استقرار جيّدة تمثّلت باستقرار اسعار مواد البناء واستمرار ضخّ السيولة والتزام الدولة بالدفعة المقدّمة، والتي تبلغ 20 في المئة من المشروع.

ميزانيات مشجّعة

يشير **الحمادي** الى انّ «الفرص المتاحة اليوم تعتبر كبيرة جداً وتفوق طاقة المقاول السعودي. ففي العام الماضي بلغت ميزانية مشاريع البنية التحتية بمفردها 60 مليار ريال، وهذا العام تصل ميزانية بعض الوزارات الى 20 ملياراً ستضخ في مشاريع البنية التحتية. هناك مشاريع كبرى تستعد المملكة لطرحها في العام المقبل، وهناك تحالفات قيد الدراسة ستُشكّل قريباً لبناء مدن سكنية ضخمة، نتيجة لقرب صدور منظومة الرهن العقاري، ومن شأن ذلك ان يفتح الباب امام المزيد من الأعمال التي تنتظر القطاع».

بوادر حلحلة مع البنوك؟

الاّ ان رئيس لجنة المقاولين يلفت الى مسألة «تشدّد يبديه القطاع المصرفي في منح القروض، ومعدّلات الفائدة المرتفعة التي تصل في بعض الأحيان الى 10 في المئة. فالبنوك لاتزال متحفّظة بإصدار الضمانات الإبتدائية والنهائية، على عكس ما كان يحصل في العام الماضي، حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة من البنوك التجارية لقطاع المقاولات نحو 52 مليار ريال، اي ما يعادل نحو 7 في المئة من إجمالي القروض البالغ نحو 744.7 ملياراً. لهذه الغاية، اجتمعت لجنة المقاولين بنائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» للنظر بالحلول الممكنة لمعالجة هذه المشكلة، ونحن اليوم بانتظار عقد لقاء موسّع مع القطاع المصرفي برعاية «ساما». وكشف **الحمادي** عن توجيه لجنة المقاولين في غرفة الرياض «خطابات الى وزارة المالية تطالب بالإسراع في تنفيذ القرار 155، الذي صدر مؤخراً عن مجلس الوزراء القاضي بتعويض المقاولين عن الخسائر التي طاولتهم، خصوصاً في العام المنصرم نتيجة ارتفاع اسعار مواد البناء، إذ لا بد من تفعيل هذا القرار الذي مضى على صدوره أكثر من عام من دون ان نسمع بتعويضات صُرفت في هذا الإطار». متابعاً: «هناك حاجة ملحّة الى تفعيل القرار الصادر عن مجلس الوزراء، ولاسيّما الجزء المرتبط بإنشاء صندوق لتمويل المقاولين لدعمهم ومساعدتهم».

ويقول: «وجهنا الخطابات هذه للمطالبة بإنشاء صندوق او بنك لتمويل المقاولين برأس مال 10 مليارات ريال. فالصندوق هذا كان موجوداً منذ نحو 35 عاماً ولكن برأس مال بسيط. المطلوب اليوم إعادة إحيائه ووضعه تحت وصاية وزارة المالية انّما بالطبع برأس مال يناسب حجم الأعمال الضخمة».

> **فهد الحمادي: نسعى الى تنفيذ القرارات المتعلقة بدعم القطاع، وإحياء صندوق تمويل المقاولين**

ويشير رئيس اللجنة الى «اجتماع قريب سيعقد مع وزير التجارة والصناعة لعرض المشكلة الموجودة سواء من ناحية تفعيل القرارين المذكورين، أو مسألة انشاء الصندوق، ليقوم الوزير بعدها بعرض المشكلة على وزارة المالية». ويضيف: «حتى ينشأ بيننا مقاولون عالميون لا بدّ لنا من الحصول على دعم ما. فالمملكة التي عانت لعقود من مسألة النقص الحاصل في المقاولين الكبار باتت اليوم تضمّ نحو 100 شركة قادرة على تنفيذ المشاريع التي تُطلب منها، الأمر الذي يجب ان يشجّع المعنيين على منح القطاع المزيد من الرعاية والاهتمام».

10 في المئة نموّ في 2010

ويعبّر **الحمادي** عن تفاؤله بحركة القطاع اليوم في ظلّ تسجيله «معدّلات نموّ وصلت في الأشهر الثمانية من هذا العام الى نحو 7.5 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ونتوقّع ان تصل هذه النسبة الى 10 في المئة مع نهاية العام 2010، معتمدين في ذلك على الإنفاق الحكومي المتزايد»، الاّ انه يشير الى مسألة قد تؤرق المقاول في العام المقبل تتمثّل في «إمكان عودة شبح التضخم الى الارتفاع مجدداً، حيث سيكون هناك طلب أكبر على تنفيذ المشاريع ما سيفضي الى طلب المزيد من العمالة ومواد البناء. فإذا تمّ ضخ المزيد من السيولة للمشاريع الحكومية سترتفع بعض مؤشرات السلع المرتبطة بهذا القطاع بشكل مؤكّد. لذا، فالتحدّي الأكبر في 2010 يكمن في ارتفاع معدّلات التضخّم». ■


Beirut Income Fund II
Beirut National Fund
Beirut Preferred Fund
International Mix Fund
Beirut Golden Income Fund

الشركات السعودية: معالجة أزمة السيولة لاستعادة النمو

الرياض - الاقتصاد والأعمال

أشارت دراسة صادرة عن «بوز أند كومباني»، شملت 75 شركة سعودية، إلى أن النمو الاقتصادي القوي للمملكة العربية السعودية خلال السنوات الخمس الماضية، أدى إلى توسع سريع وأحياناً غير مدروس في شركات سعودية عدة، متجاهلة متطلبات إدارة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي، حيث سعت الى تمويل التوسع من خلال الاقتراض.

قبل الأزمة الاقتصادية، كانت الشركات السعودية تعتبر أنّ الخطر الأكبر عليها هو عدم قدرتها على مجاراة وتيرة التوسع الاقتصادي، فاعتمدت سياسات توسع جريئة لضمان حصتها. لكن مع الأزمة الاقتصادية، أصبح واضحاً أن هذه الممارسات غير قابلة للاستمرار.

لم تعتد الشركات السعودية الحصول على السيولة من عمليات البيع ولذلك، تمكنت من الحفاظ على مستويات عالية من المخزون والمستحقات، وتثبت أزمة السيولة الحالية خطورة هذه الممارسة. وفي هذا الإطار يقول المدير الأول في «بوز أند كومباني» **أحمد يوسف**، «في نهاية السنة المالية 2008، بلغت قيمة المخزون والمستحقات في الشركات التي شملتها الدراسة 40 مليار ريال سعودي. وعلى الرغم من أنّ المستويات العالية للخصوم المتداولة قد أخفت التأثير السلبي لهذه المستويات العالية، بقي رأس المال العامل للشركات مرتفعاً». في حين أن إعادة رأس المال العامل إلى المعدلات الطبيعية، سيؤمن لتلك الشركات سيولة بقيمة 10 إلى 15 مليار ريال سعودي سنوياً.

ارتفاع قيمة الأصول

خلال النمو الاقتصادي، عززت الشركات السعودية أصولها لتلبية الطلب في السوق. ويقول الشريك في «بوز أند كومباني» **بيتر فاياتوس**: «ما بين العامين 2004 و2008، زادت الشركات السعودية التي شملها التحليل أصولها ثلاث مرات، لتبلغ قيمتها نحو 250 مليار ريال سعودي في نهاية العام 2008. الآن وقد اعتدل النمو الاقتصادي وهبطت مستوياته، ستحتاج الأصول الثابتة الجديدة إلى المزيد من الوقت لتردّ تكلفتها».

معضلة السيولة

قد يبدو متوسط معدل الدين مقابل حقوق المساهمين في الشركات السعودية المعنية، والذي يبلغ نحو 50 في المئة، مقبولاً. غير أنّ التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات والنشاطات الاستثمارية كانت سلبية في أكثر من نصف الشركات التي شملها التحليل. فقبل الأزمة، كانت تلك الشركات تحصل بسهولة على السيولة من المصارف لتعالج هذه الثغرات، عبر القروض قصيرة المدى، ولاسيما في غياب سوق متطورة للدين. أمّا اليوم، فأصبحت المصارف أكثر صرامة لجهة إصدار القروض.

ويوضح **يوسف**: «تتمتع الشركات بنسبة غير سليمة من الخصوم قصيرة المدى مقارنة مع الأصول طويلة المدى، حيث أن 60 في المئة من الشركات التي شملها التحليل تعاني من عدم تطابق بين الأصول والخصوم الحالية وطويلة المدى».

وقد تتعرض الشركات إلى الخطر في حال مارست عليها المصارف المزيد من الضغط لتسديد الديون قصيرة المدى. ويظهر تحليل لمعدلات السيولة في هذه الشركات أن نسبة السيولة في أكثر من 20 في المئة من هذه الشركات لم تتعدَ الـ 0.1 في المئة منذ نهاية السنة المالية 2008.

بالإضافة إلى ذلك، زادت الشركات من حدّة أزمة السيولة عبر تسديد الأرباح الموزعة على المساهمين رغم الوضع السائد، فتوجّب عليها بالتالي زيادة مستوى ديونها.

تدخّل فوري

إنّ إدارة المبيعات والإيرادات، بمعزل عن اعتبارات التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي، ليست مستدامة لذلك، تحتاج الشركات إلى تثبيت وجودها على المدى القصير من خلال جملة من الإجراءات:

- تحسين المستحقات، عبر تحويل بعض حساباتها المدينة إلى سيولة.
- الإدارة الشاملة للمخزون، عبر بيع المخزون القديم حتى ولو بخسارة.
- رفع مستوى المحاسبة على التدفقات النقدية وعدم الاكتفاء بمؤشرات النمو والربحية فقط.
- تحسين استخدام الأصول، عبر الأخذ في الاعتبار الاستثمارات الرأسمالية الضخمة المستحقة وتكاليف الصيانة، بالإضافة إلى بيع أو تأجير الأصول غير المستخدمة، وعدم التردد في تعليق أو تأجيل بعض المشاريع.
- ترشيد مجموعة الاستثمار، حيث يمكن لبيع الاستثمارات غير الرئيسية أن ينتج سيولة كبيرة.
- تعليق الأرباح أو تخفيضها، لادخار السيولة والمساهمة في تحسين المركز المالي.
- تخفيف عبء الدين، وتحسين الشفافية في العلاقة مع المصارف، والالتزام بخطة عمل واضحة لمواجهة التحديات.

إعادة بناء الأسس

غالباً ما يغيب التنسيق في الشركات السعودية، في الأمور ذات الصلة بالستراتيجية، والعمليات، والشؤون المالية، الأمر الذي يؤدي الى نمو غير مستقر. ولعلّ خضوع القرارات الستراتيجية لتقييم للمخاطر، من شأنه أن يساعد الشركات على تخطي الأزمة المالية. وعلى وحدات الشؤون المالية أن تصمّم ستراتيجية مالية واضحة، بالإضافة إلى مواءمة الهيكلية الرأسمالية مع إدارة السيولة وتوزيعات المساهمين، كما يجب على الشركات السعودية أن تركّز على تحسين الإنتاجية واعتماد المحفزات المناسبة للإدارة. ■

«مسافي» الإماراتية نحو شركة أغذية متكاملة


أشرف أبو شادي

دبي - رويدا علم الدين

على الرغم من صعوبة الأوضاع في هذه المرحلة وتعثر الأداء المالي لكثيرين، إلا أن شركة مسافي تمكنت من تحقيق نسبة نمو في عائداتها الصافية للربع الأول من العام 2009 وصلت إلى نحو 44 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام المنصرم. ويقول الرئيس التنفيذي لشركة مسافي أشرف أبو شادي أن الشركة إنتهجت سياسة خاصة منذ نحو 5 سنوات، إذ تقضي بتحويل «مسافي» من شركة مياه معدنية إلى شركة أغذية ومشروبات متكاملة.

بالفعل بدأت الشركة توسّعها نحو المنتجات الأخرى من خلال خط إنتاج العصير، الذي كان يعتبر الخطوة الأولى والأصعب في تحول الشركة منذ 3 سنوات. فقد تطلبت هذه المرحلة دراسات كثيرة من خلالها تمّ رسم خطى الشركة للسنوات القليلة المقبلة. وبينت هذه الدراسات أن سوق العصير تُمثل إحدى الفئات التي تملك معدلات نمو كبيرة، إذ يصل حجم سوق العصير في دولة الإمارات إلى نحو 500 مليون درهم بمعدل نمو سنوي يتراوح ما بين 10 و12 في المئة، ما شجّع الشركة على الإنطلاق في خططها من هذه الفئة. وبالفعل كانت النتيجة إيجابية جداً ومشجّعة، إذ قامت الشركة في العام نفسه بطرح منتج جديد وهو المياه المعدنية بنكهات مختلفة، وفي السنة التالية طرحت عبوات المياه سعة 4 غالونات التي تضمن للمستهلك عدم إستعمال العبوة مرة أخرى من خلال إستخدام تكنولوجيا جديدة.

تزامن إطلاق هذه العبوة مع حملة المسؤولية الإجتماعية التي أطلقتها «مسافي» لإعادة تدوير هذه العبوات بإستخدام تكنولوجيا متطورة في مراكز التدوير الخاصة بالشركة في الإمارات وسلطنة عمان. فلدى الشركة أسطول من الشاحنات لتحصيل العبوات الفارغة. ودخلت «مسافي» في مجال إنتاج أكياس رقائق البطاطا، التي إعتمدت من خلالها سياسة مختلفة تمثلت بتعبئة هذه الأكياس في المملكة المتحدة. وهذه العوامل أوصلت الشركة إلى معدلات نمو مرتفعة، على الرغم من الإنكماش في الأسواق العالمية. لكن هذه الأزمة أدت إلى تأجيل بعض الإستثمارات في الشركة ومراجعة الخطط الستراتيجية لها، إلا أن **أبو شادي** يعتبر أن الأزمة مرت بالنسبة لـ«مسافي» وعليه ستبدأ الإستثمارات بالعودة تدريجياً في المرحلة المقبلة.

لقد حتّمت الأزمة المالية تغيرات في ديموغرافيات دولة الإمارات خصوصاً لناحية الكثافة السكانية، التي تؤثر وبشكل مباشر على «مسافي»، التي بدورها تعتمد على نسبة الإستهلاك اليومي للمنتجات، إلا أن خطوة الشركة في تنويع منتجاتها ساعدت على تقليص تأثرها والحفاظ على معدلات النمو من خلال زيادة حصتها في السوق.

حصة «مسافي» من السوق المحلية تختلف من منتج إلى آخر، إذ تبلغ حصتها في فئة المياه المعدنية نحو 40 في المئة. أما في مجال العبوات الكبيرة فإن الحصة تتراوح ما بين 4 و 5 في المئة، نظراً إلى أن الشركة دخلت في هذا المجال مؤخراً. وبالنسبة للعصير إستحوذت «مسافي» على نسبة 5 في المئة من إجمالي السوق والبطاطا ما زالت حديثة فيها. وبشكل عام فالمنتجات الحديثة مازالت بحاجة إلى بعض الوقت، لكن الشركة تعتبر من الأوائل في مجال عملها الرئيسي.

إدخال خط جديد لتعبئة العصائر وخط آخر لتعبئة غالونات المياه

المنافسة حادة في السوق وكل شركة تدخل السوق تسعى إلى أخذ حصة من «مسافي»، خصوصاً في المياه التي على الرغم من تنوع منتجات الشركة إلا أنها تبقى خط الإنتاج الرئيسي فيها. فالمياه كانت تمثل 90 في المئة من حجم أعمال الشركة منذ 10 سنوات وحالياً باتت تشكّل نحو 60 في المئة. المنافسة قوية خصوصاً من الشركات العالمية التي تمتلك قاعدة منتجات عالمية ضخمة.

تكمن الصعوبات، بحسب **أبو شادي** بالتغير المستمر في أسعار المواد الأولية والكلفة التشغيلية، فمنتجات «مسافي» تعتمد بشكل أساسي على المواد البتروكيميائية، إذ تأتي تكلفة نحو 55 في المئة من منتجات «مسافي» من المواد الأولية، خصوصاً البتروكيميائية، هذا إلى المصاريف التشغيلية مثل تكلفة الشحن محلياً وعالمياً. وهناك نقص في الطاقة الكهربائية محلياً، هذه أمور تمثل خطراً بالنسبة لخطط «مسافي» التوسعية، خصوصاً أن الشركة لا يمكنها تغيير السياسة التسعيرية للمنتجات وأي زيادة في أسعار المواد الخام أو المصاريف تؤثر بشكل مباشر على التوسعات والبرامج التسويقية.

عن المرحلة المقبلة، يقول **أبو شادي** إن التركيز سيكون على سوق الإمارات، ومنه تنطلق «مسافي» إلى الخارج. ستشهد الفترة المقبلة توسعات كبيرة على مستوى خطوط إنتاج المياه والعصير ومنتجات جديدة سيتم طرحها والإعلان عنها في بداية العام المقبل. فالشركة تهدف إلى إطلاق منتجين جديدين كل عام لتصل خلال السنوات الخمس المقبلة إلى شركة مواد غذائية متكاملة في العام 2011. ■

مصر: رفع التصنيف السيادي مؤشر على تجاوز الأزمة

القاهرة – محمود عبد العظيم

جاء التقرير الأخير لمؤسسة «موديز» الدولية للتصنيف الإئتماني الذي تمّ خلاله تعديل التصنيف السيادي لمصر من سلبي الى مستقر والذي صدر مطلع سبتمبر الماضي ليعزز جهود الحكومة الرامية الى تنشيط الاستثمار بعد زيادة معدل النمو من 4.3 في المئة الى 5 في المئة على الأقل خلال العام المالي الجاري 2009 – 2010 لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية.

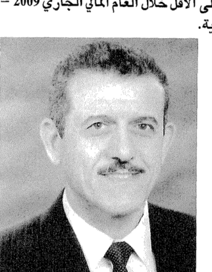
ساهم التقرير «موديز» في تحسين التوقعات المستقبلية لتصنيف السندات الحكومية المصرية بالعملتين المحلية والأجنبية وذلك لدعم تباطؤ معدلات التضخم التي شهدت تراجعاً كبيراً منذ اغسطس الماضي لتستقر حالياً عند 10 في المئة.

واستند تقرير «موديز» في تغيير التصنيف السيادي لمصر الى عدد من العوامل في مقدمها جهود الحكومة في احتواء ضغوط عجز الموازنة واستقرار الإقتصاد الكلي والنظام المصرفي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية.

وأشار التقرير الى بعض التحديات وأهمها الارتفاع الكبير في عجز الموازنة وزيادة عبء الدين العام والمستويات المرتفعة للتضخم رغم اتجاهها الهبوطي وارتفاع نسبة البطالة، ولكنه نوّه في المقابل بالقدرة على احتواء هذه التحديات معتبراً ان ارتفاع عجز الموازنة خلال العام المالي الحالي لن يتسبب في ارتفاع كبير بمعدل الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي مع افتراض استمرار معدل النمو مرتفعاً نسبياً خاصة وأن الحكومة لا تواجه صعوبات في تمويل العجز لأن البنوك المحلية، وهي الدائن الأكبر للحكومة ، ما زالت تقبل على شراء أوراق الدين الحكومية.

قدرة أكبر للاقتراض

وتتمثل الأهمية الكبرى في تعديل التصنيف السيادي لمصر في تعزيز قدرة الحكومة على الاقتراض الخارجي سواء لتمويل مشاريع بنية تحتية أو مشاريع استثمارية كبرى أو حتى لتمويل عجز في الموازنة. وفي هذا الاطار يرى الخبير المصرفي المصري **احمد قورة** أن تعديل التصنيف السيادي يمثّل مؤشراً ايجابياً على تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي وأن النظرة المستقبلية له تعدّ نظرة ايجابية بصفة عامة، الأمر الذي يجب أن تنعكس آثاره المباشرة على الثقة بإصدارات ادوات الدين الحكومية، وعلى القدرة على جذب الاستثمارات الخارجية من ناحية ودعم المركز التفاوضي للشركات المصرية في مواجهة الشركاء الأجانب في حالة رغبة دخول مثل هؤلاء الشركاء السوق المصرية.



أحمد قورة

ويوضح أن تراجع التضخم لعب دوراً محورياً في تعديل هذا التصنيف، لأنه يعدّ مؤشراً إيجابياً على قدرة الإقتصاد الكلي على التعامل بمرونة مع المتغيرات المحلية والعالمية وكذلك على قدرته على امتصاص الصدمات وتلافي الآثار السلبية لها بأقل خسائر ممكنة.



محمود عبد اللطيف

جذب الاستثمارات

في الوقت نفسه، يرى رئيس بنك الاسكندرية **محمود عبد اللطيف** أن رفع التصنيف الائتماني السيادي للدولة واقعي جداً، موضحاً أن تعامل الحكومة والبنك المركزي مع تداعيات الأزمة المالية العالمية كان أكثر من جيد، الأمر الذي حال دون تدهور السمعة الايجابية التي احرزها الاقتصاد المصري خلال السنوات الأربع الماضية، مشيراً في هذا الصدد الى أن الجهود التي قامت بها الحكومة الحالية خلال السنوات الماضية لعبت دوراً محورياً في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الصمود في وجه الأزمة.

ويشير **عبد اللطيف** الى ضرورة استفادة المجتمع الاقتصادي من تعديل التصنيف السيادي لمصر في التعامل مع العالم الخارجي في المرحلة المقبلة سواء عبر اجتذاب شركاء جدد أو اجتذاب استثمارات خارجية أو على صعيد توسع الشركات المصرية الكبرى على المستوى الاقليمي.

ويضيف أن هذا التعديل في التصنيف السيادي جاء في توقيت مهم للغاية، حيث بدأ الاقتصاد العالمي رحلة التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يعني عودة حركة التدفقات الرأسمالية العالمية الى مسارها الطبيعي خلال العام المقبل، اذ يمكن لمصر ان تجتذب جزءاً متزايداً من هذه الرساميل، ولا سيما الخليجية منها. ■

Beirut
Opportunities Fund



عائد متوقّع بالدولار الأميركي

Beirut Opportunities Fund

صندوق الفرص

يقدّم بنك بيروت فرصة جديدة للاستثمار المثمر مع "**Beirut Opportunities Fund**"، وهو صندوق استثمار ذو رأسمال مفتوح يقدّم عائداً سنوياً متوقّعاً بنسبة ٦،٥٪ على الدولار الأميركي.

تُستثمر أصول "**Beirut Opportunities Fund**" في الأدوات المالية الصادرة بالدولار الأميركي كسندات الخزينة اليوروبوند (Eurobonds) المصدّرة من الجمهورية اللبنانية وشهادات الإيداع المصدّرة من مصرف لبنان والأسهم العادية والتفضيلية الصادرة عن المصارف اللبنانية العشرة الأولى، ما يجعله وسيلة يمكنك الاعتماد عليها لتحقيق أرباح مرتفعة.

خصائص صندوق "Beirut Opportunities Fund":

- استحقاق بعد ٥ سنوات
- دفع أنصبة أرباح فصليّة
- العائد السنوي المتوقّع على الدولار الأميركي: ٦،٥٪
- إمكانية الاسترداد والإكتتاب كل أسبوعين



www.bankofbeirut.com | ١٢٦٢ : خدمة الزبائن ٢٤/٧

لبنان | المملكة المتحدة | الإمارات العربية المتحدة | قبرص | نيجيريا | العراق | سلطنة عمان

العضو المنتدب لـ «تنمية»

نصف مليار جنيه لتمويل المشاريع الصغيرة في مصر


حازم مدني

القاهرة - محمود عبد العظيم

اعتمدت شركة « تنمية»، وهي الذراع الاستثمارية لمجموعة القلعة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة، ستراتيجية توسع إقليمي تتوازى مع خطة الانطلاق والتشغيل في السوق المحلية بعد أن سجلت التجربة نجاحاً ملموساً في الأشهر الستة الماضية.

تعتمد خطة التشغيل على تقديم حزمة من الخدمات المالية المتنوعة للفئات منخفضة الدخل العاملة في قطاعي الخدمات والانتاج مع التركيز على المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

يقول العضو المنتدب للشركة **حازم مدني**، أن الشركة ستضخ نحو 420 مليون جنيه لتمويل المشاريع الصغيرة في مصر خلال العام الأول حيث تقوم الشركة بتمويل معظم الأنشطة باستثناء الدورات الزراعية ووسائل النقل.

وحول أسباب اختيار هذا المجال، قال **مدني** أن قطاع المنشآت الصغيرة لا يحصل على خدمات تمويلية كافية، مشيراً الى أن إجمالي التمويل الذي تقدمه المصارف والصندوق الإجتماعي والجمعيات الأهلية لا يمثل سوى 2 في المئة من الاحتياجات التمويلية الحقيقية لقطاع المشاريع الصغيرة في مصر. فإذا أضفنا الى ذلك أن الشركات متناهية الصغر ليس لديها القدرة على الاستفادة من أي تمويل مصرفي حقيقي نستطيع أن نفهم أسباب لجوء أصحاب هذه المشاريع الى القنوات غير الشرعية للحصول على التمويل وأبرز صور هذه القنوات هي «المرابين» في المناطق الريفية وشركات توظيف الأموال في المناطق الحضرية.

قطاع غير منظم

وحول أبرز المشاكل التي تواجه عمليات تمويل قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، يقول **مدني** انها تتمثل في أنه قطاع غير منظم بالمعايير المتعارف عليها. فمعظم هذه مشروعات هذا القطاع لا تمتلك على سبيل المثال، سجلات تجارية أو قيوداً محاسبية. ولذلك لا بد من توفير الخدمة التمويلية التي تتواءم مع قدراته التنظيمية. ويشير الى أن شركة «تنمية» تتحمل المخاطرة في ما يتعلق باحتمالات عدم السداد. مشدداً في هذا الصدد على ان تجربة الشركة أثبتت التزاماً كبيراً من قبل العملاء بسداد التزاماتهم في مواعيدها،، فهم متعطشون للتمويل وبالتالي حريصون على الالتزام بالسداد لكي يتمكنوا من الانتقال الى شريحة ائتمانية أعلى، علماً بأن عملية التمويل تبدأ بقرض في حدود سبعة آلاف جنيه.

ويضيف: «هناك خصوصية أخرى لهذا النوع من التمويل تتعلق بقدرة الشركة على جمع معلومات كافية عن العميل، إضافة الى قدرتها على متابعة القرض للتأكد من استخدامه في الوجهة المخصصة له».

خطة انتشار

ويكشف العضو المنتدب لشركة «تنمية» أبرز ملامح خطة الانتشار والتوسع التي بدأت الشركة تنفيذها بقوله «إن الشركة تمارس نشاطها حالياً عبر 27 فرعاً ونستهدف الوصول بشبكة الفروع الى 140 فرعاً في نهاية العام 2010 تغطي كافة أنحاء الجمهورية على أن تقدم هذه الفروع كافة الخدمات المالية من تمويل ومدفوعات وخدمات الكترونية وتسويق منتجات مالية لحساب الغير».

مساهمة "القلعة" و"المصري الخليجي" تعزز الثقة بالشركة

ويقول لدينا خطط للتحالف مع عدد من المؤسسات المالية الأخرى بهدف تقديم خدمات التأمين على أصول المشاريع الصغيرة.

أما على الصعيد الاقليمي فيشير **حازم مدني** الى «السعي لنقل التجربة الى بعض الدول المجاورة مثل سورية والسودان. أما طريقة الدخول فلم نحددها بعد لأنها مرتبطة بالإطار القانوني في كل بلد وسوف يتم ذلك إما عبر تأسيس شركات تابعة لنا هناك أو عبر افتتاح فروع للشركة».

التحالف مع القلعة

وحول التحالف مع مجموعة القلعة الاستثمارية يقول **مدني** إن رأس مال الشركة الحالي يبلغ 50 مليون جنيه يساهم البنك المصري الخليجي بنسبة 24 في المئة منه، فيما تستحوذ "القلعة" على 51 في المئة وتتوزع الحصص الباقية على مجموعة من المستثمرين الأفراد. وهذا التحالف مع «القلعة» يمنحنا عمقاً ستراتيجياً وثقة في السوق وقدرة على التوسع والاستفادة من انتشار شركات «القلعة» في أسواق المنطقة.

وعن المنافسة المتوقعة، يقول **مدني**: «المنافسون هم إما الجمعيات الأهلية، ونتميز عنها بأننا نقدم خدمات مالية متكاملة وليس قروضاً لمشروعات صغيرة فقط، وإما البنوك التي نتميز عنها بأن هذا القطاع يمثل لنا قطاعاً ستراتيجياً وليس قطاعاً فرعياً. ومع ذلك نحن نرحب بأي منافسة لأننا ننظر لأنفسنا باعتبارنا رواداً في هذا المجال وأي منافس سيفيد السوق ولكنه سيكون في المرتبة التالية لـ «تنمية»، الأمر الذي يدفعنا لضرورة الحفاظ على مركزنا الريادي». ■



Where Technical Expertise
and local knowledge meet

Nesma Advanced Technology is a recognized regional leader in IT Solutions, Connectivity and System Integration, offering innovative and world-class service by leveraging strategic partnerships with global technology vendors and business integrators.







Blue Coat

EMC² | documentum



GTN GULF TRADANET B.S.C. (c)













www.nesma.net

























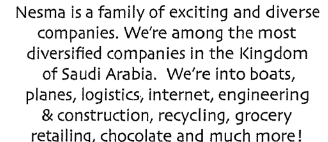












Nesma is a family of exciting and diverse companies. We're among the most diversified companies in the Kingdom of Saudi Arabia. We're into boats, planes, logistics, internet, engineering & construction, recycling, grocery retailing, chocolate and much more!

NESMA

Imagine the possibilities

www.nesma.com

مازن مدوه: خطة لتفعيل برنامج الأوفست في الكويت


مازن مدوه

الكويت. الاقتصاد والأعمال

تسعى الشركة الوطنية لـ «الأوفست» في الكويت إلى تعزيز حضورها مستندة إلى استراتيجية عمل جديدة بدأ العمل فيها منذ العام 2008، ونتج عنها تأسيس إدارات جديدة عدة تساهم في خدمة أهداف الشركة. كما تتطلع «الأوفست» من خلال تعاونها مع الجهات الحكومية الأخرى إلى تجاوز التحديات التي تعيق جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد.

يقول مدير عام الشركة الوطنية لـ «الأوفست» في الكويت **مازن مدوه**: «بدأ برنامج الأوفست بموجب قرار مجلس الوزراء الرقم 694 لعام 1992، وتولّت الإشراف على تطبيقه إدارة العمليات المقابلة «الأوفست» تحت مظلة وزارة المالية. وبعد نحو عقدين تمّ تأسيس الشركة الوطنية لـ «الأوفست» في العام 2006 كشركة مساهمة مقفلة مملوكة للدولة، بهدف إدارة برنامج الأوفست لصالح وزارة المالية، بموجب عقد إدارة بين الجانبين». ويضيف **مدوه**: «بعد تطورات عدة كان أهمها تطوير دليل جديد لاجراءات البرنامج، طرح البنك الدولي مناقصة لوضع الخطة الستراتيجية الأولى للشركة للفترة 2008–2010، وفازت بها شركة أرنست ويونغ للاستشارات– الكويت، وأعدت خطة متكاملة أقرت في شهر يونيو من العام 2008، حيث تمّ اعتماد الستراتيجية الترويجية والتسويقية، وتحديد القطاعات الاقتصادية، وتطوير ادارة التزامات الاوفست، واعتماد هيكل تنظيمي مطور للشركة، بالإضافة إلى تأسيس إدارة التخطيط المسؤولة أيضاً عن متابعة تنفيذ خطة العمل، إلى جانب قطاع المشاريع المعني بمتابعة عمليات الاوفست والذي يضم تحت مظلته 3 إدارات هي العقود والمشاريع وتقييم المشاريع والفرص الاستثمارية، وقطاع الخدمات المساندة لتقديم خدمات الشؤون الادارية والمالية ونظم الحاسوب والعلاقات الحكومية مشيراً إلى ان هذا التوزيع في المسؤوليات منح الشركة بعداً تخصصياً ومهنياً أكبر».

تطوير الأداء

شكّلت الخطة حجر الزاوية في سعي الشركة الى تطوير أدائها، ويوضح **مدوه**: «ان الستراتيجية المعتمدة تركز على هدفين، الأول: بناء الهوية التجارية للشركة والتعريف بإجراءات البرنامج والسعي إلى تعميق مساهمتها في دعم الاقتصاد الكويتي ودعم القطاع الخاص، أما الثاني فيتمثل في رصد الفرص الاستثمارية من الالتزامات التي تنشأ من المناقصات العامة وطرحها أمام المستثمرين من الشركات الأجنبية وإطلاق مشاريع مستدامة تحقق اهداف البرنامج كنقل وتوطين التكنولوجيا، خلق فرص العمل وتطوير مهارات الكوادر الوطنية، علماً بأن الشركة لم تكن تضم سابقاً ضمن هيكلها التنظيمي إدارة متخصصة في توليد الفرص الاستثمارية، كما عملت «الوطنية للأوفست» على تطوير منهج تحليلي للتعامل مع الفرص المتاحة وفقاً للمراحل التي وصلها كل مشروع، على ان تقوم الشركة كذلك بالتسويق والربط المتقابل للمشاريع الجاهزة للاستثمار، وهو ما تمّ تنفيذه مؤخراً مع شركة «جنرال الكتريك» الفائزة بمناقصة تطوير محطة كهرباء الزور، حيث عرضنا عليها فرصاً عدة يمكن الاستثمار فيها لتنفيذ التزامات «الأوفست» المترتبة عليها».

ويشدد **مدوه** على ان «الوطنية للأوفست» لا تلزم الشركة الأجنبية بفرصة استثمارية معينة، بل يترك لها كامل الحرية في الاختيار بين الفرص المتوافرة أو تقديم مقترح من قبلها، على ان يكون متوافقاً مع أهداف البرنامج. كما توفر «الأوفست» فرصاً استثمارية للشركات الأجنبية في صناديق استثمارية طرحتها مع شركات استثمار محلية أبرزها صندوق لرأس المال المخاطر أنشىء بالتعاون مع شركة الوطني للاستثمار، وآخر للتعليم مع شركة مشاريع الكويت لإدارة الأصول، في ما يجري العمل على إطلاق صندوقين الأول للرعاية الصحية وآخر لتعزيز الأمن الغذائي.

وبهدف ضمان التنفيذ وفق الأصول، أنشأت الشركة قسماً متخصصاً لمتابعة تنفيذ العقود، وضمنه وحدة خاصة بمتابعة صناديق الأوفست الاستثمارية، علماً انه سبق للشركة ان وافقت على مشاريع عدة ضمن برنامجها أبرزها إنشاء مركز للطيران وورش مجهزة فنياً للتدريب على الملاحة الجوية من قبل شركة بوينغ الأميركية، ومركز محاكاة للتدريب على الادارة البحرية من قبل شركة لوكهيد مارتن وغيرها من المشاريع الحيوية.■

برنامج الأوفست

ينص البرنامج على ان تقوم الشركة الأجنبية الحاصلة على مناقصة وطنية كويتية بتنفيذ ما نسبته نحو 35 في المئة من قيمة المناقصة في مشاريع في دولة الكويت، وذلك في حال فاقت قيمة المناقصة الـ3 ملايين دينار كويتي في المناقصات ذات الطابع العسكري، و10 ملايين دينار في المناقصات ذات الطابع المدني.

TERRANET
ESTABLISHES A NEW BUSINESS SERVICE
TERRABIZ

Since starting operations in 1999, Terranet gained the reputation as one of the leading certified ISPs in Lebanon. Terranet witnessed significant growth and success in the Corporate and Residential sectors. Clients from all industries, government and NGOs, geographically spread over the country have benefited from our expertise in the provisioning of high quality, high-performance Intranet and Extranet solutions. Terranet supported Clients in increasing productivity and profitability by identifying and implementing Internet and Interconnectivity solutions customized to their needs. In the fast moving world of today, Terranet appreciates that each client has different needs, and that each business needs are specific requiring individual attention. For this purpose, Terranet launched ***'TERRABIZ'****, a new service directed to support Corporate clients requiring dedicated attention, customized solutions and fast response, while still supporting residential offerings (DSL, Terrasmart, wigo, Terrabroad and SMS).*

TERRABIZ, the 'business line' service of Terranet offers small, medium and large enterprises tailor-made Internet and Interconnectivity solutions, where business clients can instantly receive connectivity through Licensed Providers, Internet, IP and network solutions within a single offering. Further, clients can benefit from:

- Free over-the-phone Consulting on network issues
- 24/24, 7/7 NOC and CCD support
- Products for Corporates: SOHO, HDSL, Standard, Guaranteed and Expedited
- WAN and VPN interconnectivity

TERRABIZ - *Nice to meet you*
+961.1.577511 www.terra.net.lb
sales@terra.net.lb





TERRANET
Your Quality Internet Service Provider

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010
السعودية الأولى عربياً، ومصر والإمارات بين الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في العالم

يعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد سرّعت من وتيرة إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال «على نحو يفوق أي منطقة أخرى». وبحسب التقرير الذي حمل عنوان «الإصلاح خلال الأوقات الصعبة» احتلت السعودية وللسنة الخامسة على التوالي صدارة البلدان العربية، وحلت البحرين في المرتبة الثانية. وسجلت بعض الدول العربية تقدماً في ترتيبها وهي الامارات، مصر، تونس، اليمن، والمغرب.

وتميزت مصر ودولة الامارات بكونهما بين الدول العشر الاكثر تطبيقاً للإصلاحات على مستوى العالم.

يغطي «تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال 2010» مرحلة يصفها بالصعبة. فالأزمة المالية العالمية تركت تداعياتها على القطاعين العام والخاص. فمن ركود اقتصادي مروراً بمشكلة شح مصادر التمويل وصولاً إلى تباطؤ حركة التبادل التجاري وارتفاع معدلات البطالة، وجدت الحكومات نفسها أمام تحديات عديدة متعلقة بالدرجة الأولى باستعادة الاستقرار في القطاع المالي. ويلفت التقرير إلى أن الحكومات كانت أمام معضلة حقيقية تتعلق بالموازنة بين التكاليف المرتفعة لبرامج التحفيز الاقتصادي من جهة وتراجع إيرادات الخزانة العامة من جهة أخرى.

لكن هذا الواقع بقي بعيداً إلى حدّ ما عن البلدان العربية التي أجمعت الآراء على أنها من أقل الدول تأثراً بالأزمة. ويلفت التقرير في هذا السياق إلى أن وتيرة الاصلاحات تسارعت خلال السنوات الثلاث الماضية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقامت 8 دول في المنطقة بخفض الحد الأدنى لرأس المال أو إلغائه منذ العام 2005. كما دخل نظام الشباك الواحد One-Stop Shop طور التشغيل. وفي 2008 / 2009 ازدادت الإصلاحات المنفذة في مجالات أخرى ما أدى إلى تبسيط إجراءات الحصول على تراخيص البناء، التجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود من خلال المحاكم.

وبحسب الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، احتلت السعودية صدارة البلدان العربية تلتها البحرين ومن ثم الإمارات وقطر والكويت. وحققت تونس تقدماً ملحوظاً في ترتيب هذا العام باحتلالها المرتبة 69 عالمياً بتقدم 4 مراتب تماماً كما حصل مع اليمن والأردن التي تقدمت كل منهما 4 مراتب أيضاً.

السعودية قريبة من الهدف

تصدّرت السعودية الدول العربية كأفضل بيئة استثمارية. وفي الترتيب العالمي، حازت على المرتبة 13 من بين 183 دولة شملها التقرير. ويصبّ تقدّم المملكة مرتبتين في الترتيب العام ضمن مساعيها الهادفة إلى تبوّؤ احد المراكز العشرة الأولى في تقرير سهولة أداء الأعمال في العام المقبل

الأردن، تونس، واليمن تتقدم 4 مراتب في الترتيب

تطبيقاً لبرنامج 10 × 10 الذي وضعته الهيئة العامة للاستثمار. وما ساعد المملكة على تحقيق هذا التقدم إصلاحين أساسيين في مجالي بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء. فإنشاء مركز الاستقبال الموحد لتأسيس الشركات في مقرّ وزارة التجارة والصناعة نتج عنه تقليل عدد الأيام التي يتطلبها تأسيس شركة جديدة من 12 إلى 5 أيام، كذلك تقليص عدد الإجراءات من 7 إلى 4 إجراءات، وذلك بالتزامن مع تقليص الحد الأدنى لرأس المال من 500 ألف ريال إلى ما يتفق عليه الشركاء.

وفي مجال استخراج رخص البناء، تقدّمت المملكة من المركز 39 إلى 33. ويعود الفضل في ذلك إلى تطبيق أمانة مدينة الرياض برنامج الرخصة الفورية الذي نتج عنه تقليص عدد الأيام المطلوبة للحصول على رخصة البناء من 125 يوماً إلى 94 وعدد الإجراءات إلى 17 بدلاً من 18 إجراء.

وتعليقاً على هذه النتائج، رأى محافظ الهيئة العامة للاستثمار **عمرو الدباغ** أن «الفضل في حصول المملكة على المركز 13 عالمياً يعود إلى توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك **عبد الله بن عبد العزيز** وولي العهد الأمير **سلطان بن عبد العزيز** والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الأمير **نايف بن عبد العزيز** الآيلة إلى تكثيف الجهود من اجل تحسين بيئة أداء الأعمال في البلاد».

وأضاف: «المملكة حققت عدداً من النتائج الإيجابية في سياق برنامج تحسين بيئة الاستثمار، لكن تبقى هناك خطوات كبرى تحتاج إلى تضافر جهود جميع الجهات الحكومية والخاصة من أجل إنجازها ضمن هذا البرنامج الذي يستهدف حل الصعوبات التي تواجه الاستثمارات المحلية والأجنبية».

تحت الرعاية السامية

لصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني حفظه الله ورعاه

أمير دولة قطر

المنتدى الصناعي العربي الدولي



25-28 مايو 2010 ، مركز الدوحة للمعارض، قطر

أول مؤتمر صناعي عربي بحجمه وأهدافه

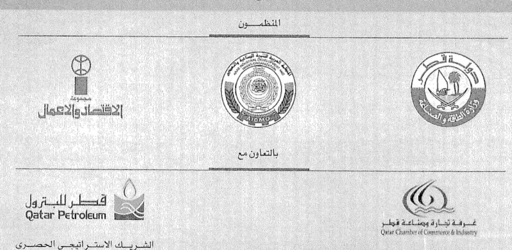
بمشاركة عدد كبير من وزراء الصناعة والتجارة والتعدين والطاقة والاستثمار العرب، وقادة هيئات التمويل والصناديق العربية والإقليمية والدولية ووكالات ومجالس الاستثمار ومراكز تنمية الصادرات، وكبار رجال الأعمال والمستثمرين العرب وجميع المعنيين في القطاعات الصناعية المختلفة

أهم المحاور:

- تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع الصناعي والتعديني وتحديد سبل المواجهة.
- جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الصناعي.
- الشراكة العربية-الدولية وأهميتها بالنسبة إلى الصناعات العربية.
- تنمية الصناعات المستقبلية ومجهودات حماية البيئة.
- الاستثمار في العقار والبناء في البلدان العربية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- دور القطاع الخاص وتجارب صناعية عربية ودولية ناجحة.

معرض للصادرات والقطاعات المتعلقة بالصناعة:

إلى جانب المؤتمر، يقام معرض متنوع على مساحة ٥ آلاف متر مربع في مركز المعارض في الدوحة على مدى ٤ أيام. وتم تخصيص مساحات للأجنحة الوطنية في الدول العربية وللهيئات والمؤسسات المتخصصة في التمويل وترويج الاستثمار والصادرات، اضافة الى اجنحة للمؤسسات الدولية لعرض الالات والمعدات والمواد الاولية، في حين تتمتع المؤسسات الراعية للحدث بمساحات كبرى ومواقع متميزة.



المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

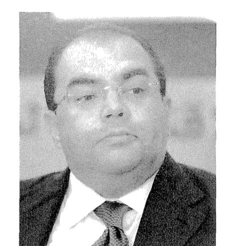
الرباط: 212 537 772 600 - 212 537 772 188

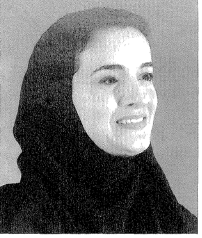
aidmo@aidmo.org - aiif@aidmo.org - www.aidmo.org

مجموعة الاقتصاد والاعمال

بيروت، هاتف: 200 780 1 961، فاكس: 206 780 1 961

aiif@iktissad.com - www.iktissad.com


الوزير د. محمود محي الدين


الوزيرة لبنى القاسمي


عمرو الدباغ

مصر تواصل الإصلاح

تابعت مصر جهودها الإصلاحية. وجاء التقرير ليؤكد على صوابية القرارات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية. وتقدمت مصر في الترتيب العام 10 مراتب في موازاة حفاظها على موقعها ضمن البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات. كما واصلت العمل على تسهيل إجراءات استخراج تراخيص البناء حيث أصدرت اللائحة التنفيذية لقانون البناء الموحد الرقم 119 لعام 2008، كذلك ألغت معظم الموافقات المسبقة لاستخراج التراخيص كما أنشأت محاكم تجارية أدت بدورها إلى تسريع وتيرة إنفاذ العقود. وقامت مصر أيضاً بتعزيز القدرة على الحصول على المعلومات الائتمانية بإضافة البيانات الخاصة بتجار التجزئة إلى قاعدة بيانات الشركة المصرية الخاصة للاستعلام الائتماني I-Score. كذلك سهّلت إجراءات تأسيس الشركات من خلال إلغاء الحد الأدنى لرأس المال.

ولفت وزير الاستثمار المصري **د. محمود محي الدين** إلى أن «مؤشر تأسيس الشركات شهد تقدماً كبيراً منذ العام 2007، وذلك بفضل عدد من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية تمثلت في إلغاء الحد الأدنى لرؤوس أموال الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وإقامة مجمعات الخدمات بنظام الشباك الواحد في الهيئة العامة للاستثمار، وخفض الوقت اللازم لتأسيس الشركات حتى وصل إلى 3 أيام، وإدخال النظام الآلي في إجراءات التسجيل الضريبي بما يمكن من استخراج البطاقة الضريبية وبطاقة التأمين الاجتماعي في يوم واحد». وأشار إلى «حرص مصر على مواصلة جهود الإصلاح وتيسير مناخ الأعمال الذي بدأ منذ العام 2004 وشمل محاور رئيسية مثل تخفيض رسوم تسجيل العقارات، خفض الإجراءات اللازمة لاستخراج تراخيص البناء، تأسيس شركة للاستعلام الائتماني، إصدار قانون المحاكم الاقتصادية في مايو 2008، اختصار الوقت اللازم لنقل وتسجيل الملكية من 193 إلى 72 يوماً، تخفيض رسوم التسجيل بحد أقصى ألفي جنيه وفقاً للقانون.

ترتيب البلدان العربية
على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

البلد	الترتيب العام لسنة 2010	الترتيب العام لسنة 2009
السعودية	13	15
البحرين	20	18
الإمارات	33	47
قطر	39	37
الكويت	61	52
سلطنة عُمان	65	60
تونس	69	73
اليمن	99	103
الأردن	100	104
مصر	106	116
لبنان	108	101
المغرب	128	130
الجزائر	136	134
فلسطين	139	137
سورية	143	138
العراق	153	150
السودان	154	149
جزر القمر	162	157
جيبوتي	163	157
موريتانيا	166	161

الإمارات تتقدم 14 مركزاً

كان لافتاً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 التقدم الكبير الذي أحرزته الإمارات. فإلى جانب تقدمها 14 مرتبة ضمن الترتيب العام لتتبوأ المرتبة 33 عالمياً والثالثة عربياً، حجزت الإمارات لنفسها موقعاً ضمن البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في العالم للمرة الأولى بعد قيامها بإلغاء الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء النشاط التجاري وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات.

ولحظ التقرير قيام الإمارات بتحسين النظام الالكتروني الخاص بمعالجة طلبات الحصول على التراخيص، ما أدى إلى خفض الوقت اللازم لاستخراج تراخيص البناء. كما قامت بتسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري، وزيادة الطاقة الاستيعابية لمحطة الحاويات وإلغاء شرط تقديم فاتورة المناولة في محطة الحاويات ضمن المستندات المطلوبة، وزيادة أدوات تمويل التجارة ما انعكس تحسناً في عمليات التجارة عبر الحدود. ■





Issue 358 / Year 31 / October 2009

تشرين الأول / أكتوبر 2009 / السنة الواحدة والثلاثون / العدد 358

مجموعة فاروق القابضة

FARUK GROUP HOLDING

الفورة العاقلة

مجموعة فاروق القابضة
FARUK GROUP HOLDING

مجموعة فاروق القابضة:
الفـورة العـاقلـة

تُعدُّ مجموعة فاروق القابضة في كردستان العراق، من أكثر المجموعات الاستثمارية نمواً وتنوُّعاً؛ حيث تطال مروحة أنشطتها قطاعات الاتصالات والصناعة والفنادق والخدمات الطبية والعقار والمقاولات والسيارات وتكنولوجيا المعلومات.

تشهد المجموعة التي يقودها رجل الأعمال فاروق مصطفى رسول، خطوةً نوعية على طريق النموّ والانتشار والنجاح عنوانها الأبرز التحوّل مؤخراً إلى «قابضة». وتستند هذه الخطوة إلى رؤية طموحة للتوسع نحو قطاعات جديدة داخل العراق بموازاة وضع اللبنات الأولى لولوج أسواق خارجية تُضفي البُعد الإقليمي والدولي على نشاط المجموعة.

تقوم رؤية مجموعة فاروق القابضة على إنشاء شركات رائدة في مجالاتها؛ انطلاقاً من أُسُس خمسة تحكم ثقافتها العملية؛ هي: الديموقراطية، الإنسانية، الاستقامة، الجودة والفعالية في الأداء. ورغم الإنجازات المُحقّقة على أكثر من صعيد إلاّ أن فاروق رسول يقول: «إننا ما زلنا في بداية الطريق لتحقيق خططنا».

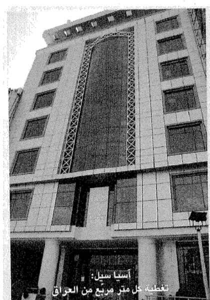
مرحلة «القابضة»

حول الهدف من إنشاء الشركة القابضة، يوضح الرئيس التنفيذي هاوري دارو نوري أن «هذه الخطوة الاستراتيجية تدخل في إطار تعزيز إدارة الشركات التابعة بوقت وكلفة أقلّ وتنظيم أفضل وشفافية، بموازاة الإبقاء على الاستقلالية المُعطاة لمدراء تلك الشركات وإعطائهم الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة بشكل سريع وفعّال». لافتاً إلى أن «التسجيل الرسمي لـ «القابضة» تمّ خارج العراق، إذ لا تُتيح القوانين الوطنية إنشاء شركات من هذا النوع حتى الآن، ونحن نسعى حالياً لتكوين مجموعة ضغط لإقرار مثل هذا القانون». وينوه بأن كافة شركات المجموعة (باستثناء «آسياسيل») ستنتقل قريباً إلى «بناية فاروق» التي تمّ الانتهاء من تشييدها مؤخراً في شارع سالم في مدينة السليمانية؛ بما يُتيح إطاراً هيكلياً أفضل وتواصلاً أقوى بين المجموعة الأم وشركاتها على المستوى الإداري والفني والتنفيذي».

وتنسجم خطوة التحوُّل إلى «قابضة» مع توجهين أساسيين لدى المجموعة، الأول هو طرح جزء من أسهم بعض شركاتها ومشاريعها للاكتتاب العام، والثاني التوسع باتجاه قطاعات جديدة. ومن أبرز الشركات المرشّحة للطرح «آسياسيل» استجابة لما ينصّ عليه قانون الترخيص لشركات الاتصالات. كما يجري التخطيط لطرح جزء من أسهم «فندق غراند ميلينيوم السليمانية» والمصانع التابعة للمجموعة، إذ يرى **رسول** في توسيع قاعدة المساهمين «سوراً يحمي تلك المشاريع ويوفر لها الاستمرارية لمدى أطول». مع الإشارة إلى أنه أحد 10 مؤسسين لسوق أربيل للأوراق المالية المُشتركة بين القطاع الخاص والحكومة المحلية.

مبادراتٌ ومفاوضات

أمّا آفاق التوسُّع نحو قطاعات وأسواق جديدة «فتحكمها رؤيةٌ متعقّلة استناداً الى

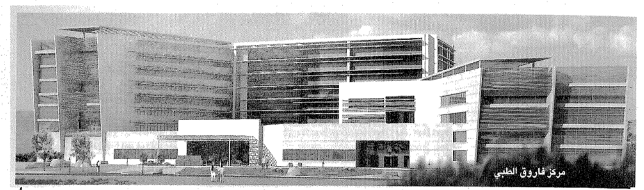

آسيا سيل: تغطية كل متر مربع من العراق

دراسات مُعمّقة لجدوى كُلّ فرصة وإمكانات تطوّرها على المدى المتوسط والبعيد وصولاً للمكانة الرائدة التي نصبو إليها لكل شركة ناشئة في مجالها، وذلك وفق معايير الاستراتيجية الشاملة التي تقوم عليها المجموعة»؛ بحسب **نوري**.

وتدخل في هذا السياق مفاوضاتٌ مُتقدمة تجريها مجموعة فاروق القابضة مع مجموعات استثمارية في أبوظبي ودبي وقطر لإنشاء مصرف تجاري وشركة تأمين ذات بعد عالمي في السليمانية، «حيث نرى في النقص الملحوظ بالخدمات النوعية المُقدّمة في هذين المجالين فرصةً سانحة لإحداث فرق على مستوى العراق ككل»؛ كما يُؤكد **رسول**؛ الذي يتطلّع بقوة أيضاً للاستثمار في قطاع التعدين، «كردستان فيها كمية كبيرة من المعادن كالنحاس والحديد وغيرها، وأقوم حالياً بدعم عدد من العلماء بالموارد المالية اللازمة لتحديث الدراسة الجيولوجية لشمال العراق». ويفصح عن خطوة مازالت في بداياتها لولوج قطاع النفط مع شركاء خليجيين، «وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل والاستفادة من خبراتهم في هذا المجال لمشاريع نخطط القيام بها مستقبلاً في العراق». ويلفت إلى مبادرة «سأطرحها مع عدد من رجال الأعمال على الحكومة الكردية لإنشاء منطقة حرّة جوية في السليمانية تُشكّل جسراً جوياً بين شرق آسيا وأوروبا، ولتكون الحجر الأوّل في مدماك انفتاح المنطقة بشكل أوسع على العالم وتطورها وصولاً لأن تُصبح إحدى المدن الرئيسية للتجارة والأعمال في المنطقة».

«آسياسيل»: حدودنا الفضاء

يحتلّ قطاع الاتصالات حيّزاً حيوياً جداً في نشاط المجموعة من خلال «آسياسيل» الأولى من حيث الانتشار والنموّ بين شركات الهاتف النقال في العراق. وتعود الانطلاقة الفعلية لـ


مركز فاروق الطبي

«كرة ثلج» الشركة إلى العام 2003 حيث طرحت الحكومة العراقية ثلاث رخص في كل من الجنوب والوسط والشمال، «ففزنا برخصة الشمال بعد منافسة مع أكثر من 100 شركة»؛ كما يقول المدير التنفيذي **د. ديار أحمد**؛ منوهاً بالشراكة الاستراتيجية مع «كيوتل» القطرية منذ العام 2007 لدى تجديد الرخصة المعطاة لـ «آسياسيل» من قبل الحكومة لمدّة 15 عاماً. ويكشف أن استراتيجية الشركة لاستقطاب المزيد من المشتركين في ظلّ المنافسة الحادّة التي تشهدها سوق الاتصالات العراقية، تقوم على «التوسع الجغرافي وعلى تحسين الخدمات بشكل متوازن. إذ نعمل للوصول إلى كل متر مربع مأهول في العراق، والاستمرار بتحسين الشبكة، وإدخال كل ما هو جديد من خدمات وتقنيات في عالم الاتصالات. فجغرافياً لدينا مجال كبير للنمو في أربيل ودهوك بعد أن سمحوا لنا منذ نحو عام ونصف العام بتقديم خدماتنا فيهما. كذلك هناك فرص للتوسع في بغداد والجنوب والأنبار بعد ان استكملنا شبكتنا فيها مؤخراً». ويعوّل على «تقديم خدمات نوعية وأسعار منافسة فضلاً عن علاقاتنا الجيدة مع العملاء للاستحواذ على حصة أكبر في مناطق الوسط والجنوب». ويتوقع وصول عدد مشتركي «آسياسيل» إلى أكثر من 10 ملايين أواخر العام 2010. ويشير **رسول** من جانبه، الى أن الشركة «أنفقت العام الماضي 500 مليون دولار لتوسعة الشبكة وتحسينها، إذ أننا لم نوزّع ديناراً واحداً حتى الآن على المساهمين منذ إنشاء الشركة بل نستثمر كافة الأرباح في عمليات التوسع».

حزمة تكنولوجية متكاملة

في مجال الاتصالات أيضاً، تمتلك مجموعة فاروق القابضة 12 في المئة من Kurdtel للاتصالات الأرضية، والتي يساهم **رسول** بتحويلها من «بدّالة» بخدمات محدودة إلى شركة مشتركة بين حكومة كردستان والقطاع الخاص تقدّم خدماتها المتقدّمة لأكثر من 100 ألف مشترك. وهناك مفاوضات حالياً لاستئجار شركة Kurdtel وشبكتها بالكامل لصالح أعمال «القابضة» وشركاتها.

كذلك فإن لدى المجموعة نشاطاً مهماً في قطاع تقنية المعلومات من خلال شركتيّ Goran Net للإنترنت وIraqCom Technologies للأنظمة والخدمات والحلول التكنولوجية.

السمنت: الاستثمار النوعي

يُعتبر مصنعا سمنت «بازيان» و«طاسلوجة» بإجمالي استثماراتهما التي تفوق الـ750 مليون دولار بالشراكة مع «لافارج» الفرنسية أحد أهم أعمدة نجاح مجموعة فاروق القابضة ومصدر التدفق النقدي الرئيسي لمشاريعها المتنوعة قيد التطوير.

وبينما تمّ إنشاء معمل «بازيان» بالكامل من قبل المجموعة ليبدأ إنتاجه منتصف العام 2008 بطاقة 2.5 مليون طن سنوياً، فإن معمل «طاسلوجة» أنشأته الحكومة العراقية العام 1983 واستلمته «مجموعة فاروق» العام 2005 بعقد لمدّة 25 عاماً وأعدنا تأهيل خطوط إنتاجه لتصل طاقته إلى 2.3 مليون طن سنوياً.

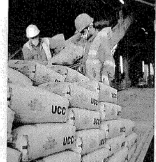
طموح صحّي عالمي

تُولي المجموعة اهتماماً خاصاً بالقطاع الصحي، ويرتقب أن يصبح «مركز فاروق الطبي» قيد التنفيذ والذي تبلغ تكلفته الـ 100 مليون دولار وبسعة 130 سريراً وعدداً من الأجنحة لكبار الشخصيات وذات التجهيزات والمختبرات والمعدّات النوعية والكادر الطبّي المؤهل قبلة العراقيين للاستشفاء، مدعوماً بخطة نموذجية للتعاقد مع شركة عالمية متخصصة لإدارته إلى جانب الحصول على أفضل التقنيات وأحدثها في عالم المعدّات الطبية بالإضافة الى استقطاب أفضل الأطباء العراقيين المقيمين في الخارج وتأهيل الأطباء الشباب الوطنيين من خلال مركز العيادات الذي تمّ إنشاؤه سابقاً قرب موقع المستشفى ويضم 41 عيادة.

كما يوجد قرب المركز الطبي فندق 4 نجوم لإقامة أهل المرضى القادمين من خارج السليمانية وفيه أيضاً كافة وسائل الراحة لتأهيل المرضى بعد العمليات.

وارتباطاً بالقطاع الصحي، تقوم المجموعة بتشييد معمل للمحاليل الطبية يُشكّل اللبنة الأولى لدخولها مجال الصناعات الدوائية من بابها الواسع مستقبلاً، وسيُنجز المشروع العام 2010 وتبلغ كلفته 30 مليون دولار.

مصنع بازيان للسمنت: إنتاج 2.5 مليون طن سنوياً



... ومصنع طاسلوجة بطاقة 2.3 مليون طن



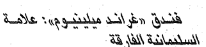
آمن بالنجاح... يتحقق

تُشكّل مسيرة فاروق رسول العملية على مدى 35 عاماً مثالاً للعصامية ونموذجاً لفعل العزيمة والالتزام في تخطّي الظروف المُعيقة بمختلف أنواعها، سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية منها، فضلاً عن الإمكانات المالية المُتواضعة جداً في بداياته، وتذليل الصعاب بحنكة وهدوء تعبيداً لطريق الإنجاز والنجاح، مدفوعاً بعقيدة راسخة وإيمان لا يتزحزح بحق مجتمعه بالازدهار والتطوير وبحياة كريمة أسوةً بباقي شعوب العالم.

فاروق مصطفى رسول

مسيرةٌ بدأها ابن السليمانية العام 1964 عندما توظّف في بنك التجارة العراقي بعد تخرّجه من كلية التجارة والاقتصاد في جامعة بغداد، لكنه ما لبث أن انضمّ الى الحركة الكردية «في سبيل تحقيق الديموقراطية التي أؤمن بها بشدّة حتى اليوم وأطبّقها في مختلف جوانب حياتي»؛ بحسب رسول.

في العام 1975 بدأت أولى خطوات رحلته الفعلية في عالم الأعمال الخاص من خلال إنشاء معمل بلوك صغير بالشراكة مع صديق له قدّم الأموال في حين قدّمَ هو مجهوده العملي «إذ لم يكن لديّ دينار واحد حينها». وبموازاة ذلك عمل في قطاع المقاولات وأنشطة تجارية محدودة حتى أصبح لديه رأس المال الكافي لإقامة مجزرة دواجن (مسلخ) في السليمانية بكلفة مليون دينار عراقي العام 1987، ومن ثمّ اتجه إلى النشاط التجاري والاستيراد من تركيا إلى العراق وإيران عبر كردستان. أمّا نقطة التحوّل الرئيسية في مسيرته فجاءت العام 1995، «إذ اشتريت «شنطة إنمارسات» بـ15 ألف دولار كانت اللبنة الأولى لإنشاء شبكة اتصالات مُتنقّلة بسيطة في كردستان تحوّلت العام 1999 إلى «آسياسيل» الشركة الوحيدة التي تُغطّي كافة أرجاء العراق ومحافظاته الـ18 من الشمال إلى الجنوب مروراً بالوسط بواقع 7 ملايين مشترك».

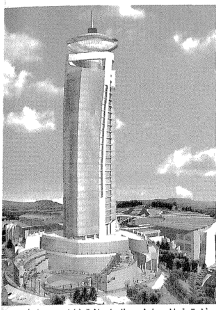


فندق «غراند ميلينيوم»: علامة السليمانية الفارقة

يُشكّل فندق «شاري جوان» (أي المدينة الجميلة باللغة الكردية)، ببرجه ذات الـ 38 طابقاً بارتفاع 150 متراً يعلوه مطعمٌ دوّار وبطاقته الاستيعابية البالغة 196 غرفة و57 جناحاً، معلماً جديداً للسليمانية. ويُنتظَر إنجاز المشروع بالكامل نهاية العام المُقبل، في حين تبلغ كلفته التقديرية 100 مليون دولار إلاّ أن كلفته الحقيقية يُتوقّع أن تتجاوز ذلك. وقد تمّ التعاقد مع شركة ميلينيوم العالمية لإدارته بحيث أصبح اسمه «فندق غراند ميلينيوم السليمانية».

العقار والمقاولات والسيارات

إلى ذلك، يمتدّ نشاط مجموعة فاروق القابضة ليشمل المقاولات عبر شركتها التابعة Zarya، وتجارة السيارات من خلال NIVA وكيل Ford وLincoln وMercury وLand Rover وJaguar في شمال العراق، والتي يرى زريا رسول عضو مجلس إدارة مجموعة فاروق القابضة ومدير عام شركة NIVA أن «نجاحها يتوقّف على أن تصبح وكيلاً لهذه الماركات في كامل السوق العراقية ولدينا مفاوضات متقدمة مع Ford بهذا الخصوص».



فندق غراند ميلينيوم السليمانية (شاري جوان)

ويتركّز نشاط المجموعة العقاري على مشروعيّ Ghoiza City قيد التنفيذ بكلفة 100 مليون دولار وبمجموع 1200 وحدة سكنية موزّعة على 25 مبنى ويتوقّع إنجازه بالكامل خلال ثلاث سنوات. ومشروع Beharan Residential المُنجَز مؤخراً بكلفة 26.5 مليون دولار وبواقع 114 وحدة سكنية فخمة موزّعة على 21 مبنى، كما يشهد مجمّع Azady لصناعة أبراج وأعمدة الاتصالات والكهرباء نقلةً نوعية ونمواً مضطرداً في أعماله ومشاريعه لتطال كافة مناطق العراق.■



مشروع Ghoiza City العقاري



... ومشروع Beharan Residential



رأي

سيولة رغم الأزمة

قد يفاجأ البعض بتسجيل عدد من الدول العربية نمواً بارزاً في حجم الاستثمارات المباشرة الواردة إليها في العام 2008، في الوقت الذي شهدت فيه معظم دول العالم تراجعاً ملحوظاً بلغ 15 في المئة على المستوى الكلي. فقد أشار تقرير الاستثمار العالمي إلى نمو كبير في نسب وحجم الاستثمار الوارد إلى كل من السعودية بنسبة 57 في المئة لتصل إلى 38 مليار دولار وقطر بنسبة 43 في المئة (6.7 مليارات دولار) ولبنان بنسبة 32 في المئة (3.6 مليارات دولار) وسورية بنسبة 70 في المئة (2.1 مليار دولار). وقد تركزت هذه الاستثمارات في مجالات النفط والغاز والطاقة والاتصالات في السعودية وقطر والعقارات في لبنان والقطاعات الإنتاجية المختلفة والتجارة في سورية نتيجة تزايد الانفتاح الاقتصادي فيها.

النمو الكبير في الاستثمارات الوافدة يفسر جزءاً مهماً من أسباب نمو اقتصاديات هذه البلدان العربية في العام 2008، بل واستمرار نمو المصارف فيها خلال الفترة. ففي الوقت الذي كان من المنتظر حدوث أزمة سيولة في الدول العربية عامة، شبيهة بتلك التي برزت في الدول الغربية نتيجة تقلّص أسواق الائتمان العالمية، وفّرت الأموال الوافدة سيولة جديدة ساهمت في تحريك الاقتصاديات المحلية وعودة ظهور المشاريع المختلفة التي تحتاج الى التمويل المصرفي والذي استط=اعت بالتالي المصارف المحلية تلبيته بفضل هذه السيولة، علماً بأن بعض المشاريع الكبرى في المنطقة تمّ تأجيلها أو حتى إلغاؤها العام الماضي، خاصة العقارية منها.

ورغم انخفاض الاستثمارات الوافدة إلى معظم الدول العربية الأخرى، إلا أن هذا الانخفاض بقي أقل بكثير من الانخفاض المسجل في الدول الغربية المتقدمة والبالغ 29 في المئة. وبالتالي، ورغم امتناع العديد من المصارف الدولية عن إقراض المشاريع الكبرى في المنطقة، لم تحتج المصارف العربية إلى التمويل والدعم الحكومي المكثف كما حدث في الدول الغربية، باستثناء فترة قصيرة ومحدودة خلال أوج الأزمة المالية الدولية في أواخر الصيف الماضي.

لكن مصدر القوة الأساسي للمصارف العربية ظل الملاءة الجيدة التي تتمتع بها والتي تفوق المعدلات العالمية بفارق كبير. وعليه، يمكن القول بأن القطاع المصرفي العربي خرج من هذه الأزمة من دون تغيرات كبرى في خريطته العامة، حتى المصارف التي تعرضت إلى خسائر مباشرة نتيجة الأزمة لم تضطر إلى طلب الدعم الحكومي المباشر أو الاندماج في مؤسسة مصرفية أخرى أو إعادة تكوين رساميلها.

خاص ... خاص ...

بنك البركة سورية نحو الاكتتاب العام

يستعدّ «بنك البركة سورية» لإتمام آخر الإجراءات القانونية قبل تدشين أعماله رسمياً عبر سلسلة من الفروع في المدن الرئيسية السورية، وسوف يقوم البنك مع بداية شهر أكتوبر بطرح نسبة قدرها 35 في المئة من أسهمه في اكتتاب عام، وبحجم طرح يبلغ 35 مليون دولار.

وكانت «مجموعة البركة المصرفية» أعلنت بداية العام الحالي عن حصولها على الموافقة النهائية من مجلس الوزراء السوري لتأسيس «بنك البركة سورية»، برأس مال قدره 100 مليون دولار.

وتستحوذ المجموعة وشركاؤها من المستثمرين الخليجيين على نسبة 49 في المئة من أسهم البنك، في حين يمتلك الشركاء المؤسسون السوريون حصة قدرها 16 في المئة.

بنك باركليز البريطاني يسعى للتواجد في السعودية

يتجه «بنك باركليز البريطاني» لتأسيس تواجد مباشر له في السوق السعودية. في حين لم تتضح بعد طبيعة التواجد الذي يسعى إليه «باركليز»، أي عبر فرع مصرفي أو شركة مالية تابعة، فإن اهتمام البنك البريطاني بالسوق السعودية ليس جديداً.

وقد سبق للبنك أن أعلن عن طموحه دخول السوق السعودية من ضمن مشروعه السابق لشراء «بنك أي.بي.أن. آمرو» وبالتالي الاستحواذ على حصته في «البنك السعودي الهولندي»، غير أن تعثر الصفقة حال دون تواجده في السعودية عبر بوابة «الهولندي».

المحتويات

المصارف الكويتية والأزمة: خيار زيادة رأس مالها إلى الواجهة


الشيخ سالم عبد العزيز الصباح

الكويت. عاصم البعيني

على الرغم من أن المصارف الكويتية أثبتت مناعتها تجاه تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا ان ذلك لا يعني أن هذه المصارف لا تواجه تحديات واستحقاقات متنوعة في المرحلة المقبلة. وربما يأتي التحدي الأول من خصوصية القطاع المالي الكويتي، كون شركات الاستثمار التي واجهت مصاعب مختلفة، تشكّل مركز ثقل حقيقياً، بما يعنيه ذلك من انعكاس أوضاعها على المصارف المحلية. في ظل هذه المعطيات من المرجح أن تكون زيادة رأس المال خياراً شبه حتمي خلال المرحلة المقبلة لمصارف عدة. فما هو واقع القطاع ؟

سبق لوكالات التصنيف العالمية ان حذرت، من خطورة انكشاف المصارف الكويتية على 3 أنواع من القروض هي:

– **قروض شركات الاستثمار**: تشير وكالة «فيتش ريتنجز» في تقرير حديث: «أنه ومع ظهور الأزمة، شهدت أصول شركات الاستثمار المحلية انكماشاً، وصلت نسبته إلى نحو 5.7 في المئة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي. في المقابل يلفت التقرير، إلى أنه وفقاً لإحصاءات شهر مايو الماضي، بلغت نسبة القروض المصرفية المحلية نحو 13.8 في المئة من إجمالي التمويلات التي حصلت عليها شركات الاستثمار. بدورها أشارت وكالة «ستاندرد أند بورز» إلى أن إجمالي انكشاف المصارف على شركات الاستثمار يبلغ نحو 9.1 مليارات دولار، وذلك وفقاً لبيانات 31 مايو الماضي. هذا وتردد ان قيمة القروض المتعثرة لدى بيت التمويل الكويتي مثلا تقدر بنحو 648 مليون دينار كويتي، وفي هذا السياق يقول رئيس مجلس إدارة البنك **بدر المخيزيم**:» ما زلنا نمر بتداعيات الأزمة، وإذا كانت هناك ديون عائدة لشركات تعاني من شحّ في السيولة ولكنها تملك أصولاً جيدة، فليس من المنطقي ان نطالب ببيع هذه الأصول في الظروف الحالية، والأجدى ان يتم التجديد والجدولة، مع الإشارة إلى ان هناك مخصصات كافية لمواجهة أي حالة تعثر وذلك وفقاً للمعايير الدولية».

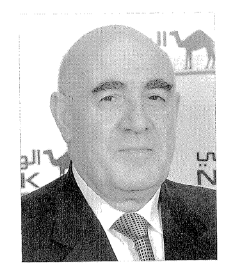
– **قروض العقار والإنشاء**: يقول تقرير «فيتش» في مجال الإنشاء بلغت نحو 6.8 في المئة من إجمالي القروض وذلك حتى نهاية يونيو الماضي، ونحو 26.2 في المئة في مجال العقار. وتحذّر «فيتش» من أن يؤدي ضعف الطلب والتقييم في قطاع العقار إلى تدهور في جودة الأصول لدى المصارف. بدورها تشير «ستاندرد أند بورز» الى أن انكشاف 4 مصارف محلية على قطاعي العقار والبناء يتراوح ما بين 1.5 مرة و3.6 مرات مقابل إجمالي حقوق المساهمين، وهذه البنوك هي بيت التمويل الكويتي، البنك التجاري الكويتي، البنك الأهلي وبنك برقان، ولكنها في المقابل تلفت إلى أن مستوى الضمانات لدى هذه المصارف يبدو كافياً.

– **قروض شراء الأوراق المالية**: تشير «فيتش» إلى أن هذه القروض استحوذت على ما نسبته نحو 11.5 في المئة من إجمالي قروض القطاع المصرفي. وتصل الوكالة إلى خلاصة تفيد بتدهور جودة الأصول لدى المصارف الكويتية خلال العام 2008، مع زيادة معدل القروض المتعثرة في القطاع من ما نسبته 3.2 في المئة كما في نهاية 2007 إلى ما نسبته 5.3 في المئة في نهاية 2008.

مراجعة التصنيف

كانت التطورات المتسارعة التي شهدها القطاع المصرفي في الكويت على مدى الأشهر الماضية، من العوامل الأساسية التي وضعته تحت مجهر وكالة التصنيف العالمية ولوحظ تشدّد من قبل وكالة «موديز» في تصنيفاتها الجديدة للمصارف، فنال كل منها نصيبه:

- **بنك الكويت الوطني**: شهد تصنيفه الائتماني للمتانة المالية انخفاضاً من درجة (B–) إلى (C+)، مع نظرة مستقبلية المستقرة.
- **البنك التجاري الكويتي**: خفض تصنيف متانته المالية من درجة (C) إلى (C–)، كما خفض تصنيف ودائع البنك طويلة الأجل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية من درجة (Aa3) إلى درجة (A1)، فيما أكد تصنيف (Prime–1) لإيداعات العملة المحلية والعملات الأجنبية قصيرة الأجل، مع نظرة مستقبلية سلبية.
- **بنك برقان**: انخفض تصنيفه للمتانة المالية من درجة (C–) إلى درجة (D+).
- **بيت التمويل الكويتي**: عمدت وكالة «فيتش ريتنجز» قبل أشهر إلى تخفيض تصنيفه من درجة (C) إلى درجة (CD).
- **بنك الكويت والشرق الأوسط**: خفض تصنيفه للمتانة المالية من درجة (C–) إلى درجة (D+)، كما خفض تصنيف الودائع طويلة الأجل من العملة المحلية والعملات الأجنبية من درجة (A1) إلى (A3)، وأبقى على تصنيف (Prime–1) لودائع العملة المحلية والعملات الأجنبية قصيرة الأجل، مع نظرة مستقبلية سلبية.
- **البنك الأهلي الكويتي**: خفض تصنيف قوته المالية من درجة (C–) إلى درجة (D+)، وخفض تصنيف الودائع طويلة الأجل لديه من العملة المحلية والعملات الأجنبية من درجة (A1) إلى (A2) وأبقى على تصنيف (Prime–1) لودائع العملة المحلية والعملات الأجنبية قصيرة الأجل، مع نظرة مستقبلية مستقرة.



إبراهيم دبدوب



بدر المخيزيم



عبد المجيد الشطي

...والموقف منها

جاء تشدّد «موديز» في تصنيفاتها الائتمانية للمصارف الكويتية، ليدعم آراء بعض المصرفيين على مستوى المنطقة بأن تقييم تلك الوكالات غير موضوعي وغير عادلة. هذا الموقف يوافق عليه الرئيس التنفيذي في بنك الكويت الوطني **إبراهيم دبدوب** بالقول: «لدى «موديز» فكرة مسبقة بأن البيئة التشغيلية في الكويت ضعيفة، وحاولنا مناقشة آرائهم من دون ان نصل إلى نتيجة، في حين ان وكالات التصنيف العالمية الأخرى لم تحذُ حذو «موديز»، ولا بد من التذكير انه سبق لـ«موديز» ان خفضت التصنيف السيادي للكويت، ومن ثم خفضت تصنيفاتها لجميع المصارف».

موقف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في البنك التجاري الكويتي **عبد المجيد الشطي** جاء أكثر ديبلوماسية بقوله: «من المتوقع أن تعمد هذه الوكالات إلى مراجعة تصنيفاتها للمصارف المحلية كون الاقتصاد الكويتي يميل إلى الاستقرار، فيما تبدو المصارف المحلية في وضع أفضل مما كانت عليه بفضل السياسات المتحفظة التي اعتمدتها»، مشيراً إلى ان تخفيض تصنيف المصارف يبدو منطقياً مع تراجع تصنيف كبرى المصارف العالمية».

خيار زيادة رؤوس الأموال

وسط هذه المعطيات، وعلى الرغم من اتفاق الآراء على أن وكالات التصنيف ذهبت بعيداً في تشدّدها تجاه المصارف في الكويت، إلا ان ذلك لا يعني ان القطاع تجاوز حالة الحذر، خصوصاً في ظل استمرار أزمة شركات الاستثمار التي تشكل عامل الضغط الأول على القطاع، وترفع من احتمال وجود المزيد من القروض المتعثرة. وبناءً على ذلك، من المتوقع ان تكشف نتائج اختبارات الضغط (Stress Test) التي تنفذها المصارف المحلية بالتعاون مع «غولدمان ساكس» (Goldman Sachs)، عن ضرورة اعتماد خيار زيادة رأس المال. وفي هذا السياق يقول **إبراهيم دبدوب**: من المؤكد ان المصارف المحلية تواجه تحديات عدة لجهة الانكشاف على قروض شركات الاستثمار، كون بعض القروض ستصنّف بأنها متعثرة، وبالتالي قد تحتاج بعض المصارف إلى زيادة رؤوس أموالها، علماً ان مثل هذه الخطوة ستكون جيدة في مثل الظروف الحالية». و لايتوقع أن تشكل زيادة رؤوس الأموال أي تحد، لأن معظم المصارف يقف خلفها مجاميع استثمارية عريقة وذات ملاءة مالية.

المركزي وخريطة طريق

في المقابل وفي ما يبدو أنه تمهيد لخطوة من هذا النوع، أعدّ البنك المركزي خريطة الطريق للمصارف الراغبة في الاستفادة من قانون الاستقرار المالي، في خطوة تعد بمثابة خيار إضافي في حال عدم قدرة البنك على إتمام عملية زيادة رأس المال من تلقاء نفسها. ولفت «المركزي» إلى أنه يتعين على المصارف الالتزام ببعض الشروط للاستفادة من القانون الخاص بضمان الدولة للعجز في المخصصات المحددة لمحفظة التسهيلات الائتمانية والتمويل وكذلك الانخفاض في محفظتي الاستثمارات المالية والعقارية خلال الأعوام 2009، 2010، 2011. ومن أبرز الشروط:

– تعديل النظام الأساسي بما يسمح للبنك بإصدار سندات ملزمة للتحويل أو قابلة للتحويل إلى أسهم، وإصدار أسهم ممتازة.

– الموافقة على الدخول في عملية اندماج في ضوء ما توصي به دراسة إعادة هيكلة البنك التي تعدها جهة استشارية.

– وضع خطة ستراتيجية طويلة الأمد لا تقل عن 5 سنوات تتولاها جهة استشارية محايدة يوافق عليها المركزي، على ان تتضمن دراسة لإعادة هيكلة البنك وتطوير نشاطه وخدماته، وتحديد مدى الحاجة لزيادة رأس المال أو إصدار أدوات مالية مساندة لرأس المال، وكذلك مدى الحاجة للدخول في عمليات اندماج.

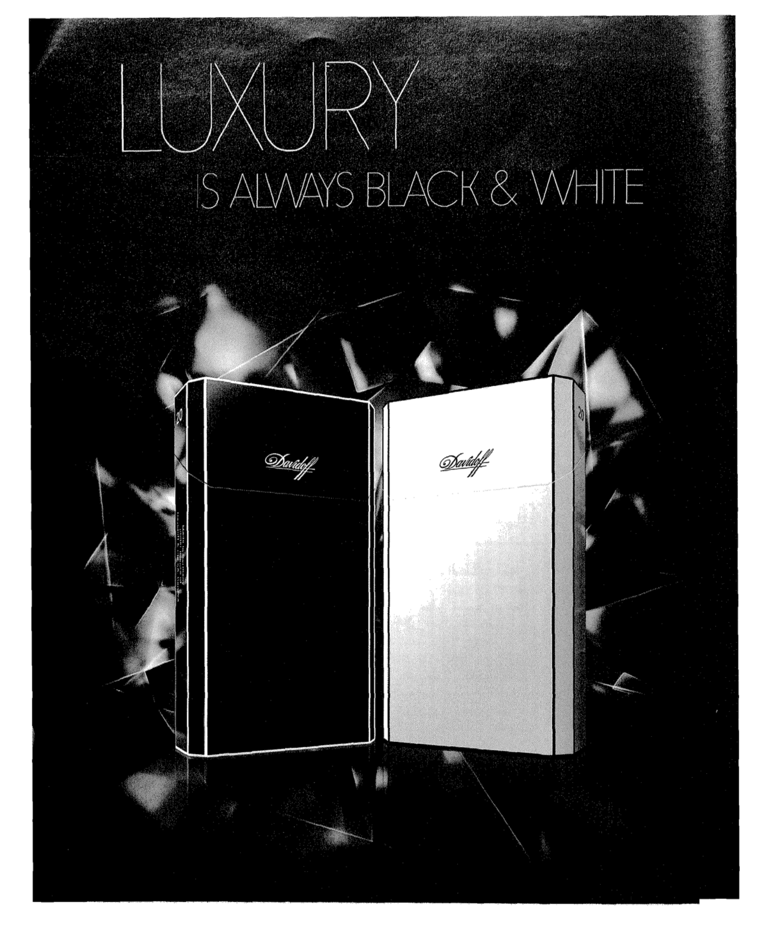
– خطة تطوير جودة المحفظة الائتمانية وأصول البنك وفقاً لجدول زمني وأهداف نوعية وكمية محددة، وخطته لتخفيض حجم أصوله المتعثرة.

– سياسة البنك لإدارة المخاطر والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة.■

■■

الانكشاف على قروض شركات الاستثمار والعقار والاسهم، أبرز التحديات

■■



تحذير صحي: التدخين سبب رئيسي لسرطان وأمراض الرئة وأمراض القلب والشرايين.

Health Warning: Smoking is a main cause of lung cancer, lung diseases and of heart and arteries diseases.

بنك الكويت الوطني

أعلن «بنك الكويت الوطني»، أن وكالة التصنيف الائتماني «موديز» أكدت التصنيف الائتماني طويل المدى للودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملة الأجنبية لـ «الوطني» عند مرتبة Aa2، ونظرتها المستقبلية المستقرة للبنك خلال الفترة المقبلة، في حين منحت البنك تصنيف C^{+} للقوة المالية وذلك بسبب تراجع الوضع الاقتصادي.

وقال تقرير «موديز» أنه، على الرغم من عدم وجود أي انكشاف لـ «بنك الكويت الوطني» على شركات الاستثمار المتعثرة، أو تعرّضه لتعثر مجموعتي «سعد» و«القصيبي»، إلا أن تصنيف البنك الجديد جاء بسبب تراجع الوضع الاقتصادي.

في المقابل، أشارت «موديز» إلى عدد من النقاط الإيجابية التي يتميز بها «الوطني» وهي: وجود قاعدة رأسمالية قوية للبنك، وسيطرته على السوق المحلية والتي دعمها مؤخراً تملك البنك لحصة تصل لنحو 30 في المئة من «بنك بوبيان»، إلى جانب شبكته الإقليمية المتنوعة وفريق إدارته المستقر.

البنك اللبناني الكندي

أعلن «البنك اللبناني الكندي» عن إنشاء «برايم بنك غامبيا المحدود المسؤولية» Prime Bank Gambia LTD، وهو مصرف تجاري مركزه غامبيا. ويملك «البنك اللبناني الكندي»، حصة قدرها 51 في المئة من أسهم Prime Bank Gambia LTD ، فيما يملك شركاء لبنانيون ومحلّيون الأسهم المتبقية.

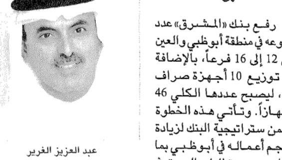
تأتي تلك الخطوة في إطار ستراتيجية «البنك اللبناني الكندي» الهادفة إلى توسيع شبكته المصرفية والانتشار في الأسواق العالمية. وتساعد أولى مشاريع البنك التوسعية في القارة الأفريقية، بعيد نجاحه على مرّ الأعوام المنصرمة في تطوير علاقات متينة مع شبكة من العملاء الكبار المنتشرين في كافة أنحاء القارة الأفريقية.

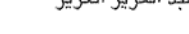
وقد تم تعيين **فادي ناصر** مديراً مؤقتاً للمصرف الجديد، كما سمّي **برنار ماندي** مديراً مكلفاً.

«سامبا» ينحّي القصيبي عن رئاسة وعضوية مجلس إدارته

أعلنت «مجموعة سامبا المالية» أن **سعود بن عبد العزيز القصيبي** رئيس «مجموعة القصيبي»، الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارة «سامبا»، لم يعد رئيساً ولا عضواً في مجلس إدارة البنك. ويمثل إعلان مجموعة «سامبا المالية» أول بيان رسمي يصدر من القطاع المصرفي السعودي يوضح فيه الموقف تجاه إحدى المجموعتين السعوديتين المتعثرتين، أي مجموعة «القصيبي» ومجموعة «سعد القابضة» اللتين انكشفت مديونياتهما وباتتا تصارعان حالياً للخروج من مأزق التعثر، الأمر الذي نتج عنه نزاع قضائي بين المجموعتين تتولى النظر فيه محاكم خارج السعودية.

بنك المشرق





عبد العزيز الغرير

رفع بنك «المشرق» عدد فروعه في منطقة أبوظبي والعين من 12 إلى 16 فرعاً، بالإضافة إلى توزيع 10 أجهزة صراف آلي، ليصبح عددها الكلي 46 جهازاً. وتأتي هذه الخطوة ضمن ستراتيجية البنك لزيادة حجم أعماله في أبوظبي بما يتناسب مع متطلبات السوق في الإمارة، ولتكون موازية لحجم الأعمال الموجودة في دبي، وكجزء من التزام «المشرق» بخطة أبوظبي الاقتصادية لعام 2030.

وعلّق الرئيس التنفيذي لـ «المشرق»، **عبد العزيز الغرير** «أن ستراتيجية «المشرق» التوسعية داخل الدولة وخارجها لم تتغير، على الرغم من الأزمة الاقتصادية. فقد شهد «المشرق» في أوج الأزمة افتتاح فروع ومكاتب رئيسية حتى خارج نطاق الدولة، كمصر وقطر والكويت، ولابدّ من تعزيز حجم أعمال المشرق في إمارة أبوظبي، والتي شهدت مؤخراً تمركز الكثير من الشركات والأعمال».

وجاءت هذه الخطوة مرافقة، لتعيين **علي موسى** مدير عام «المشرق» لمنطقة أبوظبي والعين، والذي قال: «إن تطلعات «المشرق» لا تتوقف عند حدّ معين داخل دولة الإمارات، وقال ان نسبة التوطين في فروع المشرق في أبوظبي بلغت 47 في المئة».

مصرف الطاقة الأول



فاهان زانويان

حقق «مصرف الطاقة الأول» خلال النصف الأول من العام الحالي أرباحاً صافية قدرها 5.6 ملايين دولار، في حين بلغ دخله الإجمالي 16.6 مليوناً توزّعت ما بين: 9.4 ملايين دولار تم تحقيقها من معاملات الخزينة قصيرة وطويلة المدى، و5.8 ملايين دولار من الخدمات الاستشارية المقدمة للمصارف المحلية و1.4 مليون دولار من استثمارات الصكوك المتوفرة للبيع.

وأعلن البنك عن مواصلته نشاطه الاستثماري في قطاع الطاقة، ، منها إستحواذه على نسبة 8.83 في المئة من مشروع «الدور لإنتاج الكهرباء والمياه» في البحرين البالغة تكلفته 2.1 مليار دولار.

وصرح الرئيس التنفيذي لمصرف الطاقة الأول **فاهان زانويان**، قائلاً: «هذه هي السنة الأولى لنشاط المصرف، ولا نزال في طور بناء محفظته الاستثمارية، وتعزيز قدراته، ومدّه بفريق استثماري واستشاري متخصص في مجال الصيرفة الاستثمارية. مشيراً الى ان المصرف يدرس مشاريع عدة في مجالات الصناعات الإستخراجية والتحويلية وخدمات حقول النفط وقطاعات المرافق».



عبد الرحمن الحميدي نائباً لمحافظ "ساما"

أصدر الملك **عبد الله بن عبد العزيز** أمراً ملكياً يقضي بتعيين **د. عبد الرحمن بن عبد العزيز الحميدي** نائباً لمحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، ليكون إلى جانب المحافظ **د. محمد الجاسر** الذي عيّن في هذا المنصب أواخر فبراير المنصرم.

و**الحميدي** من مواليد العام 1960، ويحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، من «جامعة أوريغون» الأميركية العام 1991، وعمل أستاذاً مساعداً في قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود، ثم انتقل للعمل كمدير للتدريب ومركز الأبحاث والمعلومات في المعهد المصرفي، واختير مديراً عاماً لإدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء بـ«مؤسسة النقد العربي السعودي»، ثم انتقل ليصبح وكيل المحافظ للشؤون الفنية بالمؤسسة.

شغل **الحميدي** عضوية عدد من المناصب الحكومية، حيث شارك في عضوية مجلس إدارة «صندوق التنمية الصناعية السعودي»، ومجلس إدارة «صندوق النقد العربي، ومجلس إدارة «مؤسسة البريد السعودي»، ومجلس إدارة «الهيئة العامة للاستثمار»، ومجلس إدارة «مجلس الضمان الصحي التعاوني»، ومجلس إدارة «شركة السوق المالية السعودية (تداول)».

"السعودي الفرنسي" يُعيِّن جون إسفكياناكيس كبير الاقتصاديين

أعلن «البنك السعودي الفرنسي» عن تعيين **د. جون إسفكياناكيس**، في منصب كبير الاقتصاديين في البنك.

وهو حاصل على شهادة الباكالوريوس في الاقتصاد من جامعة «لندن للاقتصاد والعلوم السياسية»، ودرجة الماجستير من جامعة «الدراسات الشرقية والأفريقية»، ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من «جامعة هارفارد».

شغل **إسفكياناكيس** منصب كبير الاقتصاديين لدى البنك السعودي البريطاني (ساب)، ومنصب كبير الاقتصاديين الإقليميين في «مجموعة سامبا المالية».

وسبق له العمل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ ومع البنك الدولي في قسم دراسات الشرق الأوسط وشرق آسيا وقسم شبكة التطوير البشري، وعمل لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية.



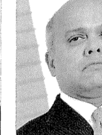
محمد حسين رئيساً تنفيذياً لـ "إثمار"

أعلن رئيس مجلس إدارة «بنك إثمار» **خالد عبدالله جناحي** أن الرئيس التنفيذي المشارك لـ «بنك إثمار» وعضو مجلس الإدارة **محمد حسين** قد عيّن في منصب الرئيس التنفيذي للبنك، خلفاً لـ**مايكل لي** الذي سيشغل منصب الرئيس التنفيذي لـ «إنفراكابيتال» في دبي، على أن يحتفظ بعضويته في مجلس إدارة «إثمار». وقال **جناحي**، «إن **محمد حسين** ليس بغريب عنمجموعة «إثمار» المصرفية فقد شغل، منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة «مصرف الشامل» المملوك بالكامل لـ «بنك إثمار». كما أن **حسين**، ومن خلال منصبه السابق في «إثمار» عمل على إدارة استثمارات المجموعة في الشركات التابعة والزميلة، وذلك إلى جانب مهام رئيسية أخرى». ويشارك **حسين** حالياً ضمن مجالس إدارة مجموعة من البنوك والشركات التابعة لـ«مجموعة إثمار المصرفية».

"دبي انترناشيونال كابيتال": تعيينات في الإدارة العليا



أناند كريشنان





ديفيد سموت

قامت «دبي القابضة» بإجراء تعيينات جديدة في فريق الإدارة العليا في «دبي انترناشيونال كابيتال»، وذلك بعد أن تمّ تعيين الرئيس التنفيذي السابق للشركة **سمير الأنصاري**، في منصب الرئيس التنفيذي لـ «شعاع كابيتال». وبينما يستمر **الأنصاري** في تأدية مهامه كرئيس مجلس إدارة «دبي انترناشيونال كابيتال»، تم تعيين **أناند كريشنان** في منصب الرئيس التنفيذي للشركة. وهو انضم الى فريق عمل «دبي انترناشيونال كابيتال» في يناير 2006 في منصب الرئيس المالي وتمت ترقيته بعد عام من ذلك إلى رئيس العمليات. و سبق له أن تولى مناصب إدارية عليا مع «بنك جاي بي مورغان تشايس» في نيويورك وآسيا لمدة 19 عاماً وكان آخرها منصب العضو المنتدب في البنك.

كذلك تمّ تكليف **ديفيد سموت**، الرئيس التنفيذي لقسم الاستثمار في الملكية الخاصة في «دبي انترناشيونال كابيتال»، مسؤولية إدارة جميع أقسام الاستثمار في الشركة. وعمل **سموت** في «بنك مورغان ستانلي نيويورك» لمدة 11 عاماً، وذلك قبل انضمامه إلى «دبي انترناشيونال كابيتال» في يوليو 2008.

سجّل الآن لتربح واحدة من ٦ جوائز باناسونيك مذهلة!

عزّز مستوى أعمالك

GITEX TECHNOLOGY WEEK

EMPOWERING.CONNECTING.ENTERTAINING.

١٨ - ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩

مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض

- وسّع علاقاتك مع أكثر من ١٢٠,٠٠٠ من المشترين
- قارن وتبيّن الفرق بوجود ما يزيد عن ٣,٠٠٠ موزد
- وسّع نطاق بحثك ليشمل أكثر من ١٥٠ دولة مشاركة
- منطقة مخصصة للحكومة الالكترونية

قلل التكاليف بشراء المنتجات من كافة أنحاء العالم في وقت واحد ومكان واحد.

زد الإنتاجية عبر التبادل المعرفي المتاح في المؤتمر والندوات وخلال اللقاءات مع كبار التنفيذيين.

كن أول من يطّلع على المنتجات والخدمات المطروحة إقليميا وعالميا من خلال أكثر من ٣,٠٠٠ موزد.

اطلع على الفرص الحقيقية التي توفرها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سجل الآن عبر الموقع www.gitex.com/Aliktissad

تنظيم

يقدم

جديد العام ٢٠٠٩

شريك استراتيجي لتقنية المعلومات والاتصالات

بدعم

شريكا المعرفة

المنظم الرسمي للسفر والإقامة الفندقية











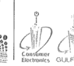


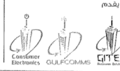














رعاة المركز الإعلامي

السيارة الرسمية لأسبوع جيتكس للتقنية

المجلات الرسمية

بالاشتراك مع

راعي المجلس

يشتمل على





















دخول المعرض متاح لرجال الأعمال والتجار والمختصين من قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.

"الأهلي المتحد" البحريني يرفع مساهمته في الوحدة التابعة له في مصر


عادل اللبان

قرر البنك الأهلي المتحد (البحرين) شراء حصص كبار المساهمين في البنك الأهلي المتحد (مصر) والبالغة 55 في المئة من رأس مال المدفوع وقدره 600 مليون جنيه وحقوق الملكية 875 مليوناً. وحصل البنك الذي يتّخذ من العاصمة البحرينية المنامة مقراً له على موافقة البنك المركزي المصري المبدئية بزيادة مساهمته في البنك المصري من 35.5 الى 90 في المئة كحد أقصى وفقاً لنصوص قانون البنوك المصرية.

كما حصل البنك أيضاً على زيادة حصته في رأس مال المصرف التجاري العراقي من 49 في المئة الى 75 في المئة عن طريق شراء أسهم البنك في البورصة العراقية.

وقرر البنك الأهلي المتحد في البحرين الاستحواذ على حصص كبار المساهمين في البنك الأهلي المتحد (مصر) وفي مقدمها حصة بنك الكويت والشرق الأوسط البالغة نحو 15 في المئة وحصة البنك الأهلي – قطر. وقدرها 5 في المئة وحصة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الكويت.

"يونيكورن كابيتال السعودية" تباشر نشاطها



من اليمين: ماجد بدر الرفاعي، أيمن أمين السجيني

أعلنت شركة «يونيكورن كابيتال السعودية»، التابعة لـ «بنك يونيكورن للاستثمار»، عن حصولها على موافقة «هيئة السوق المالية» السعودية لبدء عملياتها في المملكة، حيث ستوفر مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات الاستثمارية الإسلامية.

وقال رئيس مجلس إدارة «يونيكورن كابيتال السعودية» ورئيس مجلس إدارة «بنك يونيكورن للاستثمار» **يوسف الشلاش**، «إن هذا التطور يشكل عنصراً رئيسياً في ستراتيجية بنك يونيكورن للاستثمار، الهادفة إلى بناء مجموعة متنوعة للخدمات المالية».

من جانبه قال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ«بنك يونيكورن للاستثمار» ونائب رئيس مجلس إدارة «يونيكورن كابيتال السعودية» **ماجد الرفاعي**، «إن السعودية دولة رائدة في المجال الاقتصادي في المنطقة وتمتلك مقومات ممتازة للنمو، وسوف نعمل بشكل وثيق مع المساهمين الرئيسيين لتطوير يونيكورن كابيتال السعودية».

خدمات ومنتجات مصرفية

● **بنك المشرق**: أطلق البنك «خدمة المشرق الاستشارية»، المصممة على أساس تقديم الاستشارات المالية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، لناحية إعادة هيكلة القروض، ودفعات البطاقات الإئتمانية، والتسهيلات الإئتمانية، والسحب على المكشوف، والقروض العقارية. كذلك أعلن البنك عن تركيب وتشغيل11 جهاز صرّاف آلي في المرحلة الأولى من مشروع مترو دبي، ليصبح أول بنك محلي يقوم بتوفير تلك الخدمة في محطات المترو التي أطلقت حديثاً.

● **بنك البحرين الإسلامي**: أعلن عن طرح بطاقة «الفيزا» الخاصة بالمؤسسات والمجازة شرعياً، والتي تتميز بكونها مقبولة لدى أكثر من 29 مليون متجر ومؤسسة حول العالم. ويتراوح مبلغ الحد الائتماني الخاص بها ما بين 2000 إلى 20 ألف دينار بحريني، كما أنه بالإمكان استخدامها من خلال 1.4 مليون جهاز صراف آلي في جميع أنحاء العالم.

● **بنك الرياض**: دشّن سلسلة من الفروع الحديثة النموذجية اشتملت على ثلاثة فروع في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وفرعين في العاصمة الرياض وآخر في مدينة جدّه، وذلك ضمن خطته للتوسع في افتتاح الفروع الحديثة في جميع مناطق المملكة وتحديث الفروع الموجودة حالياً.

● **البنك السعودي البريطاني «ساب»**: أطلق منتجاً جديداً تحت مسمى «الحساب المرن»، و هو منتج متوافق مع الضوابط الشرعية الإسلامية، وصمم ليكون بديلاً شرعياً للحساب الجاري التقليدي، والذي يعنى بشكل أساسي بتمويل رأس المال العامل للشركات.

● **البنك الأهلي التجاري**: أطلق بطاقة فيزا الائتمانية البلاتينية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتوفّر البطاقة بشكلين بطاقة السحب النقدي وبطاقة «أميالي» أو ما يعرف بـAir Miles. وبالإضافة إلى نظام تجميع النقاط الذي يقدّمه البنك، توفّر بطاقة فيزا البلاتينية فوائد للتأمين على السفر تصل إلى أكثر من 200 ألف دولار، كما تحظى باعتماد عالمي في أكثر من 30 مليون منفذ بيع في 170 دولة حول العالم.

● **بنك قطر الدولي**: أعلن عن طرح أولى خدماته المصرفية الإسلامية، وهما: خدمة «التمويل الشخصي بالتورّق»، وخدمة «تمويل السيارات بالمرابحة». وتأتي تلك الخطوة بعيد افتتاح البنك لأول فروعه المصرفية الإسلامية في دولة قطر في شهر مايو المنصرم، تحت مسمى «اليسر للخدمات المصرفية الإسلامية».

● **بنك الكويت الوطني**: طرح صندوق الإجارة الإسلامي الثاني بالدينار الكويتي، وهو الصندوق الثامن عشر من سلسلة صناديق البنك للإجارة الإسلامية و الثاني بالدينار الكويتي. ويوفر الصندوق فرصة الاستثمار في محفظة متنوعة من عقود الإيجار للمعدات التي تمّت هيكلتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. يذكر أن الحد الأدنى للاستثمار في الصندوق هو 30 ألف دينار وبمضاعفات 10 آلاف دينار. وتبلغ مدة الصندوق 5 سنوات قابلة للتجديد لفترة سنتين.

المجموعة المالية- هيرمس الأولى بين شركات السمسرة

ذكر بيان صادر عن «المجموعة المالية–هيرمس للسمسرة في الأوراق المالية» أنها تبوأت المركز الأول بين شركات السمسرة في كل من البورصة المصرية، وبورصة أبو ظبي للأوراق المالية، وسوق دبي المالية. وتمكنت المجموعة من تنفيذ عمليات تداول في أنحاء المنطقة وصلت قيمتها إلى 22 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام الحالي، بزيادة نسبتها 170 في المئة عن الربع الأول.

وارتفع حجم عمليات التداول الخاصة بـ «هيرمس للسمسرة» في البورصة المصرية بنسبة 126 في المئة لتصل إلى 43 مليار جنيه، ما أعطى المجموعة حصة مقدارها 40 في المئة من إجمالي حجم التداول في السوق. وفي كل من بورصة أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالية؛ وبالمقارنة مع نتائج الربع الثاني من العام الماضي، تضاعف حجم عمليات التداول ليستقر عند 2.4 مليار دولار.

أما في الكويت فقد تضاعف حجم عمليات التداول التي نفّذتها «المجموعة المالية–هيرمس إيفا» ثلاث مرات بالمقارنة مع الربع الأول ليبلغ 10 مليارات دولار، وذلك إلى جانب ارتفاع حصتها السوقية إلى 30.2 في المئة. كما حافظت «هيرمس» على وضعها كأكثر شركات السمسرة المستقلة نشاطاً في السعودية، حيث ارتفع حجم عملياتها بنسبة 11.8 في المئة خلال لتبلغ قيمتها 865 مليون دولار.

وجاءت «هيرمس للسمسرة» في المركز الرابع بين شركات السمسرة الأكثر نشاطاً في سلطنة عمان، بعد مرور قرابة العام على تواجدها في تلك السوق، حيث ارتفع حجم عمليات التداول بنسبة 101.5 في المئة لتصبح 351 مليون دولار.

"أملاك للتمويل" تسجّل المزيد من الخسائر

أعلنت «شركة أملاك للتمويل»، أنها سجلت خلال الربع الثاني من هذا العام خسارة صافية قدرها 67 مليون درهم. وكما في الربع الأول، تعزى الخسارة في الربع الثاني بشكل رئيسي إلى احتساب مخصصات وقائية إضافية لمحفظة تمويل العقارات قيد الإنشاء.

وكانت الإيرادات من أنشطة التمويل العقاري للأفراد مستقرة خلال النصف الأول من 2009، وشهدت نمواً طفيفاً، حيث بلغ حجمها 385 مليون درهم مقابل 376 مليوناً خلال الفترة نفسها من العام الماضي، ووصل مجموع أصول «أملاك للتمويل» في نهاية يونيو إلى 15 مليار درهم كما بلغت قيمة محفظة التمويل 9.5 مليارات درهم.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة «أملاك للتمويل» **علي إبراهيم محمد**، «لم يكن من الممكن تفادي هذه الخسارة، لأنه كان من الضروري احتساب مخصصات أعلى لمحفظة التمويل العقاري.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لـ«أملاك للتمويل»، **عارف الهرمي**: «خلال العام 2009، قامت «أملاك» بالتركيز على الحفاظ على جودة محفظة التمويل العقاري، وابتكار أساليب جديدة لإدارة السيولة وتكاليف العمليات، إضافة إلى تقييم أسلوبنا في العمل على المدى الطويل.

كريديت سويس يطلق أول صناديقه للأسهم المخصصة في المنطقة

أعلن «كريديت سويس» عن إطلاق صندوق «سيكاف وان» للأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو صندوق مفتوح يستهدف المستثمرين من مؤسسات وأفراد. ويعد هذا الصندوق واحداً من بين القليل من الصناديق المتوافقة مع برنامج UCITS III الاستثماري في المنطقة. وسوف تكون المحفظة الاستثمارية للصندوق محددة بالاستثمار في أسهم شركات يتراوح عددها بين 40 إلى 60 شركة، ضمن معايير عالية لإدارة المخاطر. ويخضع الصندوق لإدارة فريق «كريديت سويس» لإدارة المحافظ الاستثمارية في دبي بقيادة مدير المحفظة الاستثمارية في أعمال إدارة الأصول لدى «بنك كريديت سويس» فريد سامجي. واستطاع «كريديت سويس» جمع 40 مليون دولار حتى الآن لهذا الصندوق، من مؤسسات ومستثمرين في القطاع الخاص.

وقال سامجي، «تتيح منطقة الشرق الأوسط مجموعة واسعة من الفرص الاستثمارية بما تتمتع به من موارد طبيعية، وبنية ديموغرافية ملائمة. وتوفر عمليات إعادة الهيكلة المتواصلة وتحرير الاقتصاد والتشريعات دفعة قوية لنمو رأس المال، كما أن وجودنا منذ فترة طويلة في المنطقة يعزز مكانتنا في اتخاذ القرارات الاستثمارية».

إلى ذلك، قال الرئيس التنفيذي المشارك ورئيس الأعمال المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «كريديت سويس»، بسام يمين، «إن إطلاق هذا الصندوق هو دليل آخر على التزامنا بتوسيع عروض منتجاتنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى العملاء الدوليين والمحليين».

تعيينات في "أبوظبي الإسلامي"

أعلن «مصرف أبوظبي الإسلامي» مؤخراً عن تعيين كل من:

- **مالك سروار** رئيساً لقسم إدارة الثروات العالمية في المصرف. ويتمتع مالك بخبرة 27 عاماً، عمل خلالها في شركات عدة مثل «مجموعة بيرمال»، و«مجموعة سيتي غروب»، و«ميريل لينش».

ظافر فاروق لقمان رئيساً لستراتيجية إدارة المنتجات والخدمات المصرفية الدولية للأفراد. ويتمتع **ظافر** بخبرة تربو على 19 عاماً، شغل خلالها مناصب عدة في «مجموعة إتش اس بي سي» و«بنك دبي الإسلامي» والسوق السعودية بين مجالي العمليات المصرفية للشركات والأفراد.

- **نوال البياري** رئيساً لقسم الخدمات المصرفية للسيدات، وسبق لها أن عملت في كل من «بنك باركلين» و«بنك دبي الإسلامي» و«بنك ستاندرد تشارترد» و«شركة أميركان إكسبرس».

تعيينات في "الخليجي"

أعلن بنك «الخليجي» ومقره قطر، عن تعيين **خالد الأحبابي** رئيساً للمجموعة المصرفية الإسلامية في البنك (الخليجي الاسلامي). كما تم تعيين **عبدالله المولوي**، كمدير إدارة الخدمات العامة والمشاريع الهندسية الخاصة. ■

مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:

مرحلة تفعيل الدور بعد إعادة الهيكلة


محمد بن يوسف

الرباط ـ الاقتصاد والاعمال

تشهد المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ورشة عمل حقيقية لإعادة هيكلتها وتوفير متطلبات تفعيل دورها في خدمة الصناعة العربية. وإلى ترتيب البيت الداخلي، تعيش المنظمة منذ تسلّم محمد بن يوسف مهام المدير العام، انطلاقة جديدة تطاول مختلف مجالات عملها من التعدين الى صناعة المعرفة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وصولاً الى التمويل.

وفي هذا السياق، تستعد المنظمة لعقد المنتدى الصناعي العربي الدولي الذي سيقام في العاصمة القطرية – الدوحة في مايو 2010. وينظّم المنتدى الذي يعقد تحت رعاية الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، بالتعاون مع وزارة الطاقة والصناعة في قطر ومجموعة «الاقتصاد والأعمال». ويهدف الى خلق منبر للحوار والتفاعل بين أصحاب القرار والصناعيين والمستثمرين للنهوض بالصناعة العربية. «الاقتصاد والاعمال» التقت مدير عام المنظمة محمد بن يوسف في هذا الحوار:

■ **ما هي أهم التطورات التي شهدتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين منذ تسلمكم مهام المدير العام؟**

□ بدأت عملي بالمنظمة منذ ثلاث سنوات بإعادة ترتيب البيت من الداخل وتطوير البنية التحتية اللازمة لانطلاق العمل بشكل مؤسسي ومتطور. وتمّ وضع هيكل تنظيمي جديد اعتمد من قبل المجلس الوزاري للمنظمة في دمشق في يونيو 2008 ثم أقرّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية. وبدأنا فعلاً بوضع اختصاصات الإدارات واعتماد التوصيف الوظيفي لها، حيث تمّ استحداث إدارة للبحث والتطوير تعطي الأولوية للاهتمام بالبحث العلمي والاطلاع على أحدث التكنولوجيات والتقنيات الحديثة التي تخدم الصناعة العربية وتطورها، ولا شك أن إعادة الهيكلة والتوصيف الوظيفي سيساعدان على التحول الكبير الذي أتطلع إليه. كما حصلت المنظمة على موافقة المجلس الوزاري على برنامجها المتعلق بالقطاع الخاص، والذي يتضمن عدداً من المشاريع المستقبلية منها إنشاء بنك عربي لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وسيعمل البنك على دعم وتمويل هذه القطاعات وتنمية شرائح المجتمع الفقيرة بتمويل بسيط يساعد على خلق صناعات صغيرة عن طريق القروض متناهية الصغر والتي أصبحت تمثل توجهاً دولياً.

كما أن المنظمة ستعقد منتدى صناعياً عربياً على غرار منتدى دافوس الاقتصادي تستضيفه الدوحة العام المقبل ويطرح فيه المشاركون رؤيتهم وتطلعاتهم لواقع الصناعة العربية وإمكانيات تطويرها، هذا بالإضافة إلى إنشاء بوابة إلكترونية للصناعة العربية تضم معلومات مفصلة عن مدى توافر المواد الخام للصناعات الصغيرة والمتوسطة والأساسية والوسيطة، وكذلك حجم الإنتاج والاستهلاك والفجوة القائمة حالياً، إضافة إلى حجم الطلب المتوقع وآلية الاستثمار المتوفّرة حالياً وتوجهاتها المستقبلية وغيرها من المؤشرات المهمة التي تخدم المستثمر العربي وتساعده على اتخاذ القرار في الوقت والمكان المناسبين وبالكلفة الاقتصادية المناسبة، كما تشتمل البوابة على معلومات مفصلة عن خصائص المنتجات الصناعية العربية بهدف الترويج لها.

وهناك مشروع آخر ضمن مشروعات برنامج القطاع الخاص يتمثل بإنشاء نادي المستثمر الصناعي وهو يهدف الى خلق ما يشبه ملتقى يجمع مجتمع رجال الأعمال والمستثمرين العرب ويربطهم بعلاقات تبادلية مع المنظمة ومع بعضهم. وستعد المنظمة ملفات عربية شاملة عن الفرص الاستثمارية للمشاريع الصناعية ومؤشرات الاقتصاد العام والاقتصاد الخاص والأوضاع الحالية والتوجهات المستقبلية للصناعة العربية بكافة قطاعاتها.

■ **ذكرتم أنكم بصدد تنظيم المنتدى الصناعي العربي الدولي، فما هو الهدف من هذا المنتدى؟**

□ ينعقد المنتدى الصناعي العربي الدولي في العاصمة القطرية الدوحة تحت رعاية الشيخ **حمد بن خليفة آل ثاني**، أمير دولة قطر، ما بين 25 و28 مايو 2010. وتنظمه المنظمة بالتعاون مع وزارة الطاقة والصناعة في قطر ومجموعة الاقتصاد والأعمال. وهو يهدف إلى أن يكون منبراً للحوار بين أصحاب القرار والصناعيين والمستثمرين للنهوض بالصناعة العربية، ويعدّ فرصة لتلاقي الخبرات والأفكار لتطوير الصناعة العربية التي هي قاطرة النمو الاقتصادي العربي. وسيشكل المنتدى مناسبة لخلق لقاء دوري بين الجانب الحكومي والقطاع الخاص العربي من خلال لقاءات مفتوحة تساعد على اتخاذ قرارات تخدم مسيرة العمل الصناعي على المستوى القطري

■■

المنتدى الصناعي العربي الدولي في الدوحة برعاية الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

والقومي. ونحن نهدف من خلاله إلى خلق منبر للحوار بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب ونظرائهم الدوليين وممثلي الشركات الكبرى ومؤسسات التمويل العربية والدولية لتبادل الآراء حول إشكاليات وتحديات القضايا والمشكلات الصناعية عامة والعربية بوجه خاص، إضافة إلى توطين التكنولوجيا والسعي إلى تبني اقتصاد المعرفة ودعم البحث والتطوير في القطاع الصناعي والتعديني، وطرح فرص الاستثمار الصناعية وخلق شراكات عربية ودولية وعرض مستجدات التكنولوجيا الحديثة، وتوفير المناخ الملائم واللقاءات المباشرة لعقد بروتوكولات تعاون وصفقات تجارية. كما أن المنتدى سيناقش جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الصناعي والتعديني، وتداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع الصناعي والتعديني، ودور القطاع الخاص في الارتقاء بالصناعة العربية والتنمية المستدامة، والبحث والتطوير والصناعات المستقبلية.

تشجيع الاستثمار في التعدين

■ **يحتل قطاع التعدين حيزاً مهماً من نشاط المنظمة، فكيف تعملون على تطوير هذا القطاع؟**

□ تولي المنظمة قطاع التعدين أهمية كبيرة حيث شهد أواخر العام الماضي انعقاد المؤتمر العربي العاشر للثروة المعدنية برعاية العاهل الأردني الملك **عبد الله الثاني بن الحسين** تحت شعار «نحو استثمار اقتصادي أفضل للثروات المعدنية». وهدف المؤتمر إلى تحقيق التكامل والتنسيق العربي في تنمية هذا القطاع. فالثروات التعدينية الموجودة في الوطن العربي تشمل معظم أنواع المعادن الموجودة على الكرة الأرضية وبكميات كبيرة، ولذا يجب على الدول العربية أن تحفز النشاط الاستثماري في هذا القطاع من أجل إحداث مشاريع مشتركة. ومن المنتظر أن تحتضن العاصمة الليبية طرابلس في نوفمبر 2009 أعمال المؤتمر الحادي عشر للثروة المعدنية. كذلك أصدرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين أول خريطة رقمية جيولوجية ومعدنية للوطن العربي بمقياس 1 / 2.5 مليون في حفل كبير في الرباط يوم 11 مارس 2009 على هامش أعمال اللجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية. ولاشك إن ترقيم الخريطة جاء انطلاقاً من حرص المنظمة على مواكبة التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتحويل المعلومات الورقية إلى معلومات رقمية مضمنة في نظم متعددة الوسائط، تستخدم التقنيات الحديثة التي تسهل عملية التحديث وإضافة أية معلومات جديدة عليها، مما يوفر المعطيات الجيولوجية والمعدنية والاستثمارية في الدول العربية للمختصين في القطاعين العام والخاص. وأود أن أشير إلى أن المنظمة ستنظم منتصف ديسمبر المقبل ندوة حول فرص الاستثمارات التعدينية في الوطن العربي في الرباط.

■ **يشهد العالم حالياً تنامياً لعلوم المعرفة وتقنيات النانو. كيف ترون مستقبل العالم العربي في هذا المجال؟**

□ تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الإنتاج الصناعي المبني على المعرفة فاقت الـ 57 في المئة من إجمالي التجارة العالمية، وأن اقتصادات المعرفة تستأثر بنحو 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب إحصاءات الأمم المتحدة، وتنمو بمعدل 10 في المئة سنوياً. كما أن 50 في المئة من نمو الإنتاج في الإتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن في المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بدأنا بهذا التوجه حيث عقدت المنظمة مؤتمراً لاقتصاد المعرفة وتقنيات النانو في الدوحة في فبراير 2008. كما نظمت ندوة في القاهرة حول الموضوع في أكتوبر 2008، وسننظم في مدينة جده السعودية المؤتمر العربي حول الآثار التنموية والاقتصادية لتقنيات النانو خلال شهر ديسمبر المقبل بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ووزارة الصناعة والتجارة السعودية وجامعة الملك عبد العزيز بهدف تعزيز الوعي بأهمية استيعاب والتحكم في تطبيقات النانو وتأثيراتها على مستقبل الاقتصادات العربية. كما أن المنظمة ستنظم بالتعاون مع معهد البحوث الصناعية في لبنان يومي 5 و 6 نوفمبر المقبل ورشة عمل قومية للصناعات المعرفية تحت شعار الصناعات المعرفية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد. وتهدف هذه الورشة إلى دراسة واقع الصناعات المعرفية في الدول العربية ووضع خريطة بأهم المؤسسات العربية العاملة في هذا المجال بالإضافة إلى إبراز أهمية هذه الصناعات في تمكين الاقتصادات العربية من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة

■ **تعتبرون الصناعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للصناعة العربية، فما هو دور المنظمة في رفع مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية؟**

□ حظيت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكال الرعاية والمساندة من قبل العديد من الحكومات والمنظمات والهيئات العربية والدولية، لمساهمتها الكبيرة في اقتصاديات العديد من البلدان النامية والمتقدمة على السواء، حيث تمثل ما نسبته 90 في المئة تقريباً من المنشآت الاقتصادية في العالم وتوظف ما بين 50 إلى 60 في المئة من القوى العاملة. ويكفي أن قمة الكويت الاقتصادية دعت إلى إنشاء صندوق عربي لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث جاءت المبادرة من الكويت بتخصيص ملياري دولار لتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك. فالشركات الصغيرة والمتوسطة تعدّ عماد أي اقتصاد ليس فقط في الدول النامية بل وحتى في الدول المتقدمة أيضاً. ويمكن لها أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي والاستثمار والتشغيل والمنافسة والإبداع في العالم العربي، وإذا نظرنا إلى مساهمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج القومي العربي، نجد أنها ما زالت متواضعة، وذلك بسبب سيطرة القطاع الاستخراجي على اقتصادات الدول العربية سواء على مستوى هياكل الإنتاج أو على مستوى هياكل التجارة الخارجية. وقد تكون الصناعات الصغيرة والمتوسطة أحد النماذج الأمثل للصناعة العربية خاصة وأن الدول العربية تمتلك مقومات نجاح هذه الصناعة. ولقد خصصت المنظمة جزءاً كبيراً من برامجها للنهوض بهذا القطاع من خلال دعم برامج المناولة والشراكة الصناعية، وتطوير برامج الحاضنات وإعداد الأدلة والدراسات وتنظيم الدورات التدريبية في هذا المجال. ■

■■

إنشاء بنك عربي لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس نادي المستثمر الصناعي

■■

■■

إطلاق أول خريطة رقمية جيولوجية ومعدنية للوطن العربي

■■




بدر عبد المحسن المطلق

«مفروشات المطلق»: معرض جديد في الخبر

افتتحت شركة «مفروشات المطلق» معرضها الجديد في مدينة الخبر السعودية. وضم المعرض 3 أجنحة لمفروشات ناتوزي (Natuzzi) وألف (ALF) الإيطاليتين، وتشكيلة متنوعة من أقمشة «وردة»، ويأتي هذا المعرض امتداداً لسلسلة معارض مفروشات المطلق التي يصل عددها إلى 11 معرضاً تتوزع في مدن المملكة الرئيسية وتستهدف الشريحة الوسطى وما فوق الوسطى من المستهلكين.

وأشار مدير عام «مفروشات المطلق» **نعمان شبلي** إلى أن «سياسة الشركة تطورت خلال السنوات الخمس الأخيرة، وباتت تركّز على الأسماء العريقة في عالم المفروشات مع كل ما توفره من قيمة مضافة للعملاء. وبما أن سوق المفروشات في المملكة كبيرة جداً، بدأت الشركة بافتتاح معارض متخصصة للأسماء العريقة التي تمثلها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مفروشات ناتوزي، مفروشات ألف، أقمشة وردة، لايزي بوي (Lazy Boy)، مفروشات ايتل صوفا، غرف نوم غوتييه (Gautier) وغيرها».

وكانت «مفروشات المطلق» بدأت بمزاولة أعمالها قبل 55 سنة، وأصبحت تملك حالياً 4 داخل السعودية و11 صالة عرض مصانع في المملكة. وتعتمد «مفروشات المطلق» مفهوم تجارة التجزئة «Furniture Retailer» بمعنى أنها تتوجه إلى الزبائن الأفراد أكثر منها إلى الشركات والمؤسسات، حيث يمثل الأفراد نحو 85 في المئة من إجمالي المبيعات.

وتصل نسبة السعودة في مصانع «المطلق» ومعارضها إلى نحو 30 في المئة، مع الإشارة إلى أن مصنع التنجيد الخاص بالشركة يضم قسماً نسائياً تعمل فيه 12 سيدة. ويضم كل من معارض المطلق للمفروشات أكثر من 15 ألف صنف من أقمشة وردة (للستائر والتنجيد)، ولدى الشركة 3 مهندسي ديكور، في حين تأتي معظم تصاميم المفروشات من شركات أميركية. ويمثل السنديان نحو 60 في المئة من الأخشاب التي تعتمدها «مفروشات المطلق»، كما تأتي بمعظم المواد الأولية من السوق السعودية.

"الإمارات للزجاج" تروج لمنتجاتها عالميا


زياد يزبك

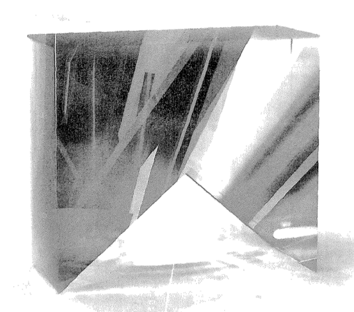
في إطار جهودها لتعزيز مكانة دبي العالمية كمركز رئيس لصناعة الزجاج على مستوى منطقة الشرق الأوسط، رعت شركة الإمارات للزجاج مسابقة «الإمارات للزجاج- المنتدى الأوروبي لجوائز المهندسين المعماريين» LEAF 2009، للعام الثالث على التوالي.

وأشار المدير العام لشركة الإمارات للزجاج **زياد يزبك** إلى إن «رعاية الشركة لهذه المسابقة ناجمة عن الإهتمام الحقيقي بالإنتشار في الأسواق العالمية وترسيخ مكانة دبي كمركز رئيس لصناعة الزجاج على مستوى منطقة الشرق الأوسط».

"مصنع الإمارات للسحب": خط انتاج جديد

أطلق «مصنع الإمارات للسحب»، خطاً جديداً لانتاج أنظمة العزل الحراري بهدف تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاج لحلول العزل الحراري المتعددة. وتم شرا الخط الذي يعتمد يتضمن احدث التقنيات من شركة أليورو البلجيكية.

وأشار المدير الإداري لمصنع الإمارات للسحب **خلفان السويدي** إلى أنه «بفضل الخط الجديد، يتوقع أن تتضاعف كمية الإنتاج من 100 إلى 200 طن متري في الشهر الواحد، الأمر الذي يضع مصنع الإمارات للسحب في موقع جيد لتلبية الطلب المتزايد على أنظمة العزل الحراري في المنطقة».



TASTE. DESIGN. SMOOTHNESS

NEW MARLBORO FILTER PLUS 6mg

Marlboro

FILTER PLUS

FOR ADULTS ONLY

للبالغين فقط

FLAVOR ZONE™ FILTER

Marlboro FILTER PLUS™

Philip Morris Products S.A. Made in Switzerland

Health Warning: Smoking is a main cause of lung cancer, lung diseases and of heart and arteries diseases.

إن كمية القطران والنيكوتين وأول أكسيد الكربون التي تستنشقها تعتمد على طريقتك في تدخين السيجارة

The amount of tar, nicotine and carbon monoxide you inhale will vary depending on how you smoke the cigarette.

تحذير صحي: التدخين سبب رئيسي لسرطان وأمراض الرئة وأمراض القلب والشرايين.

Health Warning: Smoking is a main cause of lung cancer, lung diseases and of heart and arteries diseases.

السعودية: هل تشكل الصناديق العقارية بديلاً تمويلياً ؟

الرياض- الاقتصاد و الأعمال

تقدّر الدراسات المختلفة حاجة السوق السعودية إلى ما بين 150 و 200 ألف وحدة سكنية سنوياً. وإذا أضفنا إلى ذلك الحاجة إلى أنواع أخرى كالعقار التجاري أو المكتبي، تتضح أهمية إيجاد صيغ ومنتجات تمويلية تساعد على مواكبة التنمية الاقتصادية في المملكة.

وبعد المشاكل التي أنتجتها المساهمات العقارية التقليدية، يبدو أن الباب بات مفتوحاً للصناديق الاستثمارية العقارية، إلاّ أن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى استيعاب أو تقبّل السوق لهذا المنتج الجديد، ولاسيّما وأنّ عدد الصناديق التي تمّ طرحها بعد نحو 3 سنوات على إطلاق هذا المنتج لا تتعدّى أصابع اليد.

بعد مرور 3 أعوام على إطلاق الصناديق العقارية، لا تزال آراء العقاريين متباينة حولها. إلا أن الجميع يعترف بأن هذه الصناديق تشكل اليوم البديل عن المساهمات العقارية التقليدية التي عانت من مشاكل متعددة ما أدى الى إيقافها. وينص تنظيم الصناديق العقارية التي تشرف عليها هيئة السوق المالية، على ان تطرح من قبل بنك أو شركة مالية بالتعاون مع شركات تطوير عقارية.

ويمكن تقسيم الصناديق العقارية الى نوعين: مغلق (غير معلن) وآخر معلن ومفتوح للاكتتاب العام. وحدّد النظام المتعلّق بهذه الصناديق شروطاً عامة تتمثّل في الكشف عن جميع الأتعاب المباشرة وغير المباشرة للشركات المالية ونسبة الأرباح التي تتقاضاها منذ البداية.

كما وضع آلية صارمة لحصر المكتتبين وحقوقهم، إضافة الى آلية للتداول بعد الاكتتاب. كذلك أقرّ فتح حساب خاص بالصندوق، مع شرط وجود دراسة مالية واقتصادية للمشروع العقاري تكون معتمدة من هيئة السوق المالية. وأوصى النظام بإجراء تقييم من شركتين عقاريتين لقيمة العقار المراد شراؤه، ناهيك عن تقديم تقارير محسابية دورية لهيئة السوق المالية عن أداء الصندوق، وإعلان نتائجه لجميع المكتتبين فيه، كما أجبر الشركة التي تدير الصندوق على تصفيته خلال المدة المحددة.

صناعة جديدة

هذه الضوابط جعلت اطلاق صندوق عقاري ليس بالأمر السهل، كما أن السوق العقارية لا يبدو حتى اليوم أنّها استوعبت هذا المنتج، والدليل محدودية الصناديق الموجودة حالياً. وفي هذا السياق، يرى الرئيس التنفيذي لمجموعة كسب المالية **عبدالله الرشود** (تدير المجموعة 3 صناديق عقارية) ان «الصناديق العقارية صناعة جديدة، ويتطلب فهمها وانتشارها بعض الوقت، وهذا أمر بديهي». ويضيف: «لا شك ان الحصول على ترخيص لإنشاء صندوق عقاري يأخذ وقتاً طويلاً، وهذا متوقّع نظراً لحداثة هذه الصناعة، الاّ انّ هذه المسألة ستتم معالجتها مع الوقت».

وفي إشارة لأهمية هذه الصناديق، يشير **الرشود** الى «أنّها تسمح لأي إنسان ان يستثمر مبلغاً صغيراً في قطاع يتطلب استثمارات كبيرة، كما انها تسهم في تطوير القطاع العقاري من خلال توفير التمويل اللازم».



الرشود: المستقبل للصناديق العقارية

ويقول: «هذه المنتجات تعتبر الخيار الأمثل للاستثمار العقاري، الاّ انّ ذلك لا يعني عدم وجود مجالات للتلاعب فيها وذلك يعتمد على مدير الصندوق»، معبراً في الوقت نفسه عن تفاؤله بمستقبل هذه الصناديق، اذ ليس هناك من بصيص أمل لعودة المساهمات العقارية من جديد». ويلفت الرئيس التنفيذي لـ «كسب» الى ان «إشراف هيئة السوق المالية أمر مهم جداً، كذلك وجود متخصصين ماليين وعقاريين يضفي نوعاً من الاحترافية في العمل، ما يشكّل نقاط قوّة للصناديق العقارية».

المطلوب منظومات مطوّرة

من جهته، يعتبر المدير التنفيذي لشركة «رافال للتطوير العقاري المحدودة» **ماجد الحقيل** (شركته أبرمت اتفاقية مع شركتين ماليتين لطرح صناديق عقارية بقيمة 600 مليون ريال) أن «الصناديق هذه هي إحدى الأدوات التي تساعد المستثمر والقطاع بشكل عام على النموّ ولاسيّما من خلال إضفاء المزيد من التنظيم عليه، اذ انّ هذه المنتجات تقوم على أسس علمية وتمتلك آلية لحماية المساهمين وذلك من خلال حساب الضمان ووجود رخص البناء بشكل صحيح وتنفيذ المشروع في وقته، وحصر توظيف المبالغ المستثمرة في المشروع نفسه وليس في مشاريع أخرى».

ويرى **الحقيل** أن «المشكلة الحاصلة اليوم هي في عدم وجود عدد كبير من







بن سعيدان: الصناديق قناة آمنة للاستثمار

المطوّرين مقابل وجود رغبة كبيرة لصناديق استثمارية بدخول مشاريع عقارية»، مشيراً الى انّ «هناك نحو 77 مليار ريال عبارة عن أصول تديرها البنوك من خلال الصناديق الاستثمارية التي أسّستها، وأمام القطاع العقاري اليوم فرصة للاستحواذ على نحو 30 في المئة من هذا المبلغ».

ويعترف المدير التنفيذي لـ «رافال» بأن «بعض الصناديق العقارية التي طُرحت في الآونة الأخيرة لم تحقق النجاح المأمول منها من حيث تغطيتها في الفترة الزمنية المحددة لها »، معلّلاً أسباب ذلك بالتوقيت غير المناسب لطرحها نتيجة ظروف الأزمة المالية».

ويرفض **الحقيل** وصف شروط الترخيص لإنشاء صندوق عقاري بـ «الصعبة، بل هي مقبولة مثل غيرها». ويضيف: «الصعب هو عملية التخارج من الصندوق، على عكس صناديق الأسهم او السندات، إذ لا يمكن للمكتتب في الصندوق العقاري ان يبيع شقة في عمارة، بل لا بدّ له من ان ينتظر حتى نهاية المشروع. لذلك لا بدّ من إنشاء سوق داخلية ثانوية حيث تقوم البنوك بمخاطبة المستثمرين المكتّتبين والتنسيق معهم في عملية الدخول او الخروج. وما عدا ذلك، فإنّ الصناديق العقارية متشابهة مع الصناديق الأخرى».

أفضل الخيارات

من جانبه، يشير رئيس مجموعة سلمان بن سعيدان العقارية **سلمان بن عبدالله بن سعيدان** (مجموعته أطلقت مؤخراً صندوقاً عقارياً) الى «أنّنا توجّهنا نحو إنشاء مثل هذه الصناديق بعد ان تلمّسنا المشكلة الحقيقية الكامنة في إحجام البنوك عن التمويل وقيامها بفرض شروط صعبة على المقترضين، ما يؤثر على حركة القطاع بشكل عام». ويضيف: « أطلقنا صندوقاً لجمع نحو 200 مليون ريال، ونتوقع ان تصل عوائده الى 40 في المئة على مدار 3 سنوات»، لافتاً إلى أن «هذه النسبة مرشحة للزيادة بنحو 20 في المئة كل سنة من مدة عمر الصندوق». ويعتبر أن الصناديق توفر قناة استثمار آمنة للأفراد لدخول القطاع العقاري

وفي هذا الشأن يؤكّد رئيس مجموعة سلمان بن سعيدان انّ «الشفافية والوضوح اللذين تتمتّع بهما الصناديق العقارية هي محصلة الضوابط المشدّدة من قبل هيئة السوق المالية التي بإمكانها التدخل في تفاصيل كثيرة. مشيراً الى أن «الصندوق الذي أطلقناه يعتبر فرصة استثمارية جيدة خصوصاً لصغار المستثمرين الذين تم أخذهم في الاعتبار وذلك عندما قمنا بتحديد سعر الوحدة عند الاكتتاب بـ 10 آلاف ريال».

الحقيل: لإنشاء سوق ثانوية

إشراف هيئة السوق المالية يعزز الثقة بالصناديق

الشتوي: للتدرّج في تطبيق شروط التأسيس

الإدراج في السوق المالية

عضو اللجنة العقارية في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض ورئيس مجلس إدارة شركة «أبنية» **ابراهيم الشتوي** يخالف الآراء السابقة، ويرى ان «شروط الحصول على ترخيص لتأسيس صندوق عقاري صعبة. ولهذا السبب اجتمعنا في اللجنة مع هيئة السوق المالية وطالبنا باتّباع التدرّج في تطبيق الشروط. ومع الوقت عندما يصبح المطورون مؤهلين بشكل أفضل نرفع سقف المتطلبات». ويلفت في الوقت نفسه الى انّ «الصعوبة تكمن أيضاً في عدم وجود جهة واحدة للصندوق، بل هناك أكثر من طرف سواء هيئة السوق المالية او شركة الوساطة أو البنك». متابعاً: «العقاريون لديهم توجّه لإنشاء مثل هذه الصناديق، لكن البيروقراطية والتأخير في إصدار التراخيص لا يخدمان المطوّر. فالمشوار الطويل لإنشاء صندوق قد يجعل الفرصة السانحة اليوم غير موجودة غداً». معتبراً ان محدودية المطروحة، دليل على صعوبة الإجراءات.

ويختم عضو اللجنة العقارية معترفاً بأن «الصناديق العقارية تعتبر الملاذ الآمن للاستثمار في النشاط العقاري، وبخاصة لصغار المستثمرين. ويرى ان «نجاح الصناديق العقارية وتوفير بنية تشريعية لها وفتح المجال لإدراجها في السوق المالية وعدم إبقائها محصورة بشريحة محددة، تسهم في خلق ثورة جديدة في صناعة العقار من حيث توفير المساكن والمجمّعات التجارية والأبراج المكتبية».■

دراسة لصالح سيتي سكيب إلغاء 759 مشروعاً عقارياً من أصل 3 آلاف في دول التعاون

أعدّت شركة «بروليدز» دراسة لحساب شركة «آي آي آر الشرق الأوسط»، المنظمة لمعرض «سيتي سكيب»، حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على القطاع العقاري في دول مجلس التعاون الخليجي. ورصدت الدراسة حالة أكثر من 3 آلاف مشروع عقاري في دول المجلس حتى منتصف سبتمبر الجاري تتجاوز قيمتها الـ 1.5 تريليون دولار، مشيرة الى ان عدد المشاريع التي ألغيت او جمدت بلغ نحو 759 مشروعاً.

وذكرت الدراسة أن عدد المشاريع التي لا تزال تحت الإنشاء أو في مرحلة طرح المناقصات في الإمارات في قطاعات العقارات التجارية والسكنية وفي قطاعي الضيافة والتجزئة بلغت 1372 مشروعاً في حين أن 566 منها تم إلغاؤها أو تجميدها.

أما في السعودية فقد بلغت قيمة المشاريع الإجمالية 387 مليار دولار، وبلغ عدد المشاريع قيد الإنشاء أو في مرحلة طرح المناقصات 442 مشروعاً في حين بلغ عدد المشاريع التي ألغيت أو جمدت 106 مشاريع.

وبلغ عدد المشاريع التي يجري تنفيذها أو في مرحلة طرح المناقصات في الكويت 90 مشروعاً في حين بلغ عدد المشاريع التي ألغيت أو جمدت 18 مشروعا بإجمالي 114 مليار دولار.

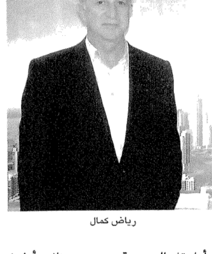
وفي قطر هناك 124 مشروعاً يجري تنفيذها أو في مرحلة طرح المناقصات و 7 مشاريع ألغيت أو جمدت، وبلغت القيمة الإجمالية للمشاريع 42 مليار دولار.

وبلغت قيمة المشاريع الإجمالية في عُمان 38 مليار دولار، 95 منها قيد الإنجاز أو في مرحلة طرح المناقصات، وتم إلغاء أو تجميد 8 مشاريع.

أما في البحرين فقد بلغ عدد المشاريع التي يجري تنفيذها أو في مرحلة طرح المناقصات 148 مشروعاً في حين بلغ عدد المشاريع التي ألغيت أو جمدت 54 مشروعاً. وبلغت القيمة الإجمالية للمشاريع 36 مليار دولار.

وفي هذا الإطار، لفت مدير عام مجموعة معارض «سيتي سكيب» في مجموعة «آي آي آر الشرق الأوسط» **كريس سبيلر** إلى أن هذه الدراسة توفّر صورة دقيقة حول الوضع الحالي للقطاع العقاري في المنطقة وملامحه العامة خلال الفترة المقبلة في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

"أرابتك" تعزّز وجودها في السعودية

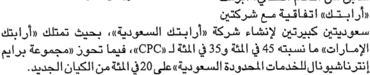


رياض كمال

وافق مجلس إدارة شركة «أرابتك القابضة» الإماراتية على تأسيس شركة تابعة تزوّد السوق السعودية بالخرسانة الجاهزة.

وقال بيان للشركة ان الشركة العربية النمساوية للخرسانة الجاهزة (تابعة لـ«أرابتك القابضة») ستقوم بإرسال بعض المعدات الضرورية إلى السعودية للبدء في العمليات الجديدة.

تجدر الإشارة الى انّه في وقت سابق من العام الحالي، أبرمت «أرابتك» اتفاقية مع شركتين سعوديتين كبيرتين لإنشاء شركة «أرابتك السعودية»، بحيث تمتلك «أرابتك الإمارات» ما نسبته 45 في المئة و35 في المئة لـ «CPC»، فيما تحوز «مجموعة برايم إنترناشيونال للخدمات المحدودة السعودية» على 20 في المئة من الكيان الجديد.



... وتفوز بعقد من "إشراقة"

منحت شركة «إشراقة للتطوير»، المملوكة من شركة «زهران القابضة» و«مجموعة بن محفوظ» السعودية، عقداً بقيمة 687 مليون درهم إماراتي لشركة «أرابتك للإنشاءات» التابعة لشركة «أرابتك القابضة»، لبناء وتنفيذ كافة الأعمال الإنشائية لأبراج الأونيكس في مدينة دبي.

وسيتم بناء هذا المشروع على أرض مساحتها 22 ألف متر مربع، في حين تبلغ مساحة البناء 202.800 متر مربع. كما يتألف المشروع من 3 أبنية، يتراوح ارتفاعها ما بين 14 و 25 طابقاً، تتضمن مكاتب و فندقاً 4 نجوم. ويتميز المشروع بأنه مزود بـ36 مصعداً كهربائياً، وموقفاً يتسع لنحو 1920 مركبة، ومنصة تصل الأبنية الثلاثة ببعضهم.

"العقارية" تعين السعيد رئيساً تنفيذياً

أحد مشاريع الشركة في شارع العليا العام في الرياض.

قرر مجلس إدارة «الشركة العقارية السعودية» تكليف **د. فهد بن عبد العزيز السعيد** بمهام الرئيس التنفيذي للشركة اعتباراً من بداية هذا الشهر. ولفتت الشركة في بيان بهاأن «التعيين يتماشى مع نظام حوكمة الشركات بفصل منصب الرئيس التنفيذي عن منصب رئيس مجلس الإدارة».

يذكر انّ «العقارية»، التي تدير عدداً من المجمعات التجارية في مدينة الرياض، حقّقت أرباحاً بلغت 52.2 مليون ريال في نهاية النصف الأول من هذا العام.



من اليمين: ماجد الحقيل وعبدالله الهويش

اتفاقية تمويل بين "رافال" و"أملاك"

أبرمت كل من «شركة رافال للتطوير العقاري المحدودة» و «شركة أملاك العالمية للتمويل» إتفاقية لتقديم خدمات التمويل العقاري المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك للراغبين في شراء فلل سكنية ضمن مشروع «ضاحية بلنسية» الذي تقوم بتطويره «رافال».

ولفت المدير التنفيذي للشركة **ماجد الحقيل** الى «حرص «رافال» على إيجاد آليات تساعد في إمتلاك فلل في المشروع من خلال الشراكة مع شركات تتميز بالمصداقية».

من جهته، أشار العضو المنتدب لـ «أملاك» **عبدالله الهويش** الى انّ «هذه الاتفاقية تأتي ضمن سلسلة من الاتفاقيات التي تبرمها الشركة مع مجموعة مختارة من المطورين العقاريين»، مشدداً في الوقت نفسه «على أهمية طرح وحدات سكنية تتناسب مع إحتياجات السوق».



د. فيصل ابراهيم العقيل

اتفاقية بين "CPC" وجامعة الأميرة نورة

وقّعت شركة الخرسانة سابقة الصب «بريمكو»، إحدى شركات «مواد الإعمار القابضة» (CPC)، اتفاقية لتوريد 62 ألف متر مكعب من الخرسانة لمشروع جامعة الأميرة **نورة بنت عبد الرحمن** في الرياض.

ولفت مدير تطوير الأعمال والشؤون الإدارية في «CPC» **د. فيصل إبراهيم العقيل** الى انّ «قيمة الاتفاقية تبلغ 100 مليون ريال، ويستغرق تنفيذها 24 شهراً، مشيراً الى انّ «بريمكو» بما تملكه من إمكانات بشرية ومادية قادرة على الوفاء بمتطلبات كبرى المشاريع داخل المملكة وخارجها، حيث تقوم بتصنيع كل ما تحتاجه الأبنية والأبراج والمجمعات السكنية والتجارية من خرسانة سابقة التجهيز».

من جهة أخرى، وقّعت «CPC» مذكرة تفاهم مع جامعة «عفت» للبنات في جدّه، تقضي بموجبها توفير منَح لمنتسبات الجامعة للتدريب في تخصصات الشركة والشركات التابعة لها، وذلك في إطار برنامج خاص وضعته إدارة CPC لتطوير أعمالها.

شركة أبوظبي للتمويل تطلق "كومباس" لغير المقيمين

أطلقت شركة أبوظبي للتمويل منتج «كومباس» Compass الذي يوفّر إمكانية التمويل العقاري لغير المقيمين في دولة الإمارات، ولغاية 75 في المئة من قيمة العقار بالنسبة للموظفين، و 70 في المئة لأصحاب الأعمال الحرة، على ان لا يقل مبلغ التمويل عن 250 ألف درهم.



فيليب وارد

ويتميز المنتج الجديد بفترة تمويل تصل لغاية 30 عاماً كحد أقصى، والسبعين عاماً كحد أعلى للسن لدى استحقاق القرض، إضافة إلى خيار تسديد 10 في المئة من رصيد التمويل المتبقي سنوياً من دون فرض أي رسوم.

وفي هذا الإطار، قال الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي للتمويل **فيليب وارد** إن «كومباس» Compass يتوجه ليس فقط إلى غير المقيمين، بل إلى كل الوافدين الذين سيمضون فترة محددة في الدولة ويرغبون بالاستثمار في العقارات في إمارة أبوظبي».

تأسيس "تمكين العقارية" بـ 115 مليون ريال

وافقت وزارة التجارة والصناعة السعودية على تأسيس شركة «تمكين للاستثمار والتطوير العقاري» برأس مال يبلغ 115 مليون ريال.

وتتمثل أغراض الشركة في: شراء الأراضي لإقامة المباني عليها واستثمارها بالبيع نقداً أو بالتقسيط أو بالإيجار لصالح الشركة، تملّك الأراضي والعقارات لحساب الشركة، إدارة وصيانة المباني السكنية والتجارية، إنشاء معارض تجارية وصناعية بغرض بيعها أو تأجيرها لصالح الشركة، تأسيس وتملك الفنادق والمستشفيات والأسواق التجارية والمرافق الصحية والترفيهية والسياحية واستثمارها وتطويرها وإدارتها وتشغيلها وصيانتها، إضافة الى تطوير وإدارة وصيانة العقارات.

الشركة العالمية للتأمينات العامة IGIH نمو كبير بالأرباح في النصف الأول



واصف الجبشه

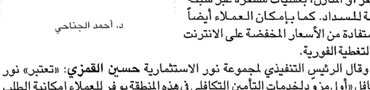
أعلنت المجموعة العالمية للتأمينات العامة القابضة IGIH تحقيق أرباح صافية بلغت 11.1 مليون دولار في النصف الأول من العام الحالي مقابل 6.4 ملايين دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، أي بزيادة نسبتها 73.4 في المئة.

وبلغت قيمة أقساط التأمين المكتتبة 85.37 مليون دولار مقابل 88.68 مليوناً العام الماضي، أي بتراجع نسبته 3.7 في المئة. ويأتي هذا التراجع نتيجة لسياسة المجموعة الرامية إلى الحدّ من أعمال التأمين في المناطق المعرضة للنكبات والكوارث الطبيعية.

وسجّل صافي ربح الاكتتاب 8.11 ملايين دولار مقابل 1.04 مليون دولار في النصف الأول من العام 2008، كما بلغت عائدات الاستثمار 3 ملايين دولار مقابل 5.4 ملايين العام الماضي. وبلغ مجموع الأصول ما قيمته 454 مليون دولار وحقوق المساهمين نحو 173 مليوناً خلال النصف الأول من العام 2009 مقابل 426 مليوناً و153 مليون دولار على التوالي في الفترة نفسها من العام 2008.

المدير التنفيذي ونائب رئيس مجلس الادارة **واصف الجبشه** قال إن: «نمو الأرباح 2009 يعتبر دليلاً على قوة سياسة إدارة المخاطر التي تطبقها المجموعة في مواجهة الوضع الاقتصادي الراهن». وأضاف: «إننا نؤمن بأن التزامنا بضبط معايير الاكتتاب سيستمر في تحقيق نتائج مربحة لمساهمينا على الأمد البعيد».

"نور للتكافل" تطلق خدمة E-Takaful



د. أحمد الجناحي

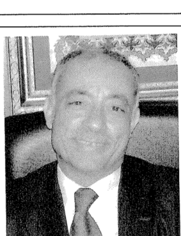
أعلنت شركة نور للتكافل التابعة لمجموعة نور الاستثمارية عن إطلاق خدمات البيع عبر الإنترنت من خلال خدمة التكافل الإلكتروني الجديدة (e-takaful)، التي توفّر للعملاء عروض أسعار فورية، وإمكانية الاشتراك المباشر باستخدام بطاقات الائتمان لشراء وثائق التأمين التكافلي على السيارات أو السفر أو المنازل، بعمليات مشفرة عبر شبكة آمنة للسداد. كما بإمكان العملاء أيضاً الاستفادة من الأسعار المخفضة على الانترنت مع التغطية الفورية.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة نور الاستثمارية **حسين القمزي**: «تعتبر» نور للتكافل «أول مزوّد لخدمات التأمين التكافلي في هذه المنطقة يوفر للعملاء إمكانية الطلب والاشتراك بالتأمين وتسلم وثيقة التأمين عبر معاملة واحدة، الأمر الذي يعد إضافة نوعية إلى قنوات التوزيع الأخرى التي تعتمدها الشركة».

واعتبر نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب لشركة نور للتكافل د. **أحمد الجناحي** أن هذه الخدمة تعكس التزام الشركة المستمر بتوفير منتجات وخدمات متفردة وسهلة الاستخدام لعملائها.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة نور للتكافل **برويز صديق**: «نشهد حالياً نمواً مطرداً في الطلب على منتجات التأمين التكافلي من مختلف أنحاء المنطقة. ولا شك أن «نور للتكافل» مؤهلة للاستفادة الكاملة من هذه الفرص من خلال ما توفّره من منتجات وخدمات متنوعة ومبتكرة».

تصنيف A3 لشركة العين الأهلية للتأمين



محمد مظهر حمادة

منحت وكالة Moody's شركة العين الأهلية للتأمين في أبوظبي للمرة الأولى تصنيف A3 للقوة المالية للتأمين، مع توقعات مستقرة.

وسجّلت الشركة أرباحاً صافية بقيمة 48.2 مليون درهم إماراتي خلال النصف الأول من العام 2009، وبلغ مجموع أقساطها نحو 354 مليون درهم، فيما تراجعت حقوق المساهمين إلى 1.093 مليون درهم مقابل 1.154 في الفترة نفسها من العام الماضي.

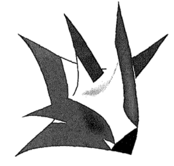
وقال نائب الرئيس في مجموعة التأمين لدى Moody's **بول أوتس** إن: «شركة العين الأهلية تتمتع بربحية عالية رغم إدراك الوكالة وجود بعض التقلبات في نشاطها نظراً لمحدودية التنويع، حيث تقتصر معظم عمليات التأمين لديها على إمارة أبوظبي».

وتعتبر شركة العين الأهلية من بين أول خمس شركات تأمين في الإمارات بحسب الأقساط المكتتبة والتي بلغت 696 مليون درهم في 2008، كما بلغ مجموع موجوداتها العام الماضي نحو 2.18 مليار درهم.

برعاية

سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء





1 & 2 NOVEMBER 2009 - SHERATON KUWAIT HOTEL & TOWERS

١ و٢ نوفمبر ٢٠٠٩ فندق شيراتون الكويت

تنظيم:

مجموعة الاقتصاد والاعمال

بالتعاون مع:





يستقطب الملتقى وزراء المال ومحافظي المصارف المركزية، وقادة البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية و العربية والدولية

أبرز المواضيع:

• الاقتصاديات العربية في مرحلة ما بعد الأزمة •النموذج الرقابي الجديد والدور المتوقع من المصارف المركزية • تحديات المصارف العربية في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي وشح السيولة وتراجع نوعية الأصول • فجوة التمويل وانعكاساتها على حركة المشاريع والأعمال • اتجاهات الاستثمار العالمي والإقليمي والدروس المستخلصة من الأزمة

الرعاية الماسية









الرعاية الذهبية













الرعاية الفضية

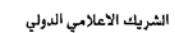








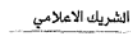












بيروت: هاتف: 200 780 1 961, فاكس: 206 780 1 961؛ الكويت: هاتف: 97835590 965, فاكس: 25732113 965
دبـي: هاتف: 2941441 4 971, فاكس: 2941035 4 971؛ الرياض: هاتف: 2932769 1 966, 504401367 966 , فاكس: 2931837 1 966
جـــدة: هاتف: 26141855 966, 505683337 966, فاكس: 26519465 966؛ conferences@iktissad.com, www.iktissad.com

التأمين في الإمارات
نمو الأقساط 31.1 في المئة في 2008

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لفروع التأمينات العامة في دولة الإمارات العام 2008 بحسب تقرير هيئة التأمين الصادر منتصف سبتمبر المنصرم نحو 15.6 مليار درهم، مقابل 11.9 ملياراً العام 2007، أي بزيادة نسبتها 31.1 في المئة، وبلغت حصة الشركات الوطنية منها 77.4 في المئة مقابل 22.6 في المئة للشركات الأجنبية.

واستقرت أقساط تأمينات الحياة المكتتبة على 2.6 مليار درهم، وبلغت حصة الشركات الوطنية منها 32.8 في المئة. أما أقساط فرع الحوادث والمسؤولية فبلغت 6.1 مليارات درهم بنسبة زيادة 48.7 في المئة عن العام 2007. واستأثر هذا الفرع بالحصة الأكبر من إجمالي أقساط التأمينات العامة بما نسبته 53.6 في المئة.

وحل فرع التأمين الصحي ثانياً مع مجموع أقساط بقيمة 2.7 مليار درهم مقابل 1.2 مليار العام 2007، بزيادة نسبتها نحو 125 في المئة، وما نسبته 19.8 في المئة من إجمالي الأقساط.

وبلغ مجموع أقساط فرع النقل البحري والبري والجوي 1.4 مليار درهم مقابل 1.6 مليار العام 2007، بنسبة تراجع نحو 12.5 في المئة، وما نسبته 12.3 في المئة من إجمالي الأقساط.

أما فرع الحريق فقد بلغ مجموع أقساطه 1.3 مليار مقابل 1.5 مليار العام 2007، بنسبة تراجع نحو 13.3 في المئة، وما نسبته 10.5 في المئة من إجمالي الأقساط. وبلغت قيمة مجموع الأقساط الأخرى نحو 352 مليون درهم مقابل 64.8 مليوناً العام 2007، أي بزيادة نسبتها 443.2 في المئة، وما نسبته 3.9 في المئة من الأقساط.

وبلغ إجمالي التعويضات 8.3 مليارات درهم مقابل 6.6 مليارات العام 2007، بنسبة زيادة 25.7 في المئة. كما حققت الشركات صافي ربح بقيمة 2.6 مليار درهم، فيما بلغ مجموع استثمارات هذه الشركات 21.6 ملياراً منها نسبة 45 في المئة في الأسهم والسندات و34.2 ملياراً في الودائع. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين لشركات التأمين الوطنية 12.3 مليار درهم.

2.5 مليار ريال
حجم سوق التأمين في قطر

كشف تقرير نشرته شركة غلوبال للأبحاث تناول سوق التأمين في قطر في العام 2008، أن حجم أقساط التأمين في قطر بلغ 2.462 مليار ريال قطري أنتجتها خمس شركات عاملة في السوق. ويعد فرع تأمينات الطاقة الأنشط بين فروع التأمين يليه فرع السيارات والهندسة.

وتستأثر شركة قطر للتأمين بأعلى نسبة من السوق مع مجموع أقساط بقيمة 1.972 مليار ريال ، وما نسبته 40.3 في المئة من إجمالي سوق التأمين القطرية. وتحتل المرتبة الثانية شركة قطر العامة للتأمين مع مجموع أقساط بقيمة 719 مليون ريال، أي ما نسبته نحو 27 في المئة من إجمالي الأقساط. وتليهما شركة الدوحة للتأمين مع مجموع أقساط بقيمة 316 مليون ريال والخليج للتأمين 267 مليون ريال وقطر الإسلامية 168 مليوناً.

وتعدّ شركة قطر للتأمين الأكبر بين شركات التأمين في منطقة الخليج، حيث يقدر حجم أقساطها المكتتبة خارج قطر بنحو 978 مليون ريال، من مجموع أقساط مكتتبة خارج قطر بقيمة 1.030 مليار ريال، أي ما نسبته 94.9.

إلى ذلك، فإن معدل انتشار التأمين في قطر ما زال متدنياً لجهة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي، إذ لا تتعدى هذه المساهمة 1.5 في المئة بحسب نتائج العام 2008، إلا أن إمكانية زيادة حصة قطاع التأمين من إجمالي الناتج المحلي كبيرة كون قطر تملك فرص نمو عالية.

أرباح شركة الكوت للتأمين
وإعادة التأمين

أعلنت شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين، الذراع التأمينية لشركة الخليج الدولية للخدمات والتي تتولى تأمين أنشطة أعمال قطر للبترول، عن تحقيق إيرادات بقيمة 228 مليون ريال قطري خلال النصف الأول من العام 2009. وبلغ صافي أرباحها نحو 54 مليون ريال قطري.

واستفادت شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين من الدخول في أنشطة جديدة خلال العام الماضي، كالتأمين الصحي في قطر الذي يشهد نمواً مطرداً، كما ساهمت الزيادة في طلبات التأمين لمجموعة قطر للبترول وشركاتها التابعة في تعزيز ربحية الشركة.



أبوظبي: السياحة لم تتأثر بالأزمة

أبوظبي– زينة أبوزكي

تستمر إمارة أبوظبي بخطّتها في تطوير قطاع السياحة وذلك من خلال المضي بالمشاريع التي أطلقتها والتي المتوقع الانتهاء منها خلال السنوات الثلاث المقبلة من جهة، والاستمرار باستضافة الفعاليات المختلفة وجذب أسواق وشرائح من السياح تهتم بمنتجات معينة منها سياحة الأعمال، السياحة الطبيعية، الثقافية والرياضية من جهة أخرى. ويقول نائب مدير هيئة أبوظبي للعمليات السياحية أحمد حسين لـ «الإقتصاد والأعمال» أن «الخطة السياحية للإمارة تسير كما هو مخطط لها وسيتم تنفيذ كل ما التزمنا به من مشاريع بنى تحتية ومرافق».

كانت أبوظبي استقبلت العام 2008 ما يزيد على 1.5 مليون سائح، أمضوا 4.7 مليون ليلة فندقية بزيادة 4 بالمئة عن العام 2007، أما نسبة الإشغال الفندقية فتجاوزت الـ80 بالمئة بعائدات إجمالية قدرها 4.3 مليارات درهم. ومن المتوقع أن تشهد الإمارة زيادة 15 في المئة سنوياً خلال العامين 2010 و2011 ليصل عدد الغرف إلى 25 ألف غرفة في 97 منشأة فندقية العام 2012. وتشير نسب الإشغال العالية التي تشهدها أبو ظبي إلى استمرار النمو السياحي والمحافظة على أرقام العام الماضي على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم.

وعن تأثر أبو ظبي بالأزمة يقول **أحمد حسين** «لا يوجد أحد لم يتأثر بالأزمة، لكن حظنا كان أوفر فنحن بدأنا التطوير السياحي منذ سنوات عدّة ولا نزال في بداية الطريق لذلك كان التأثير محدوداً، فنحن لا نزال نعمل على زيادة الغرف الفندقية وعائدات الغرف الفندقية من الأعلى في العالم، فالطلب عندنا لا يزال أكثر من العرض».

ويلفت **حسين** إلى «أن الهيئة تعمل على تنويع المنتج السياحي فيها لتحقيق سياحة على مدار السنة وهو ما سعت إليه هذا الصيف». ويضيف **حسين**: «حاولنا أن يكون لموسم الصيف في أبوظبي طابع يثري نشاطات كل عائلة، خاصةً وأن التجربة كانت جيدة جداً العام الماضي، ولقد حاولت الهيئة هذا العام أن تقوم بزيادة المساحات لتغطية كل حاجات العائلة فهناك نحو 38 نشاطاً بمساحات أكبر تبلغ نحو 30 ألف متر مربع كمساحة إجمالية. ولقد تم الترويج لهذه النشاطات من خلال جولة خاصة، فنحن نهدف لجعل أبو ظبي مركزاً صيفياً للعائلات وخاصةً من دول مجلس التعاون، فالمقومات موجودة كما أننا نقوم بدعم هذه النشاطات وايلائها الاهتمام اللازم، حيث تتنقل من مركز المدينة إلى مناطق أخرى في المدينة نفسها ما يضمن إقامة ممددة. كما نعمل على توزيع الفعاليات على نشاطات مختلفة لتخدم العائلة ككل والأطفال خصوصاً».

ويرى **حسين** «أن التقدم الحاصل في البنى التحتية هو ما شجعنا على القيام بذلك فمساحة «أدنك» التي تتجاوز الـ 57 ألف متر مربع متوفرة في الصيف وهذا ما ينطبق أيضاً على الفنادق ونكون بذلك وفرنا الخدمات للزوار والمستثمرين على حد سواء. فأبو ظبي لديها استثمارات كثيرة منها مثلاً جزيرتا السعديات وإياس والمدينة نفسها ونحن نعتمد على ما تمتلكه أبو ظبي من بنى تحتية ومقومات ونحاول أن نبرزها».

أما أهم الأسواق المستهدفة يقول **حسين** «السوق الأقرب لإمارة أبو ظبي طبعاً هي السوق الخليجية ولكنْ هناك ترويج للإمارة على مستوى عالمي، فالأسواق الأوروبية مهمة جداً بالنسبة إلينا مثل بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا لذلك قمنا بافتتاح مكاتب للهيئة في هذه الدول، كما افتتحنا مكاتب في الصين وأوستراليا وذلك بالتنسيق مع طيران الاتحاد إذ يتم التعاون مع الشركة للترويج لأبوظبي كوجهة من الوجهات التي تسير الاتحاد رحلات إليها».

أحمد حسين: الطلب في القطاع الفندقي أكبر من العرض

ويوضح **حسين** «نستهدف فئات وأسواقاً معينة وليس أرقاماً خيالية من السياح بل هؤلاء يهتمون بالموجودات الطبيعية، الثقافية والتراث وهي شريحة تتطلب خدمات معينة إن من حيث الرفاهية أو الاهتمام بالمنتج الثقافي وذلك من أجل المحافظة على هوية الإمارة».

ويؤكد **حسين** «أن الخطة السياحية لا تزال مستمرة حسب الجدول الزمني المحدد لها ولا سيما جزيرة السعديات، فالجسر سيتم افتتاحه قريباً كذلك ملعب الغولف والفنادق الرئيسية. كما سيتم افتتاح قصر السراب في أكتوبر الجاري وهو مشروع ضخم، فكل ما التزمنا به سيتم انجازه».

ويتهيأ القطاع الفندقي في إمارة أبوظبي لاستقبال ما بين 8 إلى 10 فنادق جديدة تستعد لدخول السوق قبل نهاية العام الحالي، يتوقع أن تضيف نحو 4 آلاف غرفة فندقية، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للغرف المتاحة في الإمارة إلى أكثر من 17 ألف غرفة.

وتعتزم شركة الدار، إقامة 7 فنادق في جزيرة ياس مع استضافة العاصمة الإماراتية للجولة النهائية لسباق «الفورمولا وان» 2009، إذ يتوقع أن تزيد هذه الفنادق من الغرف الفندقية بمعدل 2298 غرفة.

وتشمل المشاريع الجديدة «فندق لو بريستول باريس»، الذي يمثل الافتتاح الأول للعلامة الفرنسية خارج أوروبا. وسيضم الفندق الذي تعكف «المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق» على بنائه 301 غرفة وجناح.

سلطان بن طحنون: تطوير السياحة في أبو ظبي يوفر فرصاً استثمارية متنوعة

أعلن رئيس مجلس إدارة هيئة أبو ظبي للسياحة الشيخ **سلطان بن طحنون آل نهيان** أن خطط تطوير إمكانات أبوظبي السياحية ستوفّر الكثير من الفرص لمستثمري القطاع الخاص، خاصة في عمليات التوسعة لمنطقتي العين والغربية.

وأضاف أنه سيكون بإمكان المستثمرين المشاركة في عملية توسعة البنية التحتية لقطاع السياحة في المنطقة بمشروعات تشمل مرافق الإقامة والمطاعم ومتاجر التجزئة وغيرها، لافتاً إلى أنه جرى إعداد خطط سياحية شاملة بالتعاون مع المؤسسات المحلية والمجتمعية لتحديد الأهداف والفرص السياحية التي سيجري تنفيذها في كافة المناطق.

ونجحت هيئة أبوظبي للسياحة بالفوز باستضافة سباق جائزة الاتحاد للطيران الكبرى لـ«الفورمولا – 1» لعام 2009، وفي هذا السياق أعرب الشيخ **سلطان بن طحنون** عن أمله في أن تتبع هذه الخطوة خطوات أخرى مماثلة لاستضافة فعاليات رياضية عالمية في غضون السنوات القليلة المقبلة.


الشيخ سلطان بن طحنون آل نهيان

وكشف رئيس مجلس إدارة هيئة أبو ظبي أن الخطة الخمسية للهيئة حتى العام 2012 تهدف إلى تنظيم سبع فعاليات رياضية عالمية أخرى، وقال إن الهيئة تسعى لإتباع نهج بعيد المدى يهدف إلى إرساء أبو ظبي كوجهة مثالية لتنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى.

وأعرب الشيخ **سلطان** عن تفاؤله بنجاح أبو ظبي في تحقيق هدفها باستقبال 2.3 مليون زائر مع نهاية العام 2012، وقال إن الزيادة الكبيرة في الطاقة الاستيعابية لفنادق العاصمة سوف تظهر بوضوح مع نهاية العام الجاري عند البدء في تشغيل العديد من المرافق الفندقية الجديدة التي تشتمل على منشآت من فئة خمس وأربع وثلاث نجوم، والتي من المتوقع أن تساهم بما يزيد على 3 آلاف غرفة فندقية.

«أكور الشرق الأوسط»: 44 فندقاً بحلول 2011

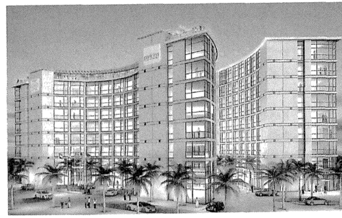

كريستوف لانديس

كشفت «أكور الشرق الأوسط»، عن خطط توسيع شبكتها الإقليمية لتصل إلى 44 فندقاً بحلول العام 2011.

وقال المدير التنفيذي لـ «أكور الشرق الأوسط» **كريستوف لانديس**: «تسعى المجموعة إلى تعزيز موقعها في المنطقة، وهي تعمل حالياً وفق خطط توسعية لزيادة عدد الفنادق التي نديرها إلى 44 فندقاً في تسع دول في منطقة الشرق الأوسط».

وتخطط «أكور» لتعزيز تواجدها في دولة الإمارات من خلال إفتتاح فندقها «سوفيتل» شاطىء الجميرا، وتدشين فندق «إيبيس ريجا» في الربع الأول من العام المقبل، إضافة إلى إطلاق العلامة الفندقية الجديدة «فنادق ومنتجعات بولمان» في دبي التي ترتبط ستراتيجياً بمول الإمارات وذلك في منتصف العام 2010.

«ريزدور»: فندق جديد في دبي



تعتزم «ريزدور» تعزيز حضورها في فنادق المطارات من خلال الإعلان عن فندقها الجديد «بارك إن المنطقة الحرة بمطار دبي»، المتوقع افتتاحه في العام 2012.

ويضم الفندق الجديد 312 غرفة ويقع على بُعد 1.8 كلم من مبنى الركاب الرقم 2 في مطار دبي الدولي. ويحيط بالفندق المنطقة الحرة لمطار دبي، والتي تأسست في العام 1996 وتحتضن ما يزيد على 1300 شركة تعمل في ميادين الطيران والأدوية والخدمات اللوجيستية وتقنية المعلومات.

وأشار الرئيس والمدير التنفيذي لمجموعة «ريزدور» **كيرت ريتر** إلى أن المجموعة تضم تحت مظلتها أكثر من 32 فندق مطارات إما قيد التشغيل أو التطوير. وأضاف: «يسعدنا أن نوسع نطاق تخصصنا في مجال تشغيل فنادق المطارات لتشمل منطقة الشرق الأوسط».

2.7 مليار دولار
عائدات السياحة السورية في 7 أشهر



وزير السياحة السوري سعدالله آغا القلعة

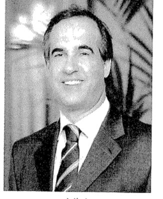
قدّر وزير السياحة السوري **سعدالله آغا القلعة** عائدات السياحة السورية خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة بنحو 125 مليار ليرة سورية (2.7 مليار دولار) في مقابل 108 مليارات خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

واعتبر: «أن الموسم السياحي جيد هذه السنة، وأن عدد السياح الذين زاروا سورية في يوليو الماضي، بلغ نحو 918 ألف شخص، بزيادة 23 في المئة عن الشهر ذاته من السنة الماضية»، لافتاً إلى أن السياحة الخليجية ارتفعت بنسبة 43 في المئة والأوروبية بنسبة 30 في المئة.

وأضاف **القلعة**: «يقدم المنتج السياحي السوري سياحة ثقافية ودينية مناسبة للأوروبيين، وكان تأثر هذه الأنواع من السياحة بالأزمة الاقتصادية العالمية أقل من أنواع السياحة الأخرى». وأوضح «أن السياحة العربية توجهت أيضاً إلى سورية نتيجة الأزمة الاقتصادية، كون سورية متصلة بالخليج العربي والوصول إليها سهل».

ولفت إلى أن الاستثمارات السياحية ارتفعت إلى 29 مليار ليرة سورية خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة من 19 ملياراً في الفترة المقابلة من العام الماضي، وأشار إلى أن مساهمة السياحة في إجمالي الناتج المحلي وصلت إلى 11 في المئة العام الماضي».

"روتانا" تفتتح فندق "المروة ريحان" في مكة المكرمة


عماد الياس

أعلنت شركة روتانا للفنادق عن افتتاح فندق المروة ريحان في مكة المكرمة، وهو أول فندق تحت اسم العلامة التجارية الجديدة ريحان فنادق ومنتجعات من روتانا.

وقال نائب الرئيس التنفيذي ورئيس العمليات في روتانا **عماد إلياس**: «يقدم فندق المروة ريحان مفهوماً جديداً للفنادق الخالية من الكحول وهو يتمتع بأعلى المعايير العالمية المصاحبة لاسم روتانا».

ويشكّل الفندق الجديد جزءاً من مجمع أبراج البيت وأحد مشاريع الملك **عبد العزيز** الوقفية في السعودية، والتي تهدف إلى تطوير المناطق المحيطة بالمسجد الحرام.

وأضاف **إلياس**: «نحن فخورون بإدارة هذا الفندق وهو أول فنادقنا التي نفتتحها في السعودية تحت علامة ريحان فنادق ومنتجعات من روتانا، وإننا في غاية الحماس والثقة بأننا سنكون قادرين على إرساء معايير جديدة في قطاع السياحة في مكة المكرمة».

ماريوت تتوسّع في الصين

تمّ افتتاح شقق ماريوت الفندقية في بكين، وتتضمن 168 شقة مكونة من غرفة نوم واحدة أو غرفتين أو ثلاث غرف بكامل التجهيزات والخدمات على مدار الساعة. وبافتتاح هذا المشروع، تكون ماريوت العالمية قد أضافت منشأة رابعة الى منشآتها للإقامة طويلة المدة في الصين.

والمشاريع الثلاثة القائمة هي شقق ماريوت الفندقية في شانغهاي وتتضمن 237 شقة، وشقق ماريوت بالم سبرينغز الفندقية في بكين وتتضمن 224 شقة، وشقق ماريوت بودونغ الفندقية في شانغهاي وتتضمن 223 شقة. ومن المتوقع افتتاح المنشأة الخامسة من الشقق الفندقية في الصين بحلول العام 2010 في غوانزهو.

تشارك الشقق الفندقية صاندالوود، إلى جانب أكثر من 3 آلاف منشأة من ماريوت في العالم، في برنامج مكافآت ماريوت الذي يتيح لأعضائه كسب نقاط أو أميال في شركات الطيران مقابل كل دولار ينفقونه في الفندق.

CIB شريك في إدارة المستندات الإلكترونية

باتت شركة CIB شريكا للعديد من الشركات الكبرى حول العالم في مجال إدارة المستندات الإلكترونية.

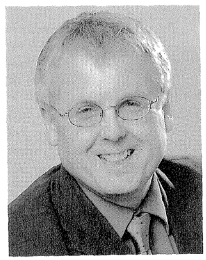
وعلى مدى 20 عاما، نجحت هذه الشركة الألمانية في توفير مجموعة واسعة من المنتجات والحلول التي تسهم في رفع كفاءة الأعمال.

ولعل أبرز ما يميّز CIB أنها ليست مجرد منتج لبرامج وحلول، بل هي ترافق العملاء في جميع مراحل مشاريعهم من الفكرة إلى التنفيذ وصولا إلى تقديم الدعم لهم.

يشير المدير التنفيذي لشركة CIB **أولريش براندنر** إلى أن «الشركة توفر المنتجات والحلول المبتكرة الموجهة لإدارة المستندات بدءا من القوالب إلى الأرشفة. كما ندعم المشروع من التخطيط إلى الصيانة. ونعمل وفق مبدأ الشراكة الطويلة الأمد التي تحقق النجاح المتبادل لجميع الأطراف».

وتغطي برامج CIB مروحة واسعة من الشركات العاملة في قطاعات التأمين، والبنوك، وشركات البرامج، والخدمات المدنية. ومن أبرز عملاء الشركة: Deutsche Bank ، وHypo Vereinsbank، و Allianz، وSiemens، وGenarali، وBMW.

كما تشمل منتجات الشركة تجهيز المستندات مروراً بتحديد العلاقة التفاعلية بينها وإعدادها وإصدارها وصولا إلى أرشفتها بطريقة آمنة. ويلفت **براندنر** إلى أن «برامج ومنتجات الشركة قابلة للتكيّف مع جميع الاحتياجات التجارية للمستخدم. فإذا كان المطلوب حلا متكاملا لوظائف المستندات، يمكن عندها استخدام برنامج CIB Correspondence System . وفي حال رغب العميل بتوسيع المدى الوظيفي لتطبيقاته الشخصية فيمكنه أن يلجأ إلى مفهوم حجر البناء لوحدات CIB Office».



أولريش براندنر

ولعل الفائدة المشتركة لجميع برامج ومنتجات CIB هو تخفيض المدة الزمنية لدورة التشغيل وخفض التكاليف في موازاة تحسين جودة المستندات والحفاظ على تصميم الشركة.

معرفة متطلبات العميل

تتمتع برامج CIB بمرونة الاستخدام، وتحقق الاستثمار الأمثل لأموال العملاء كونها توفر جودة أفضل للمستندات، وبالتالي تتيح إمكانية ترقية الأعمال. كما تتمتع برامج الشركة بميزة التعامل مع المستندات باللغة العربية، ما أفاد العديد من البنوك وشركات التأمين في دولة الإمارات، والسعودية، وقطر، والكويت.

وفي هذا السياق، يقول **براندنر** «للتعامل مع أي مشروع بنجاح تحتاج إلى معرفة متطلبات العملاء وحاجاتهم اليومية. ويرافق خبراء الشركة العملاء في جميع الخطوات المهمة من الفكرة إلى الإنجاز و حتى الدعم. ونعمل مع شركائنا على تحديد احتياجاتهم ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي تواجههم. وتساعد CIB Consulting الشركات في حل المهام بطريقة واضحة ومنهجية ، بفضل الخبرة الطويلة، تواكب الشركة العميل وقدم له النصائح من بداية المشروع مرورا بالإنجاز حتى صيانة نظم تكنولوجيا المعلومات».

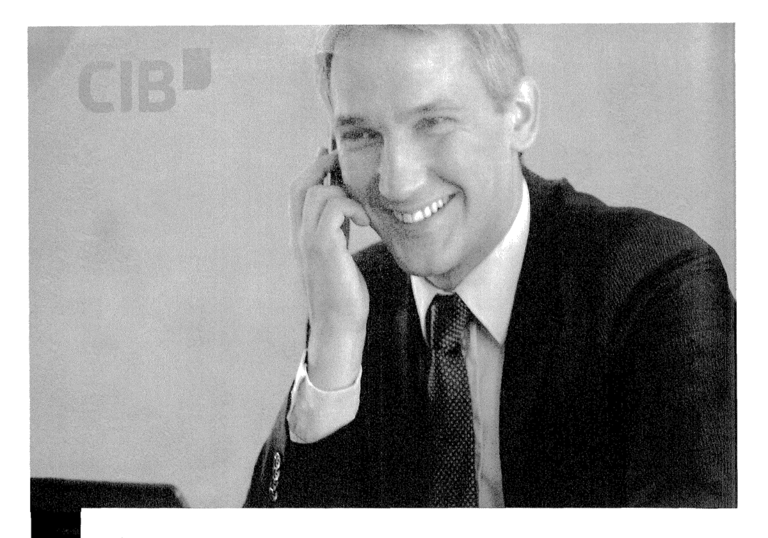
«مهمتنا هي مصلحتك، وتطلعنا هو خدمك»

CIB pdf brewer بالعربية

طرحت شركة CIB برنامج pdf-brewer الذي يتيح تحويل المستندات إلى ملفات بصيغة الـ PDF بطريقة سهلة. يحتوي البرنامج على مميزات ووظائف عديدة مثل حماية كلمة المرور، وتغيير حجم الملفات، والتعامل مع الخطوط المختلفة، بالإضافة إلى واجهة المستخدم وعملية التثبيت والدعم الذين يأتون باللغة العربية.

ويوضح المدير التنفيذي لـCIB أن «pdf-brewer هو برنامج يقابل جميع احتياجات العملاء. وحصل على رخص من مستهلكين معروفين مثل الحكومة الألمانية، وبنك Hypo Vereinsbank، والعديد من الجامعات وغيرها». ويضيف «إننا نقدم منتجات رائدة موجهة لحلول المستندات، بدءً من القوالب إلى الأرشفة، ودعم أعمال المستخدم من الستراتيجية إلى الصيانة».

وتتمثل أهم وظائف برنامج CIB pdf-brewer الذي يمكن تحميله من الموقع www.cib.de في تحويل المستندات إلى ملفات بصيغة الـ PDFمن جميع البرامج، والحصول على مستندات PDF من مستندات تم إنشاؤها في برنامج Microsoft® Word. كما يمكن استخدامه كطابعة على الشبكات، مع دعمه أنظمة CITRIX و Windows Terminal Server. ■



CIB coSys
نظام الإدارة الإلكترونية للمستندات مخصص للإحتياجاتك

- توفير التكاليف عند الحصول على رخصة Microsoft® Office
- لا يحتاج الى التركيب في كل جهاز كمبيوتر لإعتماده على واجهة شبكة الإنترنيت
- توفير الوقت عن طريق معالجة جميع المستندات من نظام واحد بدءً من الإعداد إلى الشحن؛ مما يساعد على تحسين جودة العمل
- جودة عالية من خلال الإدارة المركزية التي تتم لجميع المستندات من داخل التصميم المخصص لشركتكم
- توفر النظام على قوالب قياسية ذات إمكانيات تهيئة فردية تساعد على التكامل المثالي
- سهولة الإستخدام فقط بلوحة المفاتيح
- تخصيص النظام حسب احتياجاتكم مع إدماجه في نظامكم الحالي
- خفض تكاليف تدريب الموظفين

المزيد من المعلومات تجدونها على الموقع
www.cib.de

«حكومة دبي الإلكترونية»: عرض تفاعلي للخدمات في جايتكس


أحمد بن حميدان

في إطار مشاركتها في فعاليات «أسبوع جيتكس للتكنولوجيا 2009» تقدم «حكومة دبي الإلكترونية» عرضاً تفاعلياً شاملاً يسلّط الضوء على مجموعة من الخدمات التي تقدمها، وتعرض الخدمات الرقمية الموجّهة للجمهور وقطاع الأعمال التي تساهم في تقديمها 29 جهة حكومية وشبه حكومية، كما تعرض «نظم تخطيط الموارد الحكومية».

عن المشاركة في «جيتكس»، يوضح مدير عام «حكومة دبي الإلكترونية» **أحمد بن حميدان**: «إن دورة هذا العام تتميز بعرض أربع منصات رئيسية للحكومة الإلكترونية: الأولى مخصصة للعرض الذي تقدمه الجهات الحكومية وشبه الحكومية المشاركة – عن خدماتها الإلكترونية. ويتجاوز عدد هذه الخدمات الـ 2000 خدمة موزعة على القطاعات الرئيسية في المجتمع وهي المواطنون والمقيمون وقطاع الأعمال والزوار».

«اسأل دبي»

أما المنصة الثانية فخصصت لعرض الخدمات المركزية المشتركة التي وفرتها «حكومة دبي الإلكترونية» للجهات الحكومية لتمكينها من طرح وترويج خدماتها عبر قنوات إلكترونية متعددة. وتعرّف «حكومة دبي الإلكترونية» بخدماتها المشتركة مثل «الدفع الإلكتروني» و«اسأل دبي» و«التعلم الإلكتروني» وبوابة الرسائل النصية القصيرة «إم. دبي» وغيرها. وجرى مؤخراً توسيع خدمة الدفع الإلكتروني، التي تمّ استحداثها خصيصاً لتسهيل عمليات تسديد رسوم خدمات الدوائر الحكومية وشبه الحكومية، لتشمل القطاع الخاص. ويتيح مركز الاتصال الموحّد «اسأل دبي» للعملاء الاستفسار عن الخدمات الإلكترونية للدوائر الحكومية وإبداء الملاحظات وتقديم الشكاوى حول أداء تلك الدوائر باللغتين العربية والانكليزية، في حين تعتمد خدمة «إم دبي» على الهاتف النقال للتواصل بين العملاء والدوائر الحكومية عبر الرسائل النصية القصيرة.

وتتخصص المنصة الثالثة بشبكة المعلومات الحكومية GIN التي تشكّل العمود الفقري لربط 50 جهة حكومة وشبه حكومية في دبي بسرعة اتصال عالية. وتستند هذه الشبكة إلى بنية تحتية معززة تضمن للجهات المستفيدة تبادلاً آمناً للمعلومات في ما بينها عبر تشفير كامل للبيانات المتبادلة، وهي تتصل بشبكة الإنترنت من خلال منفذ رئيسي واحد تتوفر له الحماية والبدائل. ويشترك في إستخدام المنصة الرابعة وهي منصة نظم تخطيط الموارد الحكومية (GRP) نحو 26 دائرة حكومية.

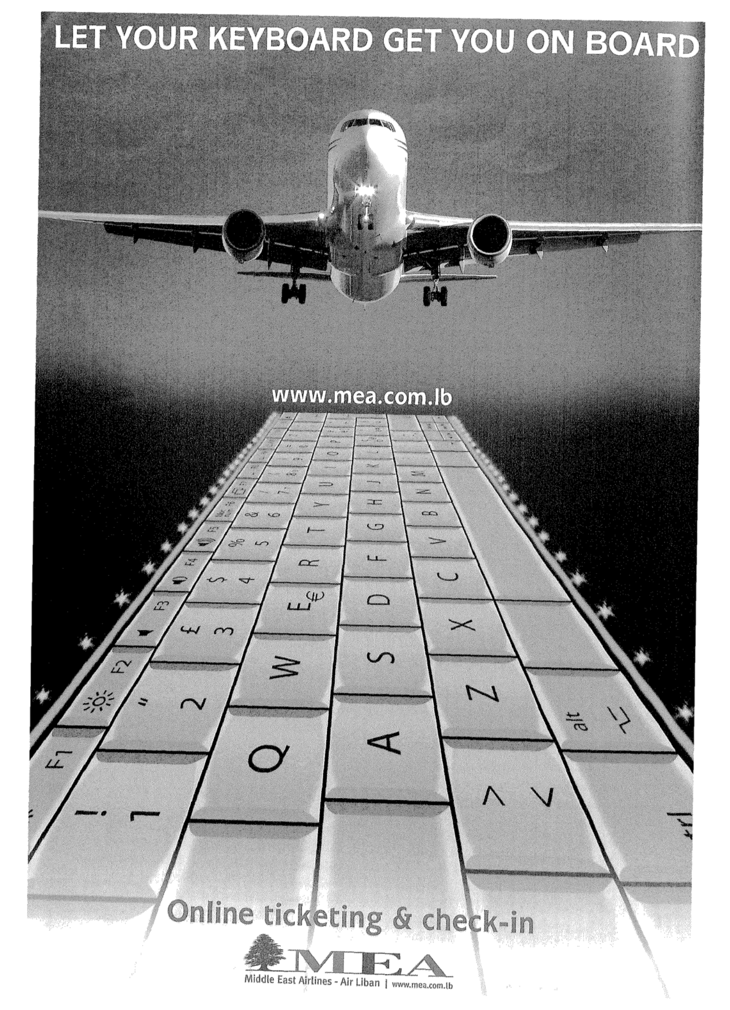
وتمثل هذه النظم الركيزة التي تعتمد عليها الدوائر الحكومية في إدارة مواردها الداخلية بكفاءة عالية. وتتوافق هذه النظم مع السياسات المالية المعتمدة من الدائرة المالية، ويجري تطبيقها من خلال «حكومة دبي الإلكترونية» في كافة الدوائر العاملة تحت مظلتها. وتحرص «حكومة دبي الإلكترونية» على تفعيل «نظم تخطيط الموارد الحكومية» وتدريب الدوائر الحكومية على استخدامها، انطلاقاً من سعيها الجاد لبلوغ أهداف خطة دبي الستراتيجية العام 2015 المتمثّلة في تحقيق التميّز الحكومي.

بن حميدان: "هدفنا بناء إقتصاد المعرفة"

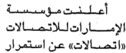
نحو إقتصاد المعرفة

ويقول **بن حميدان**: «انعقاد هذه الدورة من «جيتكس» يعدّ فرصة تتيح لنا الاطّلاع على أحدث التجارب والحلول التي توفرها تقنية المعلومات والعمل عن قرب وتبادل الخبرات مع الجهات المشاركة، كما تتيح لنا الاحتكاك بزوار المعرض من الجمهور للتعرّف على إحتياجاتهم بغية الارتقاء بمستوى الخدمات الإلكترونية في الإمارة وتعزيز الكفاءة والتميّز. كما تساعدنا المشاركة على تحقيق الهدف المتمثل في بناء اقتصاد قائم على المعرفة».

وتشمل الجهات الحكومية وشبه الحكومية الحاضرة مع «حكومة دبي الإلكترونية» خلال مشاركتها في المعرض كلاً من: «هيئة دبي للطيران المدني» و«دائرة السياحة والتسويق التجاري» و«دائرة الأراضي والأملاك» و«مؤسسة الأوقاف وشؤون القصّر» و«دائرة التنمية الاقتصادية» و«هيئة الطرق والمواصلات» و«النيابة العامة» و«هيئة كهرباء ومياه دبي» و«شرطة دبي» و«محاكم دبي» و«جمارك دبي» و«بلدية دبي» و«سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي» و«دائرة التشريفات والضيافة» و«دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري» و«مركز دبي للإحصاء» و«إدارة الدفاع المدني- دبي» و«ورشة حكومة دبي» و«مؤسسة محمد بن راشد للإسكان» و«صندوق الزكاة» و«وزارة البيئة والمياه» و«إدارة الجنسية والإقامة» و«غرفة دبي» و«هيئة الصحة بدبي» و«معهد دبي القضائي» و«مؤسسة دبي للإعلام» و«مركز خدمات الإسعاف» و«مطار دبي». ■

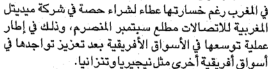

LET YOUR KEYBOARD GET YOU ON BOARD
www.mea.com.lb
Online ticketing & check-in
MEA
Middle East Airlines - Air Liban | www.mea.com.lb

"اتصالات" تعتزم شراء كامل أسهم "ميليكوم" في سريلانكا





محمد عمران

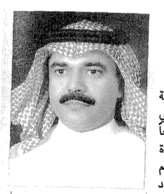


أعلنت مؤسسة الإمارات للاتصالات «اتصالات» عن استمرار اهتمامها بسوق الاتصالات في المغرب رغم خسارتها عطاء لشراء حصة في شركة ميديتل المغربية للاتصالات مطلع سبتمبر المنصرم، وذلك في إطار عملية توسعها في الأسواق الأفريقية بعد تعزيز تواجدها في أسواق أفريقية أخرى مثل نيجيريا وتنزانيا.

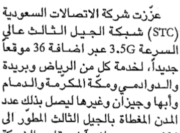
وتأكيداً على مواصلتها تنفيذ سياستها التوسّعية في آسيا حيث تتوافر «فرص النمو العالية» بحسب الشركة، كشفت معلومات عن تقدّم الشركة الشهر الفائت بعرض لشراء 100 في المئة من أسهم شركة ميليكوم في سريلانكا، وذلك في موازاة تركيزها على نشر المزيد من الخدمات لرفع عائداتها في أسواق آسيوية أخرى مثل باكستان وأفغانستان، ورغم فشل مفاوضاتها للدخول إلى السوق الإيرانية.

يُذكر أن شركة اتصالات الإماراتية تعدّ الأولى من حيث عدد المشتركين مع 80 مليون مشترك، وذلك بحسب ترتيب شركات الاتصالات المدرجة للعام 2008 الذي نشرته مجلة «الاقتصاد والأعمال».

STC تعزّز شبكة الجيل الثالث



سعود الدويش



عزّزت شركة الاتصالات السعودية (STC) شبكة الجيل الثالث عالي السرعة 3.5G عبر اضافة 36 موقعاً جديداً، لخدمة كل من الرياض وبريدة والدوادمي ومكّة المكرّمة والدمام وأبها وجيزان وغيرها ليصل بذلك عدد المدن المغطاة بالجيل الثالث المطوّر الى 104 مدن. من جانب آخر، قامت الشركة بتشغيل 12 موقعاً لخدمة الطرق في كل من الرياض، تبوك، عسير، أبها، ليبلغ طول الطرق المغطاة 36170 كيلومتراً، إلى جانب إضافة 38 موقعاً جديداً لتعزيز تغطية خدمة الجيل الثاني في المدن الرئيسة في كل من الرياض، القصيم، جده، مكة، الدمام، تبوك، عسير، والطائف.

وتأتي تلك التوسعات بما يتواءم مع التطورات الحديثة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث توفر خدمة الجيل الثالث عدداً من التطبيقات المهمة، كالاتصال المرئي الداخلي والدولي، والاتصال بالإنترنت بسرعات عالية ومشاهدة البث التلفزيوني على شبكة الجوال.

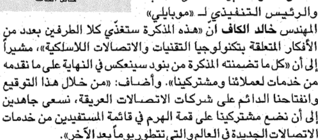
إلى ذلك تعتزم STC طرح أول هاتف «إتش. تي. سي. ماجيك» (HTC Magic) المزوّد بنظام التشغيل «أندرويد» (Android™) باللغتين الانكليزية والعربية، لتكون بذلك أول مشغل اتصالات يطرح هذا الهاتف في منطقة الشرق الأوسط. وتُعتبر شركة الاتصالات السعودية أكبر مزوّد لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في السعودية والشرق الأوسط، حيث تغطي شبكتها مساحة 2 مليون متر مربع وتوفّر تغطية لأكثر من 100 ألف كلم من الطرق السريعة و98 في المئة من المناطق المأهولة ضمن المملكة.

اتفاقية دعم وتخطيط بين "موبايلي" و"كولاكوم"



خالد الكاف

وقّعت شركة اتحاد اتصالات «موبايلي» مذكرة تفاهم مع شركة «كولاكوم» الأميركية، العاملة في مجال صناعة وتطوير خدمات الاتصالات اللاسلكية المتقدّمة، بهدف الحصول على الدعم والتخطيط لشبكة ومشاريع الشركة. واعتبر العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ «موبايلي» المهندس **خالد الكاف** أنّ «هذه المذكرة ستغذّي كلا الطرفين بعدد من الأفكار المتعلقة بتكنولوجيا التقنيات والاتصالات اللاسلكية»، مشيراً إلى أن «كل ما تضمنته المذكرة من بنود سينعكس في النهاية على ما نقدمه من خدمات لعملائنا ومشتركينا». وأضاف: «من خلال هذا التوقيع وانفتاحنا الدائم على شركات الاتصالات العريقة، نسعى جاهدين إلى أن نضع مشتركينا على قمة الهرم في قائمة المستفيدين من خدمات الاتصالات الجديدة في العالم والتي تتطور يوماً بعد الآخر».



"إنمارسات" أفضل مشغّل خدمات اتصالات متنقّلة

فازت شركة «إنمارسات» بجائزة «أفضل مشغل خدمات اتصالات متنقلة عبر الأقمار الصناعية للعام»، خلال الدورة السنوية السادسة لـ «جوائز التميّز في إدارة الأقمار الصناعية»، والتي أقيمت ضمن فعاليات «أسبوع قطاع أعمال الأقمار الصناعية العالمي» في فرنسا. الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة «إنمارسات» **بيري ميلتون** قال: «تتسم هذه الجائزة بأهمية خاصة، كونها تتزامن مع احتفالات «إنمارسات» بمرور 30 عاماً على إطلاق عملياتها. ومن خلال شبكتنا الجديدة الكاملة، إلى جانب توافر جميع متطلباتنا التمويلية، فإننا نتطلع إلى تزويد عملائنا على مدى العقود المقبلة، بخدمات موثوقة براً، وبحراً وجواً».

وبدوره أوضح الرئيس التنفيذي لشركة «يوروكونسلت» المنظمة للجائزة، **باكومي ريفيلون**: «يهدف هذا الحدث السنوي الذي يقام خلال «أسبوع قطاع أعمال الأقمار الصناعية العالمي»، إلى الاحتفاء بإنجازات الشركات المتميزة في هذا المجال، ونجاح القطاع بأكمله».

مايكروسوفت تعرض "ويندوز 7" في جيتكس



شربل فاخوري

تعرض مايكروسوفت الخليج نظام التشغيل الجديد ويندوز 7 (Windows® 7)، خلال أسبوع جيتكس للتقنية ومعرض سوق جيتكس لإلكترونيات المستهلكين (جيتكس شوبر) في دبي.

ويتم عرض النظام «ويندوز 7» الجديد لخمسة أيام قبل إطلاقه عالمياً يوم 22 أكتوبر الحالي، كما ويقدم النظام «ويندوز 7» المزايا الأساسية للأداء والاعتمادية والأمن التي يتوقع المستخدمون الحصول عليها، وهو مصمم للتوافق التام مع الاجهزة والتطبيقات وبرمجيات التشغيل، تماماً مثل النظام ويندوز فيستا Windows Vista®. وتساعد مزايا النظام الجديدة في حماية الخصوصية والبيانات وتمكّن المستخدمين من العمل والإنتاج أينما كانوا وأينما كانت البيانات التي يحتاجونها مخزنة.

وأوضح المدير العام لمايكروسوفت الخليج **شربل فاخوري**: «إن مايكروسوفت تمهد الطريق أمام المستخدمين من خلال النظام «ويندوز 7» للاستمتاع بتجربة لا مثيل لها من العمل على التطبيقات والخدمات».

"لينوفو" تعيّن "آسبيس" موزّعاً لمنتجاتها في السعودية



خالد كامل

أعلنت شركة «لينوفو الشرق الأوسط ومصر والباكستان»، عن تعيين شركة آسبيس «Asbis» موزعاً لمنتجاتها في المملكة العربية السعودية.

ولفت المدير العام لـ «لينوفو» **خالد كامل** الى انّ «هذا التعيين يعتبر جزءاً من ستراتيجية النمو الخاصة بالشركة التي تهدف الى تعزيز موقعها في المملكة وزيادة حصتها السوقية».

مضيفاً: «تلقي هذه الشراكة الضوء على تركيزنا على العملاء في السعودية وعلى ثقتنا بشركة «آسبيس»».

من جهته، أشار نائب رئيس «آسبيس» الشرق الأوسط وأفريقيا **هشام طنطاوي** الى أن «الشراكة مع «لينوفو» تعتبر خطوة مهمة في تنفيذ ستراتيجيتنا الخاصة بإضافة مجموعة كاملة من المنتجات الجاهزة للسوق السعودية التي تعتبر من أكبر أسواق المنطقة العربية والشرق أوسطية».

سامسونغ: نمو مبيعات الكمبيوتر المحمول بنسبة 180 في المئة

حققت سامسونغ للإلكترونيات نمواً بنسبة 180 في المئة في مبيعات أجهزة الكمبيوتر المحمول خلال الربع الثاني من العام مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي. ويشير مدير عام قسم تكنولوجيا المعلومات لدى سامسونغ الخليج **مادهاف ناريان** إلى أنه «على الرغم من دخول سامسونغ الحديث إلى عالم الكمبيوتر المحمول، فإننا سرعان ما اكتسبنا مكانةً مهمة في السوق؛ حيث يشير تقرير غارتنر إلى أن سامسونغ قد حققت نمواً وصل إلى 180 في المئة مقارنةً بالفترة نفسها من السنة الماضية». وأضاف «من أهم الخصائص التي يفضلها المستهلكون هي لوحة المفاتيح كاملة الحجم والبطارية التي تدوم طويلاً وهما ما يميزان أجهزة الكمبيوتر المحمولة الصغيرة عن أجهزة الشركات المنافسة. وقد شهد طرازا NC10 وN120 نجاحاً كبيراً في الشرق الأوسط».

يُشار إلى أن أحدث سلسلة من أجهزة الكمبيوتر المحمولة والصغيرة من سامسونغ مزوّدة بالعديد من الخصائص المميزة مثل شاشات LED لجميع الطرازات، فضلاً عن مستويات منخفضة لاستهلاك الطاقة ومداخل USB مزوّدة بالطاقة وبرنامج أدوات سامسونغ، ولوحات مفاتيح ضد السوائل وحلول صوتية SRS في أجهزة محددة.

"موتورولا" تورِّد مليون جهاز WiMAX

قالت وحدة الحلول النقّالة للشبكات والمنازل في موتورولا أنها وردت الوحدة الرقم مليون من أجهزة «واي ماكس» WiMAX الخاصة بتجهيزات مقار العملاء (CPE). واعتبر نائب الرئيس الأول ومدير عام وحدة الشبكات اللاسلكية في موتورولا **بروس بردا** أن «هذا النمو في عدد الوحدات المباعة يعتبر محطة مهمة في مسيرتنا، كما نعتبر ذلك مؤشراً على الزخم الذي استحوذت عليه حلول واي ماكس خلال السنة الفائتة. ونعتقد أن الطلب سيتزايد أكثر فأكثر على حلول واي ماكس خلال المرحلة المقبلة، ولاسيما في أقاليم العالم التي مازال أكثر من 75 في المئة من سكانها من دون خدمة إنترنت».

ووفقاً لتوقعات «منتدى واي ماكس» WiMAX Forum®، فإن ما يزيد على 800 مليون نسمة سيستفيدون من الجيل المقبل من شبكات واي ماكس بحلول العام 2010، الأمر الذي يتيح فرصة هائلة لحزمة حلول موتورولا وأجهزتها وحلول البنية التحتية. وبالإضافة إلى الجهازين الجديدين، أعلنت موتورولا مؤخراً عن نقاط النفاذ WiMAX WAP 650 مع تقنية الهوائيات 4x4. وتنفذ موتورولا حالياً أكثر من ثلاثين عقداً ضخماً لنشر حلول WiMAX 802.16e، بما في ذلك نشر منظومات تجارية واسعة النطاق.

"GO" تطلق خدماتها في المدينة المنوّرة


د. أحمد سندي

أطلقت شركة اتحاد عذيب للإتصالات «GO» خدماتها في مكة المكرمة لخدمة السكان والمقيمين عبر توفير تطبيقات البيانات والصوت التي تناسب مختلف الاحتياجات.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة **د. أحمد سندي** «ان هذه الخطوة مهمة في تاريخ الشركة نظراً لأهمية هذه المدينة لدى العالم الإسلامي قاطبة من جهة، ومواكبة لجهود الحكومة للارتقاء بالخدمات المقدمة وتسهيل كافة وسائل الاتصالات من جهة أخرى».

"زين السعودية" تغطّي 70 في المئة من المناطق المأهولة


اسماعيل فكري

أعلنت شركة «زين السعودية» عن تغطية شبكتها الخاصة المطورة لأكثر من 212 مدينة وقرية داخل المملكة، بعد أن أضافت مؤخراً عدداً من المحافظات والمدن والقرى ولا سيما في الجبيل، صبياء، جودة، القريات، الخفجي، ووادي الدواسر، وبهذا تتخطّى مساحة التغطية نسبة 70 في المئة من المناطق المأهولة في المملكة.

وأكّد الرئيس التنفيذي للعمليات في «زين السعودية» **اسماعيل فكري** انّ «الشركة ماضية في مساعيها للوصول إلى تغطية أكثر من 85 في المئة من مساحة المناطق المأهولة في نهاية العام الحالي، وذلك في إطار الحرص الكبير على تقديم أعلى معدلات الجودة في أداء الخدمات».

حلول SAP تدعم قطاع الطاقة القطري


بيل ماكديرموت

اعتبر رئيس العمليات الميدانية العالمية وعضو المجلس التنفيذي في شركة SAP العالمية **بيل ماكديرموت**، خلال زيارته إلى دولة قطر، أنّ التقنية الفائقة ستظل الداعم المحوري لجهود دولة قطر في الارتقاء بأداء مواردها في مجال الطاقة وتنويع قاعدتها الاقتصادية.

وقال ماكديرموت: «تستثمر SAP في قطر انطلاقاً من متانة اقتصادها وآفاقها الاقتصادية الواعدة، إذ تأخذ الدولة على عاتقها دوراً مهماً ومتنامياً في صناعة الطاقة العالمية».

وأضاف: «يمكننا أن نستشفّ العديد من السِّمات المشتركة بين الشركات والمؤسسات العامّة القادرة على الابتكار بسرعة، إذ أنها أولاً، تتسم بقدرتها على إدماج البنية التحتية المعلوماتية على النحو الذي يمكّنها من الحدّ من التكلفة التشغيلية وعدم تكرار المهام.

وثانياً، تملك معاييرها الموحّدة على امتداد نظمها وحلولها البرمجية.

وثالثاً، تدير هذه الشركات والمؤسسات عملياتها وأعمالها عبر منصة تتواءم مع المفاهيم التشغيلية البينيّة ومشاركة المعلومات على امتداد الشبكات المشتركة».

"كانون" تُطلق طرازين جديدين من LEGRIA

أضافت شركة «كانون الشرق الأوسط» مؤخراً طرازين جديدين الى مجموعة كاميرات LEGRIA. وتتمتع الكاميرتان الجديدتان بذاكرة فلاش داخلية سعتها 64 جيغابايت، ما يكفي لفترة 24 ساعة من التصوير المتواصل. وتقول «كانون» إن التصوير من خلال كاميرا تتضمن «ذاكرة فلاش» Flash Memory يعتبر أسرع وأخفّ، فضلاً عن أنّه يستهلك كمية أقل من الطاقة مقارنةً بما تستهلكه كاميرات التسجيل التي تتضمن قرصاً صلباً. وتضيف الشركة إن الكاميرتين الجديدتين تتميزان بذاكرة فلاش ثنائية تسمح بتصوير لقطات على الذاكرة الداخلية وعلى بطاقات ذاكرة فلاش SDHC يمكن نزعها. ولتحقيق نوعية تصوير فيديوي ممتازة، ضمّت الكاميرتان مثبّتاً للصورة يلغي إهتزاز الكاميرا أثناء تصوير لقطات في مناطق واسعة مثل المناظر الطبيعية والمجموعات.



إحدى الكاميرتان الجديدتان من كانون

إقبال كبير على هاتف "الثريا أكس تي"



اعلنت شركة الثريا للاتصالات ان الهاتف الفضائي الجديد «الثريا اكس تي» الذي تمّ إطلاقه الشهر الماضي، شهد إقبالاً واسعاً من قبل المستهلكين. وتوقع رئيس العمليات التجارية في «الثريا» **د. سفن روتا** أن تكون مبيعات هاتف «الثريا اكس تي» أعلى من التقديرات الأولية».

وهاتف «الثريا اكس تي» هو الهاتف الفضائي الوحيد المتوافق مع معايير «IP54 / IK03» الدولية، أي أنه لا يتأثر برذاذ المياه ولا بالغبار الكثيف أو الصدمات الشديدة، كما يتميز بعمر بطاريته الذي يصل إلى 6 ساعات في حال التحدث وإلى 80 ساعة في حال الانتظار.

ومن المزايا الرئيسية للهاتف الجديد قدرة المستخدم على قراءة الشاشة بوضوح حتى تحت ضوء الشمس المباشر، حيث يقوم الهاتف بتعديل إضاءته بما يتلاءم مع البيئة المحيطة.

وقد زوّد أيضاً بخاصية «جي أم بي آر أس» التي تسمح للمستخدمين بإرسال واستقبال البريد الالكتروني وأيضاً بتصفح الانترنت عن طريق الكمبيوتر المحمول. يبلغ وزن الهاتف 193 غراما فقط، وصنع غلافه الخارجي باستخدام أحدث تركيبة من «البولي كربونات».

"سيسكو": تعيينات ادارية

أجرت «سيسكو» تعيينات جديدة في إدارتها الإقليمية في منطقة الخليج، في إطار خطة لدعم نمو أعمالها في المنطقة، فتم تعيين **واين هال** في منصب مدير عام عمليات «سيسكو» في دولة الإمارات. ويتمتع **واين** بخبرة تصل إلى أكثر من 11 عاماً في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وكان انضم إلى عائلة «سيسكو» في العام 2004، حيث شغل منصب مدير عام «سيسكو» في قطر وسلطنة عمان.

كذلك تم تعيين **طارق غول** في منصب مدير عام عمليات الشركة في الخليج (الكويت والبحرين وقطر)، ويملك **غول** خبرة تصل إلى 15 عاماً في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وشغل خلال السنوات الخمس مع «سيسكو»، مناصب إدارية عديدة.

في المقابل، سيتولى **سامر الخراط** منصب مدير أول شؤون القطاع الحكومي في الأسواق الناشئة. وشارك **الخراط** في العديد من المبادرات المهمة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وكان مسؤولاً عن صياغة الستراتيجية الشاملة للشركة في منطقة الخليج، فضلاً عن دوره في تأسيس شركة «سيسكو كابيتال» في «مركز دبي المالي العالمي».

أودي Q7 بحلّة جديدة

بعد 3 سنوات على طرحها سيار
Q7 في أسواق الشرق الأوسـ
وتمكّنها من حجز حصة جيدة
سوق السيارات الرياضية متعدد
الإستخدام SUV، أجرت أود
بعض التعديلات على طراز الجي
الأول من Q7 ليصبح أكثر جاذبي
وفعالية، وأقل استهلاكاً للوقود و
نسب متدنية جداً لانبعاثات غـ
العادم.

خضع التصميم الخارجي بخطوطه الانسيابية الرياضية لبعض اللمسات العصرية، فشهدت الواجهة الأمامية إعادة تصميم لشبك التهوئة وللمصد الأمامي، أما الجهة الخلفية فخضعت لتعديلات طاولت المصد الخلفي الجديد الذي يأتي بلونين مع طراز quattro 3.6 بينما يأتي بنفس لون جسم السيارة الخارجي من طراز الـ quattro 4.2. كما زودت السيارة بمصابيح خلفية تعتمد تقنية الـ LED.

كذلك طاولت التعديلات المقصورة الداخلية الرحبة، فتم تجهيزها بنظام تحكّم بمستوى استجابة عجلة القيادة Servotronic، ونظام تكييف أوتوماتيكي في 4 مناطق، ومقاعد وثيرة مكسوّة بالجلد الفاخر مع تحكم كهربائي ودعامات خاصة لأسفل الظهر في الصف الأمامي من المقاعد، وأكياس هوائية للصف الخلفي من المقاعد، وخاصية تثبيت مقاعد الأطفال ISOFIX.

أما لائحة التجهيزات الاختيارية فتضم الكثير من التقنيات والأنظمة المبتكرة كنظام التحكم بتبريد وتدفئة المقاعد، ونظام مساندة المصابيح عند الإنارة العالية (يتحكم النظام أوتوماتيكياً بنسبة إنارة المصابيح الأمامية أثناء القيادة على الطرقات ذات الوجهتين). ومن التجهيزات الاختيارية الأخرى، المصابيح المتكيّفة مع جهة الانعطاف. وللمرة الأولى تتوفر Q7 الجديدة اختيارياً بتقنية Superhighway beam وهي تقنية تتحكم بمدى انعكاس المصابيح الأمامية على الطرقات السريعة.

تتوفر أودي Q7 الجديدة في أسواق منطقة الشرق الأوسط بمحركين quattro، الأول سعة 3.6 لترات والثاني 4.2 لترات. وتم تزويد محرك الـ 3.6 لترات بتقنية الحقن المباشر للوقود FSI، حيث تبلغ قوته 280 حصاناً، وعزمه الأقصى 360 نيوتن / متر عند دوران المحرك بسرعة 2500 و5 آلاف دورة في الدقيقة بمعدل وسطي لاستهلاك الوقود لا يتعدى الـ 12.1 لتراً لكل 100 كلم. أما محرك الـ 4.2 لترات، فزود أيضاً بتقنية الحقن المباشر للوقود FSI، ويتألف من 8 اسطوانات V8 بقوة تصل إلى 350 حصاناً، في حين يصل عزم دوران المحرك إلى 440 نيوتن / متر عند دورانه بسرعة 3500 دورة في الدقيقة. أما نسبة استهلاكه للوقود فهي 12.7 لتراً لكل 100 كلم.

وقد استخدمت أودي نظام إعادة تخزين الطاقة بواسطة تقنية Energy recovery system. ويقوم النظام بتخزين الطاقة الحرارية الناتجة من عملية الكبح في البطارية مؤقتاً لاستخدامها لاحقاً خلال التسارع، الأمر الذي يعزز من استجابة أودي Q7 مع كلا المحركين، اللذين يتشاركان أيضاً علبة التروس الأوتوماتيكية ذاتها طراز تيبترونيك المكونة من ست نسب أمامية، ونظام quattro للدفع الرباعي الدائم مع توزيع عزم المحرك على المحورين الأمامي والخلفي بنسبة 40:60. ولتعزيز فعالية الكبح عند القيادة الرياضية، يمكن تزويد Q7 V8 إختيارياً بمكابح مصنوعة من السيراميك.

تتوفر أودي Q7 الجديدة في أسواق المنطقة بـ 11 لوناً للجسم الخارجي، تتضمن 4 ألوان جديدة، ويبدأ سعرها من 56 ألف دولار أميركي لطراز الـ quattro 3.6 و71 ألف دولار لطراز الـ quatro 4.2 هي تخضع لبرنامج الصيانة المجانية لمدة 5 أعوام. ■



كاديلاك تطرح SRX 2010


كاديلاك SRX
بتصميمها الجديد

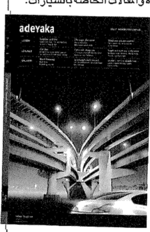
أعادت كاديلاك تصميم طراز كروس أوفر SRX لتصبح أكثر أناقة وعملانية. وستتوفر SRX في الشرق الأوسط ابتداءً من شهر ديسمبر المقبل بمستويين من التجهيزات. وسيأتي كلا الطرازين مجهزين بمحرك SIDI بالكامات العلوية المزدوجة من ست اسطوانات على هيئة V وبسعة 3،0 لترات، ومزوّدين بنظام التوقيت المتغير للصمامات VVT. ويولّد المحرك قوة تصل إلى 283 حصاناً عند 6950 دورة في الدقيقة، وعزم دوران يصل إلى 310 نيوتن / متر عند 5100 دورة في الدقيقة.

كما جهزت SRX الجديدة بالعديد من الأنظمة الإلكترونية المتطورة، مثل شاشة ملاحة تلسكوبية، وإمكانية توصيل أجهزة iPod وقرص صلب بحجم 40 غيغابايت، إضافة إلى تقنية بلوتوث وتكنولوجيا المساعدة على التوقف، مع توفر كاميرا للرؤية الخلفية ونظام متكيّف للتشغيل عن بعد وصندوق تخزين مبرد، وباب خلفي كهربائي، ونظام ترفيه خلفي.

إنفينيتي تطلق مجلة "أدياكا" في الشرق الأوسط

أعلنت شركة إنفينيتي الشرق الأوسط عن إصدار مجلة «أدكايا» في المنطقة باللغتين العربية والإنكليزية، على أن يتم توزيعها من قبل وكلاء إنفينيتي المعتمدين في الشرق الأوسط.

وستصدر المجلة مرتين سنوياً في نسخة تشمل أكثر من 164 صفحة تغطي مواضيع متنوعة عن أساليب الحياة الراقية والتصاميم المبتكرة والمقالات الخاصة بالسيارات.



وكانت مجلة «أدكايا» صدرت لأول مرة في أوروبا خلال شهر مارس 2008، وهي تصدر حالياً مرتين في السنة وفي خمس لغات (الفرنسية، الإيطالية، الإسبانية، الإلمانية والروسية) وتغطي كلاً من أوروبا، روسيا وكندا، كما أصدرت الشركة نسخة إلكترونية من المجلة.

ميركوري ميلان 2010 في الأسواق السعودية

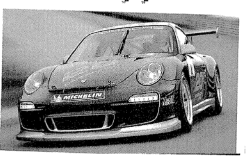
طرحت شركة الحاج حسين علي رضا، وكيل سيارات ميركوري في السعودية سيارة السيدان متوسطة الحجم ميركوري ميلان 2010 بحلتها الجديدة، وقد تضمنت تقنيات متطورة وتصميماً عصرياً.

تتوفّر ميركوري ميلان بمحرك من أربع أسطوانات متتالية، بسعة 2.5 لتر، بقوة 175 حصاناً، كما تتوفّر بمحرك من 6 أسطوانات V6، بسعة 3 لترات، وقوة 240 حصاناً. وجهزت السيارة بعلبة تروس أوتوماتيكية من 6 سرعات، مقارنة بـ 5 سرعات سابقاً.

وتضمنت ميلان العديد من التقنيات العصرية المتطورة، منها نظام سوني الصوتي المعزز بـ 12 مكبر صوت، ونظام التحكم بالثبات أدفانس تراك، ونظام الإتصالات والترفيه سينك... مدير عام وعضو مجلس إدارة شركة الحاج حسين علي رضا وشركاه، **علي علي رضا قال**: «إن طراز ميركوري 2010 يأتي بمستويات أعلى من التطور والكفاءة، أضيفت على مزايا الأناقة وديناميكية القيادة للسيارة».



بورشه "911 جي تي 3 كاب" الجديدة



تباشر بورشه تسويق الجيل الجديد من طراز «911 جي تي 3 كاب» في نهاية شهر أكتوبر الحالي، وقد اعتمدت في تصنيعه جسماً أعرض من الجيل السابق بمقدار 44 ملم في المؤخرة، ورفعت من سعة محركه بمقدار 0.2 لتر وقوته بمقدار 30 حصاناً، فزودته بمحرك من ست اسطوانات متعاكسة أفقياً سعة 3.8 لترات، بقوة 450 حصاناً، وبعلبة تروس يدوية متتابعة من ست نسب.

تتوفر بورشه «911 جي تي 3 كاب» حصرياً بلون «كارارا أبيض»، ويبلغ ثمن طراز القاعدة من السيارة 149.850 يورو، من دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.



أودي R8 V10 تصل أسواق الشرق الأوسط

طرحت «أودي» سيارتها الرياضية أودي R8 V10 الجديدة، المزوّدة بمحرك FSI من عشر أسطوانات سعة 5.2 لترات، بتقنية الدفع الرباعي الدائم للعجلات Quattro. وتتسارع أودي R8 V10 الجديدة من حالة الثبات إلى سرعة 100 كلم / س في غضون 3.9 ثوان فقط، بفضل تقنية محركها التي تعتمد على الحقن المباشر للوقود. وتبلغ قوة المحرك 525 حصاناً عند دورانه بسرعة 8 آلاف دورة في الدقيقة، مع عزم يصل إلى 530 نيوتن / متر عند دوران المحرك بسرعة 6500 دورة في الدقيقة. وتصل سرعة السيارة القصوى إلى 316 كلم / س.

تتوفر أودي R8 V10 في أسواق الشرق الأوسط بخيارين لعلب التروس، الأول علبة تروس يدوية قياسية مكونة من ست نسب أمامية، أما علبة التروس الثانية فهي متتالية مع خاصية تعشيق النسب يدوياً من خلال مقبض علبة التروس أو العتلات المثبتة خلف عجلة القيادة بفضل تقنية R tronic التي تتوفر كتجهيز إختياري.

تُباع R8 V10 لدى وكلاء أودي في منطقة الشرق الأوسط بسعر يبدأ من 133.500 دولار أميركي للطراز المزوّد بعلبة التروس اليدوية، و143 ألف دولار أميركي للطراز المزوّد بعلبة تروس R tronic.

L1 من فولسفاغن الأقل استهلاكاً للوقود

قدمت فولسفاغن مؤخراً سيارة L1 النموذجية الهجينة التي تعمل على الديزل والكهرباء، وتزن 380 كيلوغراماً، بهيكل معزز بألياف الكربون (CFRB). تبلغ سرعتها القصوى 160 كلم / ساعة، وتستهلك 1.49 لتر من الديزل لكل 100 كلم، مع 39 غرام / كلم من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، لتكون بذلك أكثر السيارات اقتصادية في استهلاك الوقود في العالم.

زوّدت السيارة بمحرك TDI سعته 800 سم3، بقوة 27 حصاناً خلال 4 آلاف دورة في الدقيقة، وفي نمط «Sport» تصل قوة السيارة إلى قوة 29 حصاناً، ويصل عزم الدوران الأقصى إلى 100 نيوتن متري خلال 1.900 دورة في الدقيقة. أما المحرك الكهربائي فتبلغ قوته 14 حصاناً، ويتزود بالطاقة من بطارية تعمل بأيونات الليثيوم. ناقل السرعة ذو قابض مزدوج DSG من 7 سرعات.

"شركة قطر للسيارات" تفوز بجائزة "فوسو"


خالد شعبان

فازت «شركة قطر للسيارات»، الوكيل الحصري لسيارات «ميتسوبيشي موتورز» وشاحنات وحافلات «فوسو» في قطر، مؤخراً بجائزة «فوسو 2009»، تقديراً لتسجيلها مبيعات قياسية لشاحنات «فوسو» في منطقة الشرق الأوسط. مدير عام «شركة قطر للسيارات» **خالد شعبان** قال إن فوز «شركة قطر للسيارات» بجائزة «فوسو» هي التاسعة في سجلها، وهو عائد إلى الأسس المتينة التي ترتكز عليها أعمال الشركة، وآفاق وإمكانيات النمو في السوق، إلى جانب حرص الشركة على توفير العروض التنافسية، وخدمات ما بعد البيع المتميزة». وأشار إلى الموثوقية العالية لمنتجات «فوسو»، ومتانتها، وقوتها، ومراعاتها للبيئة.

ماكلارين إم بي 4-12 سي في الشرق الأوسط في العام 2011

كشفت شركة ماكلارين أوتوموتيف أن طراز ماكلارين إم بي 4-12 سي (McLaren MP4- 12C) سيدخل صالات العرض في الشرق الأوسط في العام 2011.

وتقوم سيارة ماكلارين إم بي 4-12 سي في جوهرها على شاسيه من ألياف الكربون وهو هيكل الكربون الأحادي (Carbon MonoCell). وسيزوّد طراز 12 سي بمحرّك خاص من نوع ماكلارين «إم 838 تي» سعة 3.8 لترات من ثماني اسطوانات على شكل V، بشاحن توربيني توأمي يولّد قوة 600 حصان ويتّصل بعلبة نقل حركة ماكلارين مزدوجة التعشيق وذات التغيير غير المتقطّع مع سبع سرعات (SSG). ويترواح سعر السيارة بين 125 و175 ألف جنيه استرليني.

وأوضح المدير الإقليمي لشركة ماكلارين أوتوموتيف في الشرق الأوسط وأفريقيا **إيان غورساتش** أن «الشرق الأوسط ستشكل سوقاً رئيسية».



بي أم دبليو تقدّم خدمة الإنترنت في سيارات الفئة السابعة

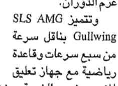
وفّرت بي إم دبليو BMW خدمة BMW Online في طرازات الفئة السابعة الجديدة. وتتيح هذه الخدمة الاتصال بالإنترنت من السيارة مباشرة بواسطة جهاز التحكم الخاص بـ iDrive أو على شاشتي «دي في دي» DVD في المقاعد الخلفية، لتكون «بي أم دبليو» أول صانع سيارات يقدم هذه الخدمة.

وتتوفّر هذه التقنية من خلال خدمة الاتصالات BMW ConnectedDrive، ولأغراض السلامة، لا يمكن لركاب المقعدين الأماميين استعمال خدمة الإنترنت سوى لدى الوقوف التام للسيارة.



مرسيدس-بنز تطرح SLS AMG Gullwing

كشفت مرسيدس-بنز النقاب عن طراز SLS AMG Gullwing. وتمّ تجهيز السيارة بمحرك من 8 اسطوانات، سعة 6.3 لترات على شكل V، بقوة قصوى تبلغ 571 حصاناً و650 متراً / نيوتن من عزم الدوران.



وتتميز SLS AMG Gullwing بناقل سرعة من سبع سرعات وقاعدة رياضية مع جهاز تعليق المنيوم مزدوج الشعبة ووزن قائم يصل الى 1620 كلغ، ما يساعدها على التسارع من الصفر الى 100 كلم / ساعة في 3.8 ثوان فقط، ويعطيها سرعة قصوى محددة الكترونياً تبلغ 317 كلم / ساعة.

وسيتم طرح السيارة في الاسواق في ربيع العام 2010، وسيبلغ سعرها في اوروبا 177.310 يورو، على أن يتم إطلاقها في الشرق الأوسط في وقت لاحق.

ميني كوبيه النموذجي: توجه ميني المستقبلي

مع احتفال ميني MINI بعيد ميلادها الخمسين، كشف عن طراز MINI Coupé Concept الرياضي، ذي المقعدين، والذي يمثل توجه ميني التصميمي المستقبلي.

صممت هذه السيارة لاستيعاب أقوى المحرّكات المتوافرة حالياً في مجموعة ميني. ومع المحرك سعة 1.6 لتر مع تيربو الموجود في MINI John Cooper Works، تستطيع MINI Coupé Concept أن تصل قوتها إلى 211 حصاناً وعزمها الأقصى إلى 260 نيوتن / متر، يمكن رفعه من خلال وظيفة Overboost إلى 250 نيوتن متر.

يتبع هذا النموذج من MINI ستراتيجية التنمية EfficientDynamics التي تعتمدها مجموعة بي إم دبليو.



"الفردان للسيارات الرياضية" تطرح "مازراتي غران توريزمو إس أوتوماتيك"

أعلنت «شركة الفردان للسيارات الرياضية»، الوكيل الحصري لسيارات «مازراتي» في قطر، عن وصول سيارة «مازراتي غران توريزمو إس أوتوماتيك» (Maserati GranTurismo S Automatic) إلى صالة عرضها في الدوحة. وتم تجهيز السيارة الجديدة بمحرك V8 سعة 4.7 لترات بقوة 440 حصاناً، عند 7 آلاف دورة في الدقيقة، مع عزم دوران أقصى يبلغ 490 نيوتن / متر عند 4.750 دورة في الدقيقة.

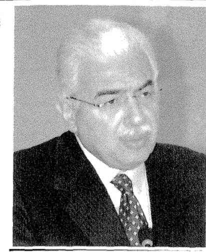
ويتميز طراز «غران توريزمو» بالمزج بين ناقل الحركة الأوتوماتيكي وأقوى محركات الـ V8. وتتوفر حتى الآن بمحركات سعة 4.2 لترات مع ناقل حركة أوتوماتيكي، و4.7 لترات مع علبة تروس مفعلة كهربائياً. وكانت مازراتي حققت مبيعات قياسية في العام 2008، حيث وصل إجمالي عدد السيارات التي جرى تسليمها إلى أصحابها نحو 8586 سيارة، بزيادة نحو 17 في المئة عن العام 2007.

تطوير التعليم الثانوي في مصر وإنشاء 3 جامعات خاصة

في إطار سلسلة الاجتماعات التي يعقدها الرئيس **حسني مبارك** مع المجموعة الوزارية لبحث قضايا العمل الداخلي، تمت الموافقة على الخطة التنفيذية لتطوير التعليم الثانوي بتكلفة 2.5 مليار جنيه، وإنشاء جامعات خاصة في كل من المنيا والساحل الشمالي والاسماعيلية.

وناقش الاجتماع كيفية تنفيذ خطة تطوير التعليم الثانوي في مصر، بما يشمل تطوير المدارس وإعداد المدرسين، وتحديث المناهج الدراسية بشكل يسمح بتطوير شهادة الثانوية العامة، وتطوير نظم الامتحانات والقبول في الجامعات.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء المصري، **د. أحمد نظيف** أن الخطة طويلة الأجل «وذلك يعود الى ضرورة تأكدنا من إعداد جميع المدارس الثانوية في مصر بصورة كاملة لتنفيذ النظم الحديثة في التعليم، والتي يتطلبها هذا التطوير، وبحيث يتم أيضاً الإعداد الكامل لهيئات التدريس والمدرسين والمناهج الدراسية. وفي ما يتعلق بالجامعات الخاصة، أشار **د. نظيف** الى أن الحكومة تشجع إنشاء الجامعات الخاصة لتكمل مهام الجامعات الحكومية، ولكن مع التركيز على إنشائها خارج القاهرة الكبرى، التي أصبحت تضم عدداً كافياً من الجامعات.



د. أحمد نظيف

«مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم» و«إنتل» يدرّبان 170 ألف معلم



سلطان لوتاه

أعلنت «مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم» وشركة «إنتل» عن نجاح برنامج «إنتل للتعليم» في تدريب ما يزيد على 170 ألف معلم في الدول العربية خلال 18 شهراً، وعلى دمج تقنيات التعليم في أساليب وطرق التدريس بما يتماشى مع هدف المؤسسة الرامي إلى الارتقاء بجودة التعليم من خلال توسيع برنامج «إنتل» التعليمي في كافة أنحاء العالم العربي لتدريب مليوني معلم بحلول العام 2011.

وفي هذه المناسبة، اعتبر القائم بأعمال نائب المدير التنفيذي – قطاع المعرفة والتعليم في «مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم»، **سلطان لوتاه** أن النجاح الكبير الذي حققه البرنامج، حيث فاقت أعداد المتدربين التوقعات، يبشّر بإمكانية تحقيق الهدف من البرنامج قبل الفترة الزمنية المحددة له».

من جهته قال المدير الإقليمي للعلاقات الستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وتركيا وأفريقيا في شركة «إنتل»، **فروح غرطاس**: «لدينا طموح كبير في أن نتمكن من تحسين تجربة التعلم لملايين الأطفال في العالم العربي. ونحن على ثقة بأن لشركة «إنتل» و«مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم» دوراً أساسياً في تحقيق التحول الرقمي لمجتمعاتنا».

بدء الدراسة في "معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا"



د. جون بيركنز متوسطاً الدفعة الأولى من طلاب «معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا»

بدأ «معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا»، المعهد الأكاديمي الأول في العالم للدراسات العليا والمتخصص في أبحاث وتقنيات الطاقة البديلة والاستدامة، نشاطه الدراسي لأول دفعة من الخريجين الجامعيين.

ومن بين أكثر من 1200 متقدم من 82 دولة، تمّ قبول 92 طالباً من 22 بلداً تندرج دراستهم في إطار برنامج الماجستير الذي يمتد لعامين، ويضمّ خمسة تخصصات متنوعة موجهة لخدمة الأبحاث وتطوير تقنيات الطاقة المتجددة والاستدامة.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي للطاقة (مصدر) ورئيس اللجنة التنفيذية لمجلس أمناء «معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا» **د. سلطان أحمد الجابر**: «المعهد خطوة مهمة نحو تحقيق رؤية وستراتيجية قيادة أبوظبي الرشيدة التي تهدف لجعل الإمارة مركزاً رئيسياً للمعرفة واستكمال طريق الجهود الجادة التي أنتجت حتى الآن خبرات واسعة في مجال الطاقة».

في المقابل، أشار مدير «معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا» **د. جون بيركنز** إلى أن «هدف المعهد أن يصبح جامعةً ومعهداً بحثياً عالمي المستوى لإعداد أجيال جديدة من القادة والمفكرين في مجالي العلوم والتكنولوجيا».

"العربية" و"ترافكو" تطلقان شركة للطيران الاقتصادي في مصر


الشيخ عبد الله بن محمد آل ثاني

وقّعت كل من «العربية للطيران» و«مجموعة ترافكو» اتفاقية مشروع مشترك لإطلاق شركة طيران اقتصادي جديدة تتخذ من مصر مقراً لها.

وستوفّر الشركة الجديدة خدماتها إلى أسواق أوروبا، وأفريقيا والشرق الأوسط من جهة، كما ستكون مركز العمليات الثالث لشركة «العربية للطيران» بعد مركزي عملياتها في دولة الإمارات العربية المتحدة والمغرب من جهة أخرى.

وانطلاقاً من الخدمات الحالية التي توفرها «العربية للطيران» عبر شبكة وجهاتها الـ57 في أوروبا، الشرق الأوسط، أفريقيا وآسيا، فإن «العربية مصر»، ستساهم في نمو قطاع السياحة والسفر في مصر، فضلاً عن توفيرها رحلات رخيصة نسبياً إلى المسافرين في المنطقة.

وقال رئيس مجلس إدارة «العربية للطيران» الشيخ **عبد الله بن محمد آل ثاني**: «بالنيابة عن «مجموعة العربية للطيران»، يسرني أن أعلن عن شراكتنا الجديدة مع «مجموعة ترافكو»، التي ستساهم في توسيع نطاق خدماتنا في مصر وعبر أوروبا، أفريقيا وآسيا. ويؤكد هذا الإعلان اليوم على المضي قدماً في خطتنا للتوسّع الستراتيجي، كما أننا نتطلع من خلال هذه الشراكة الجديدة إلى تكرار النجاح الذي حققته «العربية للطيران» من خلال مركزي عملياتها الحاليين».

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ «مجموعة ترافكو» **حامد الشيتي**: «يؤكد النجاح المميز الذي حققته «العربية للطيران» خلال ست سنوات من إطلاقها بشكل واضح على قوة نموذج الأعمال الذي تتبعه، والذي نثق بأنه سيمكّن شركة «العربية مصر» من الوصول إلى آفاق جديدة. وستقدم «مجموعة ترافكو» مساهمتها الخاصة في السوق المصرية وأسواق منطقة أوروبا وأفريقيا».

"طيران ناس" تضيف صنعاء الى وجهاتها الدولية



350 رحلة تسيّرها طيران ناس أسبوعيًا

دشنت «طيران ناس»، (إحدى شركات الوطنية للخدمات الجوية «ناس»)، وجهة صنعاء الى خريطة وجهاتها الدولية.

ولفت الرئيس التنفيذي لـ «ناس» **سليمان بن عبدالله الحمدان** الى أن: «تدشين «طيران ناس» لمحطة صنعاء يأتي إلحاقاً لمحطاتها الدولية التي تمّ تدشينها مؤخرا بنجاح، وتلبية لرغبات وحاجات المسافرين، ولتصبح «طيران ناس» أحد جسور التواصل»، مشيراً الى انّ «وجهة صنعاء تعتبر إحدى الوجهات الدولية التي خططت لها الشركة منذ بداية العام 2009، وذلك ضمن خطتها الستراتيجية».

هذا وتعد «طيران ناس»، أول طيران اقتصادي في المملكة، وتقوم بتسيير 350 رحلة أسبوعياً إلى 24 وجهة داخل السعودية وخارجها، كما يعتبر أسطول الشركة أحدث أسطول طائرات في منطقة الشرق الأوسط، إذ يمتلك 13 طائرة حديثة الصنع من طراز آيرباص A320 وإمبراير E195 / E190.

نمو كبير في حركة مطار مرسى

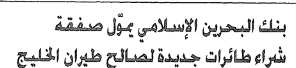
سجّل مطار مرسى علم نمواً بنسبة 16 في المئة في يوليو 2009 في العدد الإجمالي للمسافرين، وذلك مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، في حين زادت حركة الطيران من وإلى المطار بنسبة 17 في المئة خلال الفترة ذاتها.

وقال نائب رئيس مجموعة الخرافي المالكة لشركة منتجع بورت غالب **إبراهيم صالح**: «على الرغم من الظروف الصعبة التي تواجهها صناعة السياحة العالمية، فإن المنتجع لا يزال يسجّل زيادة في عدد الرواد الذين يستقطبهم نتيجةً لما يقدمه من فرص ترفيه اقتصادية التكلفة».

وأشار المدير العام للمطار، **حسين رفقي**: «إن نجاح بورت غالب، يعتبر السبب الرئيسي في نمو أعداد المسافرين وحركة الطيران في المطار، وقمنا مؤخراً بإضافة رحلات جوية من الكويت وجده ونتوقع استمرار تزايد أعداد المسافرين والخطوط إلى المطار».

ويضم المطار مهبطاً للطائرات بمساحة 3240 متراً قادراً على استيعاب طائرات الركاب كبيرة الحجم، حيث شهد مؤخراً هبوط طائرة بوينغ 747 للمرة الأولى.


من اليمين: سامر المجالي، محمد إبراهيم محمد وطلال الزين



بنك البحرين الإسلامي يموّل صفقة شراء طائرات جديدة لصالح طيران الخليج

وقّعت «شركة طيران الخليج» و«بنك البحرين الإسلامي» عقد تمويل بقيمة 70 مليون دولار لفترة أربع سنوات، يستخدم في توفير تمويل جزئي لشراء ثماني طائرات «ايرباص» A320 كانت شركة «طيران الخليج» طلبتها العام الماضي من شركة «ايرباص» والتي من المتوقع أن يتم تسليمها في الربع الأخير من العام 2009 والربع الأول من العام 2010.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة «طيران الخليج» والرئيس التنفيذي لـ «شركة ممتلكات الاستثمارية» **طلال الزين**: «إن توفير مثل هذه التسهيلات من بنك البحرين الإسلامي يعزز مكانة طيران الخليج كشركة رئيسية إقليمية وعالمية في مجال صناعة الطيران».

كما لفت الرئيس التنفيذي لـ «شركة طيران الخليج» **سامر المجالي**، إلى أنه «في العام 2007 آلت كامل ملكية شركة طيران الخليج إلى مملكة البحرين، ومنذ ذلك الحين بذلت الشركة جهوداً كبيرة لتحقيق هدفها القائم على بناء ديناميكية تجارية فعّالة للناقلة الوطنية».

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لـ «بنك البحرين الإسلامي» **محمد إبراهيم محمد**: «تشكّل تلك التسهيلات التي وفرناها لشركة طيران الخليج لتلبية احتياجاتها التمويلية، دلالة على ثقتنا بالناقلة الوطنية لمملكة البحرين».

40.5 مليون مسافر عبر مطار دبي الدولي في 2009

توقّعت مؤسسة مطارات دبي بأن يرتفع عدد المسافرين عبر مطار دبي الدولي إلى 46 مليون مسافر في العام 2010 بزيادة نسبتها 13.6 في المئة مقارنة بما هو متوقع بالنسبة لأعداد المسافرين خلال العام الجاري.

وقالت المؤسسة التي تمتلك وتدير «مطاري دبي وآل مكتوم الدوليين» إن معدلات النمو التي حققها مطار دبي خلال الأشهر السبعة الماضية من العام الجاري، تعتبر انجازاً كبيراً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي ما زالت تسيطر على الاقتصاد العالمي، مشيرة إلى أن عدد المسافرين المتوقع أن يستخدموا مطار دبي سيرتفع إلى 40.5 مليون مسافر في نهاية العام الجاري بزيادة نسبتها 8.2 في المئة مقارنة بالعام 2008.

وقال الرئيس التنفيذي لـ مطارات دبي، **بول غريفيث**: «هناك عوامل أساسية تقف وراء هذا النمو المتوقع، أبرزها بدء التحسن الاقتصادي والبنى التحتية المتطورة والتوسع الكبير في حركة طيران الإمارات وبدء تشغيل شركة فلاي دبي كأول ناقلة طيران اقتصادي في دبي وانتهاج سياسة الأجواء المفتوحة التي تتيح لشركات الطيران الدولية الانطلاق من دبي إلى أكثر من 210 وجهات حول العالم».

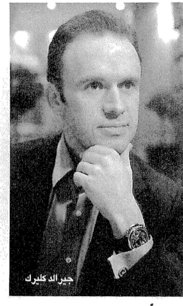

مطار دبي

شراكة بين "موانئ دبي العالمية" و"أودبركت" البرازيلية

وقّعت شركة موانئ دبي العالمية اتفاقية شراكة مع شركة أودبركت البرازيلية، تخولهما الاستحواذ على حصة الأغلبية في محطة إيمبرابورت البرازيلية، وهي أكبر محطة بحرية متعددة الاستخدام في مدينة سانتوس في البرازيل.

وستتولى شركة موانئ دبي العالمية تشغيل المحطة التي من المقرر افتتاح المرحلة الأولى منها في 2012، بطاقة استيعابية تبلغ نحو مليون حاوية نمطية (قياس 20 قدماً)، في حين ستتجاوز الطاقة الاستيعابية عند اكتمال المشروع 1.5 مليون حاوية نمطية، ونحو 2 مليار لتر من الإيثانول. وتقدر كلفة تطوير المرحلة الأولى من المحطة بنحو 500 مليون دولار أميركي.

واعتبر المدير التنفيذي لموانئ دبي العالمية **محمد شرف** أن هذه الاتفاقية تشكّل فرصة مهمة لدخول أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية وتأسيس تواجد قوي على الساحل الشرقي، ما يعزز من شبكة العلاقات في المنطقة ويوسّع من نطاق الخدمات المقدمة للعملاء.



جيرالد كليرك

رئيس شركة CLERC: تركيز على الشرق الأوسط

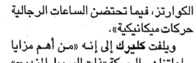
بيروت- الاقتصاد والاعمال

تأسست شركة كليرك Clerc لصناعة الساعات الرفيعة العام 1874 كشركة عائلية، وتدار الآن من قبل الجيل الرابع من العائلة. ويحفل تاريخ الدار بابتكارات متميزة خصصت لمناسبة مهمة مثل هدية زفاف الأميرة غريس كيلي.

يقول رئيس الشركة **جيرالد كليرك** إن الشركة طوّرت مصانعها الخاصة لإنتاج علب الساعات والحركات خلال السبعينات بعد تعاون دام طويلاً مع عدد من العلامات مثل **فاشرون كونستنان وياغر لوكولتر** وغيرها.

ويوضح **كليرك**: «تقوم فلسفة العلامة على النمط الفريد والشغف الحقيقي والعراقة». ويعتبر أن أبرز خاصيتين لساعات **كليرك** «هما القوة والإثارة، واللذان يشملان النوعية الممتازة، وحركات مصنّعة بإتقان ودقة نستخدمها في معظم مجموعاتنا».

ويضيف: «نصنّع فقط الساعات العصرية لأننا نجد أن الابتكار هو عنصر أساسي في عملية اختيار الساعة وعامل الجذب الأول لدى شراء أي منتج. وتشكّل الساعات الرجالية 60 في المئة من إنتاج العلامة مقابل 40 في المئة لساعات السيدات التي تحتضن بمعظمها حركات الكوارتز، فيما تحتضن الساعات الرجالية حركات ميكانيكية».



ويلفت **كليرك** إلى إنه «من أهم مزايا ساعاتنا هي الحركة «ذات البرميل المزدوج» الذي يوفر للساعة احتياطي تخزين للطاقة لمدة خمسة أيام، ما يجعلها تتفوق على معظم الساعات الأخرى. وهذه الخاصية تتجاوز بأشواط ما يعرف بمعايير صناعة الساعات».

وعن عامل الدقة الذي يشكل تحدياً لمصنّعي الساعات يفيد **كليرك**: «إن صناعة ساعة ميكانيكية تتم بطرق تقليدية وبواسطة تقنيات تقليدية، إلا أن هذه الطرق تجعل صناعة الحركة الدقيقة والموثوقة قدر الإمكان تحدّياً حقيقياً لنا، لكنها أيضاً جزء من جمالية الساعة».

وبالنسبة للاتجاهات الحالية في صناعة الساعات الرفيعة يقول **كليرك**: «أعتقد أن الأناقة أمر أساسي ولكن نوعية الساعة هي الاهم. وصناعة الساعة عملية مترابطة تبدأ بالتصميم مروراً بالتصنيع الذي يتم يدوياً، وصولاً إلى المواد المستخدمة».

الشرق الأوسط

يرقى تاريخ تواجد ساعات كليرك في منطقة الشرق الأوسط إلى نحو 10 سنوات، وكان ذلك في السعودية. ويفيد **كليرك**: «منذ عامين تقريباً، بدأنا نتوسع بشكل مكثّف في المنطقة وبات لنا تواجد في عدد من البلدان مثل قطر، والإمارات، والبحرين وعمان ولبنان. ونسعى حالياً إلى تعزيز صورة العلامة في المنطقة، ونلقى تجاوباً كبيراً من قبل الزبائن إذ إنهم منفتحون على الإبداع وعلى النوعية ومدركون لخياراتهم. وبات الزبائن يطلبون الساعات الأكثر تعقيداً ويركّزون بشكل لافت على التصميم والنوعية».

وعما إذا كانت هناك ابتكارات خاصة بالمنطقة يقول **كليرك**: «لطالما ساد الاعتقاد في صناعة الساعات بأن هناك قطعاً تنتج خصيصاً للشرق الأوسط، لكن هذا الاعتقاد لم يعد موجوداً وبدأنا نشهد تحولاً في الأذواق في أسواق مختلفة. وتعتبر القطع الأفضل مبيعاً في علامتنا في منطقة الشرق الأوسط هي نفسها الأفضل مبيعاً في هونغ كونغ والصين والولايات المتحدة وأوروبا».

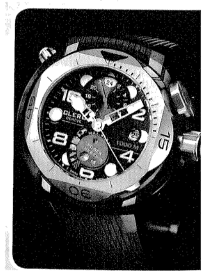
ويضيف: «شهدنا في السنوات الثلاث الماضية تغيّراً في الطلب حيث بات الرجال يطلبون بشكل أكبر الساعات الميكانيكية المعقّدة أكثر من الألماس الذي يبقى الطلب الأول للسيدات إلى حدّ كبير».

وعن حجم مبيعاتهم في الشرق الأوسط يكشف **كليرك** أنها «تشكل 20 في المئة من إجمالي مبيعاتهم في العالم وهي تشهد نمواً مضطرداً خلال السنوات الثلاث الماضية».■

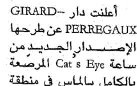
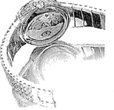
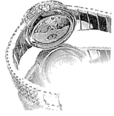
Hydroscaph

ساعة مصنوعة من التيتانيوم، أو الذهب الزهري عيار 18 قيراطاً والتيتانيوم الأسود. تمتاز بإطار متحرك وقدرتها على مقاومة ضغط المياه حتى عمق 1000 متر. تحتضن العلبة حركة حصرية C606 GMT ذاتية التعبئة مع احتياطي طاقة مدته 45 ساعة.

توفر الساعة وظائف الساعات، والدقائق، والثواني المركزية، والتاريخ، وميناء ثانوياً للتوقيت الزمني 24 ساعة عند مؤشر الساعة 12 ومؤشراً لاحتياطي الطاقة عند مؤشر الساعة 6. تتوفر هذه الساعة بسوار من المطاط المقوّى مع مشبك قابل للطي أو من التيتانيوم أو الذهب الزهري عيار 18 قيراطاً والتيتانيوم الأسود.



GIRARD- PERREGAUX
تطرح Cat's Eye

أعلنت دار GIRARD– PERREGAUX عن طرحها الإصـــدار الجـديـد من ساعة Cat's Eye المرصّعة بالكامل بالماس في منطقة الشرق الأوسط والتي تصل قيمتها إلى 3،66 مليون درهم.

علبة الساعة من الذهب الأبيض المرصعة بـ 87 ماسة فرنسية زنة 7.5 قيراط، وميناؤها مرصع أيضاً بـ 98 ماسة فرنسية زنة 6.5 قيراط وتاجها مدمج ومرصع بـ 5 ماسات فرنسية. الزجاج من الكريستال السفيري المقاوم لانعكاسات الضوء، وتتمتع هذه الساعة بقدرة على مقاومة المياه حتى عمق 30 متراً.

تعمل بحركة جيرارد بيراغو GP033R0 ميكانيكية أوتوماتيكية التعبئة بسرعة 28.800 تردد / الساعة، واحتياطي طاقة مدته 46 ساعة على الأقل. صمم سوارها من جلد التمساح مع إبزيم قابل للطي أو من الذهب الأبيض المرصع بـ 204 ماسات فرنسية زنة 38 قيراطاً.

FABERGÉ
تعود بعد 90 عاماً

أطلقت شركة FABERGE أحد رموز صانعي المجوهرات في العالم أولى مجموعاتها الرفيعة بعد توقف دام 90 عاماً، وذلك بعد أن اشترتها Pallinghurst Resources المتخصصة بالاستثمارات من شركة Unilever.

وستتواصل FABERGE مباشرة مع عملائها من خلال متجرها الإلكتروني عبر موقع www.faberge.com والذي يضم برنامج توزيع عالمياً آمناً وفعالاً ويعمل الموقع بمساعدة فريق من مستشاري مبيعات متعددي اللغات على مدار الساعة والأسبوع، وهم جاهزون لمناقشة متطلبات العملاء من خلال التشاور بالفيديو، على الهاتف أو بالدردشة المباشرة. ويساند المتجر الإلكتروني متجر للبيع بالتجزئة في جنيف.

داماس تطلق قلادة رمضان




تحتفي داماس بشهر رمضان المبارك والعيد من خلال إطلاق قلادة رمضان المصنوعة من الذهب الأبيض والأصفر عيار 18 قيراطاً والمرصّعة بأحجار الماس والأحجار الملونة الجميلة، وذلك في إصدارات محدودة وبقيمة 1990 درهماً.

وتبرز روح رمضان من خلال الأشكال التي تظهر على الذهب كالقمر والنجوم والهلال. إطار القلادة الخارجي مطعّم بأحجار الماس وأحجار البريدوت الأخضر، والتوباز الأزرق، والأماتيست الأورجواني، والسيترين الأصفر والروديوليت الوردي، مع لمسة من الأناقة تمنحها الماسات الدائرية زنة 0.11 قيراط.

ويمثل القمر الذي يأتي على شكل هلال بداية يوم العيد. كما تقدم داماس قلادة رمضان اللؤلؤية والمرصعة بأحجار الماس، وهي مصاغة من لآلئ طبيعية مع الذهب عيار 18 قيراطاً بالإضافة إلى قلادة فلة، المصاغة من الذهب عيار 18 قيراطاً والمرصعة بأحجار الماس.

TITAN تقدّم Orion



تقدم TITAN تشكيلة Orion من الساعات الكلاسيكية متعددة الوظائف لمناسبة الأعياد. وتتألف التشكيلة الجديدة المستوحاة من عالم الكواكب والنجوم من 32 طرازاً.

ومن أبرز هذه الطرازات ساعة Alpha القادرة على احتساب حتى 1 / 20 جزء من الثانية. وقد زوّدت بأرضية متعددة الطبقات، مع 3 عدادات فرعية للثواني والدقائق والساعات. صمّم سوارها من جلد التمساح الأسود وزّين إطارها بثلاثة تيجان ذات رؤوس نافرة.

ويتوفر هذا الطراز باللون الفضي أو الأسود الذهب الوردي وهي موجودة لدى منافذ TITAN في كل أسواق مجلس التعاون الخليجي.

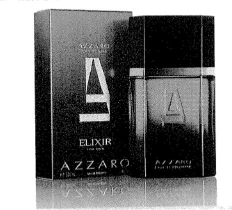
GUERLAIN
تقدّم Eau de Parfum Intense

يحافظ العطر الجديد Eau de Parfum Intense للرجال من Guerlain على هوية عطور هذه الدار. ويمتاز برائحة الليمون الخشبية المعززة بالنعناع وعطر أوراق الراوند. التناغم مع روائح الزهور التي تطغى عليها رائحة المسك يختزن مفاجآت كثيرة للحواس، ليبلغ هذا العطر قمة الأناقة من خلال روائح الخشب التي تتنوع بين الباتشولي والأرز والنجيل الهندي.
تكمل الدار هذا العطر الجديد من خلال تقديمها لمستحضر ما بعد الحلاقة بتركيبته المعززة بخلاصات النعناع الطبيعية.



AZZARO تطرح
Elixir

ابتكرت دار Azzaro عطراً جديداً للرجال Elixir المستخرج من جذور عطر Azzaro الأصلي الذي يحافظ على أناقة السرخس العطر.



أضيفت إلى العطر الجديد رائحة الكهرمان الشرقي. وهو يمتاز بعبوته السوداء المهورة بالأحمر القوي، ومتوفر بعبوة 50 و100 مللتر.

Paco Rabanne
تطرح
1 Million 18 Carats

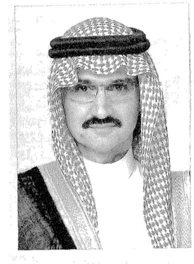
تطرح دار Paco Rabanne عطراً جديداً 1Million 18 Carats بعبوة مصنوعة من الذهب عيار 18 قيراطاً ومذيلة بإمضاء الدار المرصع بالماس زنة 0.3 قيراط.
تحتضن العلبة 3 أدراج يخبئ كل واحد منها العبوات الإضافية للعطر مع غلاف خارجي من الجلد لحماية العبوة لدى التنقل، إضافة إلى غلاف آخر لحماية القفل، وبطارية لإعادة تعبئة الضوء الداخلي لعلبة العطر.
تصل زنة العبوة مع العلبة إلى 12 كلغ ويتم تصميمها على الطلب. أما السعر فيبدأ من 40 ألف يورو للعبوة.

:JAEGER- LECOULTRE
متجر جديد في أبوظبي



تواصل دار Jaeger– LeCoultre خطتها التوسّعية في منطقة الشرق الأوسط بالتعاون مع وكلائها الحصريين مجوهرات المنصور، حيث قامت مؤخراً بافتتاح متجر جديد في مركز مارينا مول التجاري في أبوظبي، وهو الثالث لها في الإمارات.
وأوضح مدير Jaeger– LeCoultre في منطقة الشرق الأوسط **جوليان رونار** أن «هذه البوتيك الجديدة في أبوظبي تعزز نظرة الدار نحو توسيع شبكتها عالمياً، إنها الإطار الأمثل لعرض أبرز ساعات الدار و لتسليط الضوء أكثر فأكثر على إسم «Jaeger– LeCoultre»». وكشف **رونار** عن استمرار خطة التوسع في المنطقة خلال العام الجاري من خلال افتتاح متجرين جديدين أحدهما في لبنان والآخر الرياض.

3.3 ملايين دولار تبرعات مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية


الأمير الوليد بن طلال

أعلنت مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية التي يرأس مجلس أمانتها الأمير **الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود**، عن تبرعها بمبلغ 1.8 مليون ريال سعودي لدعم برنامج مبادرة حماية الطفل في اليمن والسودان. ويهدف البرنامج لإعادة تأهيل الطلاب المنقطعين عن الدراسة وإعادة دمجهم بالطلاب المنتظمين، وذلك من خلال دراسات بحثية يتم بناء عليها إعداد ورش عمل للمتخصصين، والمعلمين، والأسر، والأطفال، والسلطات المحلية.

وتبرعت المؤسسة أيضاً بمبلغ 500 ألف دولار لدعم إنشاء مركز السلام التفاعلي (ICP) والذي سيتضمن مركزاً لفض النزاعات (CCR)، ومتحف السلام ومكاتب المقر الرئيسي لمؤسسة أرياس.

كما جرى التبرع بمبلغ مليون دولار لدعم الصندوق الكشفي العالمي وتمّ استثمار المبلغ بشكل خاص في الدول النامية.

تعيينات جديدة لدى "ساتشي آند ساتشي" دبي


إلياس اشقر

أعلنت وكالة «ساتشي آند ساتشي» للدعاية والإعلان عن تعيين كل من **مارك لاينفيلت** مديراً إقليمياً للإبداع و**بن روبرتس** مديراً للموارد البشرية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وانضم **لاينفيلت** إلى «ساتشي آند ساتشي» قادماً من «فورتشن بروموسفن» حيث شغل مركز المدير التنفيذي للإبداع خلال الـ3 سنوات الماضية. وسبق أن تولى مركز مدير الإبداع في وكالات عدة من بينها تيم يونغ آند روبيكام Team Y&R.

ويرأس **لاينفيلت** نادي الإبداع Creative Club في دبي، وهو مجموعة تم تأسيسها لمنح المبدعين في المنطقة فرصة للتنافس الإبداعي وللارتقاء بمستويات الإبداع.

وانضم **روبرتس** إلى الشركة في دبي قادماً من «ساتشي آند ساتشي» لندن حيث عمل طوال الأعوام الـ5 الماضية، وكان في آخرها مديراً للموارد البشرية لمناطق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وبدأ **روبرتس** مسيرته المهنية كمدير في قسم خدمة العملاء في «ساتشي آند ساتشي» نيوزيلندا، وتولى مناصب عدة في شركة إنتربراند في باريس. ويحمل **روبرتس** الجنسيتين النيوزيلندية والبريطانية ويملك خبرة 5 أعوام في الشرق الأوسط.

وقال الرئيس التنفيذي لـ «ساتشي آند ساتشي» في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **إلياس أشقر**: «ينصبّ اهتمامنا في هذه المنطقة على أن نقدم لعملائنا أعمالاً تتمتع بأعلى درجات الإبداع. إن **مارك لاينفيلت** و**بن روبرتس** يتمتعان بموهبة فائقة، وهذا دليل ملموس على مدى جدية تطبيقنا لسياستنا هذه».

"المجموعة القابضة" تطلق علامتها الجديدة "ميناكوم"

جوزف غصوب

أعلنت «المجموعة القابضة» (THG) إعادة إطلاق علامتها التجارية لتصبح «ميناكوم» (MENACOM)، وذلك في خطوة تعكس التزامها المتواصل بتلبية المتطلبات الإعلامية لشركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

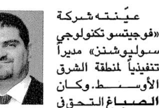
وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ«يونغ آند روبيكام براندز» **ماسيمو كوستا**: «إن هذه المنطقة تمتلك كافة المقومات التي تتيح لـ «ميناكوم» ترسيخ مكانتها، ونتطلع إلى العمل جنباً إلى جنب مع شركائنا في الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة الزاخرة بالعديد من فرص النمو الستراتيجية».

من جانبه، قال الرئيس والرئيس التنفيذي لـ «ميناكوم» **جوزف غصوب**: «يواجه قطاع الاتصال والعلاقات الإعلامية في هذه المنطقة والعالم برمته، تحديات فريدة جرّاء الأزمة المالية العالمية. بيد أن التحديات تنطوي دائماً على فرص نمو عديدة يجب علينا اغتنامها».

وأضاف **غصوب**: «إننا نخطو اليوم خطوة جديدة من شأنها أن ترسخ مكانتنا وتعزز قدرات عملائنا على المنافسة اليوم وغداً، في عالم يحث خطاه باتجاه الخروج من نفق الأزمة الاقتصادية».

يذكر أن «ميناكوم» تضم تحت مظلتها شركات الإعلان «تيم يونغ آند روبيكام» و«إنترماركتس» و«بارتنرشيب»، وشركتي علاقات عامة هما «أصداء بيرسون-مارستيلر» و«بولارس»، وشركة التسويق المباشر «وندرمان»، وشركة الخدمات الإعلامية «ميديا إيدج: سيا»، وشركة خدمات الإعلام الرقمي «تاتو».

■ بلال حمادة



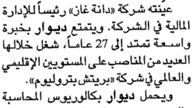
تمّت ترقيته من قبل شركة «زيروكس الإمارات» إلى منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة «محمد حارب العتيبة»، بعد أن كان المدير العام للعمليات في «زيروكس الإمارات»، التي عمل فيها لأكثر من 20 عاماً.

ويحمل **حمادة** شهادة في برمجة الكمبيوتر والمعلوماتية من جامعة «BATC» في بيروت، بالإضافة الى شهادة ماجستير في التسويق من الجامعة الدولية في ميسوري.

■ فريد الصباغ

عيّنته شركة «فوجيتسو تكنولوجي سوليوشنز» مديراً تنفيذياً لمنطقة الشرق الأوسط. وكان **الصباغ** التحق في العام 2000 بـ«فوجيتسو سيمنز كمبيوترز» كمدير للمبيعات لقسم التوزيع، ومن ثم انتقل للعمل مع شركة «سيسكو»، ليعود من بعدها الى الشركة بمنصب مدير المبيعات الخاصة بقنوات التوزيع في الشرق الأوسط وأفريقيا والهند. ويحمل **الصباغ** ديبلوماً في التسويق من جامعة «ميونخ إف إتش».

■ ماجد محمود



عيّنته شركة «إي إم سي» الأميركية مديراً عاماً لمركز التميّز الجديد التابع للشركة في مصر.

ويتمتع **محمود** بخبرة تزيد على 21 عاماً في صناعة تقنية المعلومات. وقبل تولّيه المنصب الجديد، كان يشغل منصب مدير مركز خدمات الحلول والاستشارات الدولية لدى شركة «أوراكل». تخرج **محمود** من كلية الهندسة في جامعة عين شمس. وهو حاصل أيضاً على دبلوم في «الإدارة الستراتيجية لبرمجيات وخدمات تقنية المعلومات» من كوبنهاغن.

■ محمد المهيري

تم تعيينه من قبل شركة أبوظبي للخدمات العامة «مساندة» مديراً تنفيذياً للشركة. وشغل **المهيري** العديد من المناصب من بينها منصب مدير عام الهيئة الاتحادية للجمارك، ومنسق للمبيعات في شركة «أدنوك» ومدير الاستثمارات في وزارة المالية. وتم ترشيحه ليمثل دولة الإمارات في المجلس التنفيذي للبنك الدولي. ويحمل **المهيري** شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة «بوسطن».

■ فواز بابا



تم تعيينه من قبل مؤسسة «باركليز ويلث» في منصب مدير عام مكتب دبي. ويتمتع **بابا** بأكثر من 20 عاماً من الخبرة تولّى خلالها العديد من المناصب التنفيذية العالية من بينها نائب الرئيس في «HSBC» – نيويورك. وقبل انضمامه إلى «باركليز ويلث»، كان يشغل منصب الشريك في «Investcorp Bank B.S.C».

■ طارق حمادنة



عُيّن كمدير لقسم الشركات المزوّدة لخدمات الاتصالات في السعودية والأردن واليمن لدى شركة «جونيبر نتووركس». ويتمتع **حمادنة**، الذي ينضم الى الشركة قادماً من شركة «سيسكو سيستمز»، بخبرة واسعة في قطاع الشبكات في منطقة الشرق الأوسط.

■ جيمس ديوار

عيّنته شركة «دانة غاز» رئيساً للإدارة المالية في الشركة. ويتمتع **ديوار** بخبرة واسعة تمتد إلى 27 عاماً، شغل خلالها العديد من المناصب على المستويين الإقليمي والعالمي في شركة «بريتش بتروليوم».

ويحمل **ديوار** بكالوريوس المحاسبة والتسويق من جامعة «ستراثكليد» في اسكتلندا.

■ نوال البياري



تم تعيينها من قبل مصرف أبوظبي الإسلامي رئيساً لقسم الخدمات المصرفية للسيدات. وتتمتع البياري بخبرة تمتد لأكثر من عقد من الزمن في القطاع المصرفي، اكتسبتها من خلال العمل مع مصارف عدة. وهي تحمل درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

■ شريف الكيلاني

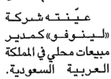
عيّنته شركة «إرنست ويونغ الشرق الأوسط» رئيساً لقسم خدمات استشارات الضرائب في المنطقة. ويتمتع **الكيلاني** بخبرة تفوق الـ 25 عاماً في مجال خدمات الاستشارات الضريبية. وهو عضو في الجمعية المصرية للمحاسبين ومدققي الحسابات، كما أنه رئيس مجلس إدارة مشارك للجنة الجمارك والضرائب لدى غرفة التجارة الأميركية في مصر، بالإضافة الى كونه عضو مجلس إدارة تنفيذياً في جمعية الضرائب المصرية.

■ راي ملحم



عيّنته سلطة واحة دبي للسيليكون مديراً تنفيذياً لأعمال التكنولوجيا. وشغل **ملحم** خلال حياته المهنية العديد من المناصب في شركات «نوكيا»، و«سيسكو سيستمز»، و«إكستريم نتووركس»، و«موتورولا». وقبل انضمامه الى سلطة واحة دبي للسيليكون، كان يشغل منصب مدير ورئيس مجلس إدارة شركة «أدفانسد آي آو».

■ أحمد عبد العال



عيّنته شركة «لينوفو» كمدير مبيعات محلي في المملكة العربية السعودية.

ويتمتع **عبد العال** بخبرة تفوق الـ 16 عاماً في مجال تقنية المعلومات، وتحديداً في مجالات المبيعات الشاملة والمشاريع، حيث شغل العديد من المناصب في مؤسسات عالمية متخصصة بتقنية المعلومات.

OFFICES AND REPRESENTATIVES

Al-Iktissad Wal-Aamal Offices

LEBANON (head office)

Minkara Center, Mme Curie St.
P.O.BOX: 113/6194 Hamra, BEIRUT
1103 2100 LEBANON
TEL: + 961 1 780200 - 353577
FAX: + 961 1 780206 - 354952
E-MAIL: info@iktissad.com

SAUDI ARABIA

RIYADH
Al Olaya str., Al Nemr Center (B),
3rd Flr., Office # 302
P.O.BOX: 5157 RIYADH 11422
TEL: + 966 1 293 2769
FAX: + 966 1 293 1837

JEDDAH
Adham Trade Center, Al Madinah Rd
1st Flr, Office # 105
TEL & FAX: + 966 2 651 9465
+ 966 2 614 1855

U.A.E. (Regional office)

P.O.BOX: 55034 Deira - DUBAI
TEL: + 971 4 294 1441
FAX: + 971 4 294 1035
E-MAIL: info@iktissad.com

KUWAIT

P.O.BOX: 22955 SAFAT
13090 KUWAIT
TEL : + 965 2409552
FAX: + 965 2409553
MOBILE: + 965 7835590

QATAR

MOBILE: + 9745112279
E-MAIL: raed.chehaib@iktissad.com

TURKEY

I. E. MURAT EFE
Emlak Bankasi Bloklari C-4
No. 15 34330 1. Levent - ISTANBUL
TURKEY
TEL: + 90 212 281 31 69
FAX: + 90 212 281 31 66
MOBILE: +90 533 212 5444
E-MAIL: turkey@iktissad.com

International Media Representatives

FRANCE

Mrs. VICTORIA TOWNSEND
85 Ave. Charles De Gaulle
92200 Neuilly Sur Seine
FRANCE
TEL: + 33 1 40883574
FAX: + 33 1 40883574
E-MAIL: vt22@wanadoo.fr

JAPAN

Ms. MAYUMI KOBAYASHI
SHINANO INT'L
Akasaka Kyowa Bldg, 2F
1-16-14 Akasaka Minato - Ku,
TOKYO 107-0052
JAPAN
TEL: + 813 35846420
FAX: + 813 35055628
E-MAIL: mayumi@bunkoh.com

MALAYSIA

SHALLIE CHENG
PUBLICITAS INT'L SDN BHD
S105, 2nd Floor, Centrepoint,
Lebuh Bandar Utama, Bandar Utama,
47800 Petaling Jaya, SELANGOR,
MALAYSIA.
TEL: + 603 7729 6923
FAX: + 603 7729 7115
MOBILE: + 6012 287 3092
E-MAIL: scheng@publicitas.com

RUSSIAN FEDERATION CIS

Mr. YURI A. LASKIN
LAGUK CO.
Krasnokholmskaya Naberezhnaja
Dom 11/15, App. 132
109172 MOSCOW,
RUSSIAN FEDERATION
TEL: + 7 495 911 2762, 912 1346
FAX: + 7 495 912 1260, 261 1367

SOUTH KOREA

Mr. Y S JO
BISCOM
Room 1232, Kwanghwamoon Officia Bldg.
163, Shinmoonro - 1ga, Jongno-gu,
SEOUL. 110-999 - KOREA
TEL: + 82-2 739 7840
FAX: + 82-2 732 3662
E-MAIL: biscom@unitel.co.kr

SWITZERLAND

LEADER MEDIA S.A
Cace Postale 166,
Route d'Oron 2
CH-1010 - LAUSANNE 10, SUISSE
TEL: + 21 654 40 00
FAX: + 21 654 40 04

UNITED KINGDOM

Ms. MARIA NOVIELLO
PUBLICITAS LTD.
Gordon House, 10 Greencoat Place
LONDON SW1P 1PH
TEL: + 44 20 7592 8300
FAX: + 44 20 7592 8301
E-MAIL: maria.noviello@publicitas.com
E-MAIL: johanna.krantz@publicitas.com

U.S.A, CANADA, PUERTO RICO

AD/MARKET INTERNATIONAL
136 East 36th Street,
NEW YORK, NY 10016
TEL: + 1 212 213 8408
FAX: + 1 212 779 9651
E-MAIL: info@admarketintl.com
WEBSITE: admarketintl.com

The Marcom Bldg.
105 Woodrow Ave.
SOUTHPORT, CT 06490
TEL: + 1 203 319 1000
FAX: + 1 203 319 1004

ADVERTISERS' INDEX




The New Arab Woman Forum
منتدى المرأة العربية والمستقبل

